٧

قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات

المسار الفلسطيني - الإسرائيلي

الفلسطينيّون في إسرائيل في ظلّ اتفاقيّة أوسلو

عزيز حيدر

مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات
المسار الفلسطيني – الإسرائيلي ٧

الفِلسْطينيّون في إسرَائيل في ظلّ اتفاقيّة أوسْلو

عَزيز حَيدَر

مؤسّسة الدّراسات الفِلسْطينيّة

Al-Filasṭīniyyūn fī Isrā'īl fī ẓill ittifāqīyat Oslo
'Azīz Ḥaydar

The Palestinians in Israel and the Oslo Agreement
Aziz Haidar

الطبعة الأولى – بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧

المحتويات

الجزء الثالث

مُقـدّمـة

تشكل هذه الدراسة محاولة لاستشراف مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ضوء التطورات السياسية الجارية منذ أعوام قليلة في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الاتفاقات المعقودة بين الجانب الإسرائيلي من جهة وبين الجانب الفلسطيني/العربي من جهة أُخرى.

إن أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل ومواقفهم وتوجهاتهم وتصوراتهم لمصيرهم السياسي وعلاقتهم بدولة إسرائيل تأثرت بمتغيرين رئيسيين:

١) علاقة دولة إسرائيل بالأنظمة العربية والفلسطينيين، وما نجم عنها من صدامات عسكرية وتطورات سياسية. فلئن لم يكن للفلسطينيين في إسرائيل أي دور في هذه الأحداث، فإنهم كانوا دائماً يربطون بينها وبين مصيرهم. وقد أثبتت الاتفاقات السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين وبعض الدول العربية أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تتأثر، على الرغم من غياب دورها، تأثراً عميقاً بكل ما يدور حولها من تطورات.

٢) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل. وقد نتجت بشكل أساسي من سياسة الدولة تجاههم، وأثرت في بلورة مواقفهم وتوجهاتهم وترجمتها العملية إلى

مُقَـدّمَـة

تشكل هذه الدراسة محاولة لاستشراف مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ضوء التطورات السياسية الجارية منذ أعوام قليلة في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الاتفاقات المعقودة بين الجانب الإسرائيلي من جهة وبين الجانب الفلسطيني/العربي من جهة أُخرى.

إن أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل ومواقفهم وتوجهاتهم وتصوراتهم لمصيرهم السياسي وعلاقتهم بدولة إسرائيل تأثرت بمتغيرين رئيسيين:

١) علاقة دولة إسرائيل بالأنظمة العربية والفلسطينيين، وما نجم عنها من صدامات عسكرية وتطورات سياسية. فلئن لم يكن للفلسطينيين في إسرائيل أي دور في هذه الأحداث، فإنهم كانوا دائماً يربطون بينها وبين مصيرهم. وقد أثبتت الاتفاقات السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين وبعض الدول العربية أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تتأثر، على الرغم من غياب دورها، تأثراً عميقاً بكل ما يدور حولها من تطورات.

٢) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل. وقد نتجت بشكل أساسي من سياسة الدولة تجاههم، وأثرت في بلورة مواقفهم وتوجهاتهم وترجمتها العملية إلى

سلوكيات يومية وأشكال تنظيمية.

على أساس فهمنا أن هذين المتغيرين حددا أوضاع الأقلية الفلسطينية وتوجهاتها، قمنا في دراستنا الحالية باعتماد التحليل الكلي لأوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، في محاولة لرسم صورة متكاملة وشاملة يمكن أن تشكل قاعدة لتصورات المستقبل. وفي وضع هذه التصورات، أخذنا في الاعتبار مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية، واحتمالات التطورات السياسية في المنطقة، وخصوصاً احتمالات تطور العلاقات بين إسرائيل والسلطة الوطنية.

ولا يعني التحليل الكلي إطلاقاً التركيز على المستوى البنيوي فقط. لكننا نحاول في هذه الدراسة دمج هذا المستوى في مستوى التحليل الفردي والذاتي، الذي يركز على فهم الفعل الإنساني من وجهة نظر الفاعل نفسه. فنحن ندرس المستوى الأول لمعرفة القيود البنيوية التي يتحرك الإنسان والجماعة في نطاقها، والكشف عن الإمكانات والفرص والخيارات الموضوعية. غير أن الأفراد والجماعات يكوّنون الفهم الذاتي لهذا الواقع، ويقررون بناء عليه اختيار المسالك المتوفرة والممكنة من وجهة نظرهم. وإضافة إلى الجمع بين المستويين في التحليل، فإننا نتبع منهجاً تكاملياً يرى في المجتمع نسقاً، ويدمج بين الأبعاد الحياتية الرئيسية: البشري والاجتماعي والثقافي والتاريخي.

بهذا الأسلوب نحاول أن نتجنب الوقوع في التعميمات، وأن نبتعد عن البديهيات والمسلمات غير المدعومة بدراسة الواقع

دراسة علمية. فتاريخ الفلسطينيين في إسرائيل لا يمكن تفسيره بمسلمة العداء للدولة وبالانتماء القومي والوطني البديهي. وهو ليس سلسلة من أعمال المقاومة والملاحم البطولية، ولا يتلخص في الخضوع والإذعان وتقبّل الواقع كأنه القدر. إن التاريخ الحقيقي هو تاريخ العمل الإنساني في سبيل التكيف مع الواقع وتغييره في الوقت نفسه. إنه سلسلة طويلة جداً من اتخاذ القرارات البسيطة في الحياة اليومية، في ظل أوضاع تتصف بالتناقضات والحساسية الشديدة. وهو مسيرة جماعة إنسانية تراكم التجارب والخبرات والمعارف والموارد المادية، وتتفاعل مع الواقع، وتتأثر به، وتكتسب في الوقت ذاته القدرة على التفاعل معه بأسلوب جديد، وتتحول من استخدام نمط معين من ردة الفعل إلى نمط جديد مختلف مستوى ومضموناً وفعالية. ومع تحوّل هذه الأنماط، تتسع مساحة الحركة الذاتية، وتتضافر مع تغيّر الأوضاع والمؤثرات الخارجية لتؤسس المبادرة إلى الفعل لتغيير الأوضاع نفسها. ومن خلال هذه الحركة الدائمة يتم تحول المجتمع بأكمله: مؤسساته، ونظمه، وأنماط التفاعل بين أفراده، والجماعات التي تكونه، ونمط الحياة عامة، ومستوى المعيشة، والثقافة السائدة، والنظرة إلى الحياة، والمواقف.

من خلال فهم هذه العملية التاريخية فقط يمكن فهم ردات فعل الفلسطينيين في إسرائيل على العملية السلمية، وتأثرهم بها، وأنماط سلوكهم، وتفاعلهم في الحاضر، واحتمالات تطورها في المستقبل. وعلى أساس هذا الفهم، وضعنا تصوراتنا بشأن احتمالات المستقبل ومصير هذا الجزء من الشعب الفلسطيني.

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء: يضم الجزء الأول فصلاً واحداً نتعقب فيه تطور العلاقة بين الأقلية العربية ودولة إسرائيل، وذلك من خلال تفصيل سياسة الدولة وأنماط ردات الفعل عليها في العقدين الأولين من قيام إسرائيل. ويشمل الجزء الثاني خمسة فصول، عرضنا في أربعة منها (من الفصل الثاني حتى الفصل الخامس) الوضع القانوني للأقلية العربية، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. والهدف من وراء هذا العرض ذو شقين: الأول هو بيان السياسة المتّبعة تجاه الأقلية وتوضيح إمكانات وفرص النشاط والحركة في هذه المجالات. والهدف الثاني هو معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكل جزءاً مهماً من المتغيرات التي تحدد مواقف العرب في إسرائيل من التطورات الجارية، ومسالك التفاعل معها في الحاضر والمستقبل. وقد تعرضنا لهذه الأوضاع من جديد في الفصل السادس، لكن من زاوية مختلفة. ففي هذا الفصل نرى كيف تتضافر التحولات على المستوى الفردي إلى تحول جماعي شامل في أنماط الحياة والتنظيم الاجتماعي والسياسي، تنعكس نتائجه في إيجاد مجتمع جديد بمضامينه وأساليب تفاعله مع الأحداث والتطورات.

يشمل الجزء الثالث من الدراسة فصلين: الفصل السابع، الذي يعرض مجمل التحولات السياسية التي كللت التحول الجماعي الشامل، وساهمت في إحداثه في الوقت عينه. ومهمة هذا الفصل هي بيان التركيب السياسي للأقلية العربية والتنظيمات السياسية والتيارات المختلفة، وبيان فكرها وأنماط نشاطها ومواقفها من العملية السلمية. وبهذا، فإن هذا الفصل يكمل صورة

المجتمع المدروس وخريطته، والقاعدة التي تشكل أساساً للتفاعل مع هذه العملية ومجمل التطورات في البلد والمنطقة.

وقمنا في الفصل الأخير (الثامن) بالدمج بين جميع الأبعاد والمستويات المدروسة في الفصول السابقة. فنحن نحاول الربط بين جميع الخيوط لتكوين صورة متكاملة للمجتمع المدروس تُبرز المتغيرات والعوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية، التي تشكل قاعدة لاستشراف المستقبل. وإذ نضع تصوراتنا بشأن المستقبل، استناداً إلى تحليل هذه الصورة المتكاملة وأخذاً في الاعتبار مجمل المتغيرات والمؤثرات والاحتمالات، فإننا نعي محدودية التنبؤ بالمستقبل في الحياة الاجتماعية المعقدة والسلوك الإنساني. فقد أخذنا في الحسبان الأنماط الثابتة والعناصر الداخلية والخارجية المتغيرة، التي أنتجت الأوضاع الحالية والميول والمواقف، والتي تشكل أساساً لوضع تصورات بشأن المستقبل. لكن إضافة إلى التعقيد الذي تتميز الحياة الإنسانية به، وصعوبة التنبؤ بالتطورات المستقبلية، فإن الحالة المدروسة تتأثر بعدد كبير من العوامل الخارجية، التي يصعب ضبطها والتنبؤ بها وبسرعة التطورات التي تتفاعل معها، والتي تتصف بالتحولات المفاجئة في اتجاهها وزخمها، في أحيان كثيرة.

نظراً إلى هذه الصفة التي تميز التطورات في البلد والمنطقة بأكملها، يجدر بنا أن ننبه إلى أن الفترة الزمنية التي نغطيها في دراستنا تصل حتى نهاية سنة ١٩٩٦، وأن أية أحداث وتطورات بعد ذلك لا تدخل ضمن الموضوعات التي نعالجها.

وأخيراً، فإننا ننبه أيضاً إلى قضية تتعلق باستخدام

المصطلحات. فالقارىء يلاحظ بسهولة الفارق بين العنوان الرئيسي للدراسة، حيث نستخدم مصطلح «الفلسطينيون في إسرائيل»، بينما في سياق الدراسة تغلب التسمية «الأقلية العربية» و«العرب في إسرائيل». والحقيقة أن استخدام المصطلح لا يحمل معاني سياسية ولا معاني أُخرى، وإنما مشكلة التمييز بين هذا الجزء من الشعب الفلسطيني وبين بقية الفلسطينيين هي الاعتبار الأساسي في استخدامنا للمصطلح أو للتسمية.

كما أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى استخدام المصطلحات التي يشيع، بل يسود استخدامها من جانب الفلسطينيين في إسرائيل أنفسهم في معظم الحالات، وذلك بهدف المقارنة باليهود في إسرائيل. يُضاف إلى ذلك أن استخدام تسمية العرب في إسرائيل يوحي بمعان ثقافية أكثر منها سياسية.

الجزء الأول

الفصل الأوّل

علاقة الأقليّة العربيّة - الفلسطينيّة بدولة إسرائيل: نشوؤها وتطوّرها

يؤدي طرح قضية مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ظل الأوضاع السياسية الجديدة في المنطقة، مباشرة إلى البحث في الموقف الجوهري لدولة إسرائيل والأكثرية اليهودية من مجرد وجود هذه الأقلية داخل حدود الدولة، وفي السياسات الفعلية التي نفذتها. كما يجب أن نأخذ في الحسبان التحولات التي حدثت في هذه السياسات بفعل التطورات الخارجية والداخلية. والتطورات الخارجية تشمل، بصورة أساسية، موازين القوى الدولية، ومكانة دولة إسرائيل فيها، وعلاقاتها بالدول العربية عامة وبالفلسطينيين خاصة. أمّا التطورات الداخلية، فتشمل التحولات في الأقلية الفلسطينية نفسها، نتيجة تفاعلها مع الأوضاع التي فرضت عليها. وقد أدت هذه التحولات، بعد نحو خمسة عقود، إلى تغييرات جوهرية في التركيب الداخلي للفلسطينيين، وإلى تطورات كمية ونوعية في التنظيم السياسي والبناء الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية والثقافة والوعي الجماعي والفردي.

نتبع في تحليلنا لأوضاع الفلسطينيين في إسرائيل

الفصل الأوّل

علاقة الأقليّة العربيّة - الفلسطينيّة بدولة إسرائيل: نشوؤها وتطوّرها

يؤدي طرح قضية مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ظل الأوضاع السياسية الجديدة في المنطقة، مباشرة إلى البحث في الموقف الجوهري لدولة إسرائيل والأكثرية اليهودية من مجرد وجود هذه الأقلية داخل حدود الدولة، وفي السياسات الفعلية التي نفذتها. كما يجب أن نأخذ في الحسبان التحولات التي حدثت في هذه السياسات بفعل التطورات الخارجية والداخلية. والتطورات الخارجية تشمل، بصورة أساسية، موازين القوى الدولية، ومكانة دولة إسرائيل فيها، وعلاقاتها بالدول العربية عامة وبالفلسطينيين خاصة. أمّا التطورات الداخلية، فتشمل التحولات في الأقلية الفلسطينية نفسها، نتيجة تفاعلها مع الأوضاع التي فرضت عليها. وقد أدت هذه التحولات، بعد نحو خمسة عقود، إلى تغييرات جوهرية في التركيب الداخلي للفلسطينيين، وإلى تطورات كمية ونوعية في التنظيم السياسي والبناء الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية والثقافة والوعي الجماعي والفردي.

نتبع في تحليلنا لأوضاع الفلسطينيين في إسرائيل

واحتمالات المستقبل وجهة نظر تعنى أساساً بجوهر العلاقات بين الدولة والأكثرية اليهودية من جهة وبين هذه الأقلية من جهة أُخرى، أكثر مما تعنى بالتركيز على حقيقة التميز نفسها. ويعني هذا التوجه أن نمط الضبط والسيطرة والتحكم أهم من عدم المساواة ذاته. لكن ذلك لا يعني، في الوقت نفسه، تجاهل نتائج سياسة التمييز وأنماط التكيف التي تبناها أبناء الأقلية الفلسطينية؛ إذ قد يكون تراكم هذه النتائج وثمارها حاسماً في تغيير جوهر العلاقات بين الطرفين.

بحسب هذا التوجه في التحليل، فإننا ننطلق من حقيقة أساسية بشأن جوهر المجتمع الإسرائيلي ودولة إسرائيل. فالمجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين ـ مستوطنين يواجه مشكلات ومعضلات أساسية نابعة من جوهره ومن كونه مزروعاً وسط بيئة معادية. ولذلك، فإن أهم مشكلات هذا المجتمع تتمثل في علاقته بالسكان الأصليين في البلد. ومن هنا، فإن أُولى هذه المشكلات وأهمها هي الأمن، ومن ثم قضايا الهجرة والاستيطان والتطور.

حتمت الحاجة إلى مواجهة هذه القضايا إقامة نظام مركزي قوي، يركز جهوده كلها على ضمان الأمن، الذي حدد شكل ومضمون النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1] لكن هذه النظم تأثرت أيضاً بمتغيرات أُخرى، وخصوصاً ما يتعلق بالسياسة تجاه الأقلية، وهذا ما سنعرض له لاحقاً.

---

(١) لمزيد من التفصيلات بشأن هذه النظم، أنظر دراستنا: «الفلسطينيون في إسرائيل: تحولات الوضع القانوني والقوة السياسية»، «دراسات عربية»، عدد ٧/٨/٩، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٩٣، ص ١٧ ـ ٤٥.

أولاً: النظام السياسي والأقلية العربية ـ الفلسطينية

كانت القضية الأُولى التي واجهها النظام السياسي في إسرائيل، فيما يتعلق بعلاقته بالفلسطينيين، هي قضية الهوية وحدود المجتمع. وقد عُرِّفت الهوية الإسرائيلية على أساس إثني/ديني، أي تطابق الهوية المدنية والانتماء اليهودي. ولذلك، فإن المجتمع الإسرائيلي يستثني غير اليهود، وخصوصاً الأقلية الفلسطينية، لكن عوامل ومتغيرات مهمة تدخلت في تحديد مكانة الفلسطينيين في إسرائيل:

أ) الرأي العام العالمي (الغربي): أثّر هذا العامل في تحديد مكانة الفلسطينيين في اتجاهين متعاكسين: فمن جهة، ساهمت حساسية إسرائيل إزاء الرأي العام في البلاد الغربية في دفعها إلى اتخاذ قرار منح الفلسطينيين المواطَنة الإسرائيلية وما يترتب عليها من حقوق مدنية، بصورة رسمية على الأقل، ولا سيما حق المشاركة في العملية الديمقراطية. كما أن العامل الدولي شكل طوقاً وقيداً لسياسة دولة إسرائيل تجاه الأقلية، بحيث أنه حدد حرية هذه الدولة في تهجير أبناء الأقلية الفلسطينية. وساهم التزام إسرائيل المواثيق الدولية في الحد من إمكان تشريع قوانين عنصرية. ولذلك، فإن القوانين الإسرائيلية، باستثناء عدد ضئيل منها، تتميز بأنها مطاطة، بحيث أنها تمنح السلطة التنفيذية مجالاً للتمييز، وإن تكن نصوص هذه القوانين لا تميِّز بصورة

مباشرة.[٢]

من جهة أُخرى، فإن ما حصلت إسرائيل عليه من اعتراف وشرعية دوليين قد شكّل عنصراً سلبياً بالنسبة إلى الأقلية العربية ـ الفلسطينية لأنه مكّن الدولة من سلخ قضية الأقلية من القضية العامة، وتخفيض مستواها من قضية قومية إلى قضية محلية داخلية؛ إذ أصبحت قضية الفلسطينيين في إسرائيل قضية حقوق مدنية ومساواة، ولذلك فإنها لا تحظى باهتمام الرأي العام العالمي، أو لا يمكن طرحها على مستوى دولي. وباتت القضية الأساسية قضية نزاع بين دول يدعى «نزاع الشرق الأوسط» أو «النزاع العربي ـ الإسرائيلي»، لا قضية نزاع بين فئتين قوميتين بشأن الوطن نفسه.

ب) **حجم الأقلية الفلسطينية وقوتها:** شكّل حجم الأقلية الفلسطينية بين سكان الدولة (١١٪) وضعفها في جميع المجالات عاملاً مهماً في تحفيز القيادة الإسرائيلية على منحها الجنسية الإسرائيلية؛ إذ لم تكن تشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، وكانت عملية ضبطها والسيطرة عليها سهلة وغير مكلفة نسبياً.

ج) كان في المجتمع الإسرائيلي جماعات ذات توجهات ليبرالية داعمة لنهج سياسة ليبرالية تجاه الأقلية. وقد عانت هذه الجماعات (وخصوصاً اليسارية منها) تناقضاً أساسياً في مواقفها: فهي من جهة ترغب في السيطرة على الموارد التي كان

(٢) D. Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990).

الفلسطينيون يملكونها (ولا سيما الأرض)، وتدعم عملية الهجرة والاستيطان مكانهم، لكنها من جهة أُخرى تؤمن بالقيم الليبرالية والديمقراطية. وقد طبّقت سياسة حققت مصالحها وأيديولوجيتها الصهيونية عن طريق الاستيطان (بإقامة كيبوتسات بصورة خاصة) في أراضي الفلسطينيين، سواء أراضي اللاجئين أو الأراضي المصادرة من أصحابها، لكنها قامت أيضاً بممارسة الضغوط لمنح الفلسطينيين الحقوق المدنية، ودافعت عن حرياتهم الشخصية، وساهمت في الدفاع عنهم في وجه محاولات إجلائهم وتهجيرهم في العقد الأول من قيام الدولة.

كانت نتيجة هذه العوامل والاعتبارات منح الفلسطينيين الجنسية المدنية وما يترتب عليها من حقوق المشاركة في العملية السياسية، على المستوى الرسمي. لكن مشاركتهم الفعلية قُيِّدت فلم تتجاوز عملية التصويت في الانتخابات البرلمانية، وأحياناً الانتماء إلى أحزاب معينة، مثل حزب مبام والحزب الشيوعي، والتمثيل المحدود في الكنيست. وقد نجم عن الإجراءات التي اتُّخذت، بحجة الأمن (وهو يشكل في حد ذاته قيمة عليا)، للحد من مشاركة الفلسطينيين أن سدّت أمامهم جميع الطرق للحيلولة دون وصولهم إلى مراكز اتخاذ القرار وتأثيرهم في توزيع موارد الدولة، وبالتالي، كانت حصتهم من هذه الموارد ضئيلة. كما أن الإجراءات تسببت بتقييد حركتهم وتحديد إمكان تنظيم أنفسهم جماعةً ضاغطة، واعتبرت محاولات التنظيم غير شرعية في معظمها بادعاء أنها معادية للدولة، على الرغم من أنها قانونية.

ثانياً: النظام الاقتصادي
والأقلية العربية ـ الفلسطينية

لم يكن النظام الاقتصادي في إسرائيل مختلفاً، شكلاً ومضموناً، عن النظام السياسي، وكان ركناً من أركان عملية الضبط والسيطرة؛ فهو نظام مركزي موجَّه سياسياً بحيث كانت المؤسسات القائمة على النشاط الاقتصادي والإنتاج وتوزيع الموارد جزءاً من النظام السياسي، وكانت كلها منظمة وموجَّهة في خدمة غايات المجتمع (اليهودي).(٣) وقد سيطر الحكم المركزي على النشاط الاقتصادي ووجَّهه في خدمة الأمن، والهجرة والاستيطان، والتوازن الديموغرافي، وتنفيذ التزامات السلطة تجاه المهاجرين اليهود. وبهذا، يكون هدف ترسيخ كيان الدولة أهم كثيراً من اعتبارات الجدوى الاقتصادية ومن القيم الشمولية.

ينعكس هذا الهدف في نصوص الأنظمة والقوانين، التي تنظم العملية الاقتصادية وتشكل أداة لتسهيل النشاط الاقتصادي للأكثرية اليهودية؛ فهي تشكل الأساس لتزويد المستثمرين وأصحاب الأعمال بالموارد والشروط الملائمة لنشاطهم. وكذلك فهي توفر أساساً قانونياً لحمايتهم من المنافسة الخارجية والداخلية (المتمثلة في نشاط الفلسطينيين)، وتحقيق الاستقرار في سوق العمل. فالمستثمرون وأصحاب الأعمال يتمتعون بحماية أجهزة الدولة والكنيست والقضاء والأمن. وفي المقابل، فإن هذه

(٣) D. Shimshoni, *The Israeli Democracy: The Middle of the Journey* (New York: The Free Press Macmillan Publishers, 1982), p. 223.

الأجهزة تقيد النشاط الاقتصادي الذي يبادر أبناء الأقلية إليه، فتضمن استمرار الفجوة بين الطرفين لمصلحة الأكثرية اليهودية، وتعبئة موارد الأقلية المادية والبشرية لتطوير الاقتصاد اليهودي. لكن هذه الأجهزة تجاوزت هدف إبقاء الفجوة بين الجماعتين فسلبت ما أمكن من الموارد الاقتصادية، وتحكمت في كل نشاط لأسباب أيديولوجية (مثل تخليص الأرض من الأعداء)،(٤) أو لذرائع أمنية.

استطاع النظام الاقتصادي في إسرائيل أن يحقق نمواً سريعاً، مستثنياً القطاع الفلسطيني من عملية التطور، لكن هذا القطاع اندمج في العملية الاقتصادية عن طريق قوة العمل الرخيصة، التي تتميز بسرعة التنقل وبأنها لا تتمتع بحماية مؤسسية. فقد كانت مصلحة أصحاب العمل أن يستخدموا قوة العمل الفلسطينية، حتى لو كان ذلك يتناقض مع أيديولوجيا الدولة والسلطة الحاكمة. ففي الأعوام الأُولى لقيام الدولة، انتشرت ظاهرة تسلل العمال إلى التجمعات السكانية اليهودية، على الرغم من قيود الحكم العسكري على حركتهم، بمساعدة وحماية وتستر أصحاب العمل، الذين أقام بعضهم علاقات شراكة اقتصادية مع متعهدين ومقاولين ثانويين فلسطينيين، ولا سيما في شأن تنفيذ مشاريع وفي شأن إقامة أنواع معينة من المصانع.

(٤) ب. كيمرلنغ، «تأثير الأرض في الصراع اليهودي ـ العربي بشأن بناء المجتمع اليهودي في إسرائيل» (بالعبرية). أطروحة دكتوراه (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٧٤).

وشكّل اندماج قوة العمل الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وخصوصاً بعد سنة ١٩٥٩، في إثر تخفيف القيود على حركة العمال، واحدة من أهم ميزات مسيرة تطور هذه الأقلية والتحولات الداخلية التي مرت بها، وتحديد علاقتها بالدولة والأكثرية. لكن النشاط الاقتصادي الذي مارسه العمال والمبادرون والمقاولون لم يغير من جوهر العلاقة بين الجماعتين، بل رسخ علاقة التبعية للأكثرية اليهودية، لأنه لم يؤد إلى تطور اقتصاد فلسطيني بقدر ما ساهم في تطوير اقتصاد القطاع اليهودي.

ثالثاً: العلاقات الاجتماعية

ليس من السهل التمييز بين السياسي والاجتماعي في معاملة دولة إسرائيل للأقلية الفلسطينية؛ فهما مجالان متشابكان في معظم الأحيان، لأن السياسة في المجال الاجتماعي متأثرة بالمواقف السياسية، وهي مكرّسة لخدمة الأهداف السياسية. ولغرض التحليل، فإننا نميز السياسة التي اتُّبعت في مجال العلاقات بين الأكثرية والأقلية من مجال العلاقات داخل الأقلية نفسها.

لقد قامت السلطة بتمييز العرب على المستوى الرسمي وبتعريفهم بمصطلحات، مثل «غير اليهود» و«أقليات» و«مسلمون ومسيحيون ودروز وبدو» و«الوسط العربي». بل جرى التمييز حتى في بطاقة الهوية الشخصية. وأدى ذلك إلى عزل الفلسطينيين عن الأكثرية اليهودية في جميع مجالات الحياة، بما فيها العلاقات اليومية بين الجماعات والأفراد، وبرزت نتيجة المعاملة الخاصة

في السكن والعمل والخدمات، وغيرها.

وسهل التوزيع الجغرافي، الذي عززه اتباع سياسة تمييز في مجال السكن، عملية العزل بين الطرفين. إذ إن هذه السياسة لم تشجع انتقال الفلسطينيين إلى المدن المختلطة والمدن اليهودية؛ فلا تزال الأغلبية العظمى من الفلسطينيين تعيش في تجمعات سكانية خاصة بها. وقد ساهمت هذه الحقيقة في تكريس العزل المؤسسي، بحيث أن الفلسطينيين يحصلون على الخدمات في مؤسسات منفصلة. وليس هناك شك في أن إقامة جهاز خاص بالتعليم العربي واستخدام اللغة العربية في مدارسه كانا من أهم عوامل العزل بين الطرفين، بغض النظر عن سبب وهدف الفصل بين جهازي التعليم الإسرائيلي والعربي.

كانت نتيجة سياسة العزل بين الطرفين تكثيف التفاعل والتبادل الاجتماعي داخلياً، وهو ما ساهم في المحافظة على الانسجام في حياة القرية الاجتماعية والثقافية، واستمرار العادات والتقاليد والتراث المشترك التي شكّلت أساساً قوياً لاستمرار نسيج العلاقات اليومية. وقد ساهم في تعزيز التفاعل والتبادل تجمعُ العمال الفلسطينيين في أماكن عمل يشكلون فيها نسبة عالية من العاملين، مثل قطاعي البناء والزراعة، وبعض أنواع الصناعات. إضافة إلى ذلك، فقد تسببت سياسة التمييز التي أشرنا إليها بإحداث انسجام طبقي ومهني وثقافي بين الفلسطينيين. وبهذا، تكون سياسة العزل الاجتماعي والجغرافي قد انضافت إلى سياسة التمييز السياسي والاقتصادي وإلى الاختلاف الثقافي وأنماط الحياة، مشكِّلة حدوداً حاجزة بين الجماعتين. لكن هذه الحدود

ودرجة مرونتها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الثقافية التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية، والتي سنعرض لها لاحقاً.

ولقد تجاوزت السياسة في المجال الاجتماعي مستوى العلاقات بين الأكثرية والأقلية إلى مستوى العلاقات الاجتماعية داخل الأقلية نفسها. إذ إن هذه السياسة هدفت إلى بقاء الفلسطينيين أقلية ضعيفة في جميع المجالات، وغير قادرة على تحمل تبعات النضال ضد سياسة السلطة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كان لا بد من أن تبقى هذه الأقلية مقطّعة الأوصال ومتعددة الانتماءات وهزيلة التنظيم وممزقة إلى فئات متنافسة ومتصارعة.

على هذا الأساس تعاملت السلطة مع الفلسطينيين بصفتهم ينتمون إلى أديان وطوائف وملل، فقسمت المسلمين منهم إلى مسلمين عرب ومسلمين بدو ودروز، وتعاملت مع المسيحيين على أساس الانتماء الطائفي، وشددت على الاختلافات والفوارق، وعملت على طمس المشترك بينهم. كما أنها استخدمت سياسة «الجزرة والعصا» في تجزئة الأقلية إلى عناصر «إيجابية» وأُخرى «سلبية». أمّا على المستوى المحلي، فقد استغلت السلطة البنية الاجتماعية للقرية العربية الفلسطينية من أجل تجزئة السكان إلى فئات وجماعات صغيرة متنافرة ومتصارعة. فعلاقاتها بالأفراد والجماعات كانت تمر عبر زعماء الحمائل والعائلات، الذين كان من الممكن من خلالهم فقط تحقيق مصلحة أو منع عقاب. وكانت هذه القاعدة التي قامت مؤسسة الوساطة (Protectionism) عليها.

وكان جهاز الحكم العسكري يشكل في العقدين الأولين من قيام الدولة الوسيلة الرئيسية في تطبيق هذه السياسة؛ فقد تدخل موظفوه في كل كبيرة وصغيرة في حياة المواطن الفلسطيني، وشاركوا في الحياة الاجتماعية للقرية سراً وعلانية، وخصوصاً في تقرير العلاقات العائلية والشخصية.[٥] وساهم الجهاز عبر ذلك في تصعيد الخلافات وتأجيج الصراعات، حتى أن الحكام العسكريين قاموا بدور في تحديد الولاءات والتحالفات العائلية والحمائلية.

وتعزز دور جهاز الحكم العسكري بتدخل جهاز الاستخبارات في العلاقات الاجتماعية من وراء الكواليس. ونتيجة هذا التعاون بين الجهازين، وكذلك نشاط أجهزة الحكم الأُخرى والمؤسسات المختلفة، استطاعت السلطة التغلغل في حياة القرية وتوجيه التطورات المحلية على نحو يخدم هدف تعميق الخلافات والتمزق، وإنشاء التحالفات وتعزيزها بما يخدم سياسة السلطة.

رابعاً: النظام الثقافي والأقلية العربية ـ الفلسطينية

هدف النظام الثقافي، الذي نتج من طبيعة المجتمع الإسرائيلي، إلى ترسيخ أيديولوجيتين، إحداهما خاصة بالمستوطنين والأُخرى خاصة بالسكان الأصليين، وظيفتهما تبرير الواقع، ولا سيما أوضاع هؤلاء السكان والسياسة المتبعة تجاههم.

---

(٥) W. Schwartz, *The Arabs in Israel* (London: Faber and Faber, 1958).

وقد شملت الأيديولوجيا الخاصة بالمستوطنين شقين يُكمّلان أحدهما الآخر: الأول يبرر الحاجة إلى الهجرة وإقامة كيان سياسي خاص، والآخر يبرر السياسة المتبعة إزاء الأقلية الفلسطينية ونتائجها. أمّا الأيديولوجيا الخاصة بالسكان الأصليين، فلا تختلف عن الأُولى، لكنها تشمل مجهوداً لإقناعهم بأنهم لا يشكلون جماعة إنسانية واحدة، وبأن مصالحهم الشخصية تتحقق بمحاباة السلطة ونبذ المصالح العامة، وبأن وحدتهم غير ممكنة والاتفاق فيما بينهم مستحيل. وتشمل هذه الأيديولوجيا أيضاً محاولة إقناع هؤلاء بأن السبب الحقيقي لتدني أوضاعهم هو ثقافتهم، أي تفسير التخلف بالتخلف، وبأن الأوضاع التي يعيشونها أفضل كثيراً من أوضاع آبائهم وأجدادهم، ويعود الفضل في ذلك إلى «التمدن» الذي أتى مع مجيء المستوطن المتطور.

وتم تكريس هاتين الأيديولوجيتين عن طريق سيطرة السلطة المركزية في إسرائيل على أجهزة التنشئة السياسية الرئيسية التالية: جهاز التعليم، ووسائل الإعلام، الجيش، ووسائل الاتصال بين الأكثرية والأقلية وبين الأخيرة والعالم الخارجي. فالسلطة هي التي تنتج منهاج التعليم وتقره، وتعين المدرسين في المدارس، وتحتكر وسائل الإعلام الجماهيرية الرئيسية (محطتا التلفزة والإذاعة...) التي تخضع لسلطة البث الحكومية، وتفرض رقابة على الصحافة.(٦) وتساهم في التنشئة السياسية أيضاً الأبحاث الأكاديمية، التي تشكل دعامة قوية للأيديولوجيا الاستيطانية

(٦) A. Arian, *Politics in Israel: The Second Generation* (New Jersey: Chatham House Publishers, revised edition 1989), p. 396.

ووسيلة مهمة في بلورة المواقف من السكان الأصليين.(٧)

وكانت نتيجة هذا الوضع أن الإسرائيلي يعيش عملية تنشئة قومية – سياسية يومية، يتم من خلالها تأكيد ما يلي:

١ – إن الأقلية الفلسطينية تتمتع بالحقوق المدنية كاملة، أو تبرير التمييز بعدم الخدمة في الجيش، وسوى ذلك من ذرائع.

٢ – تشخيص الفلسطينيين بأنهم جزء من «العدو العربي»، وبأن هذا العداء لإسرائيل مرتبط بكونهم بدائيين ومتأخرين وتقليديين ومحافظين.

٣ – إن الفلسطينيين لا يشكلون جماعة قومية واحدة، وإنما هم عبارة عن أقليات وطوائف وأديان وأوساط.

أدت هذه السياسة، بالإضافة إلى حالة العداء المستمرة والصدامات العسكرية بصورة خاصة، إلى تكريس وترسيخ المواقف النمطية السلبية في الجمهور الإسرائيلي تجاه الأقلية. وقد سهلت هذه المواقف تبرير سياسة التمييز، وأبرزت الحدود الاجتماعية والثقافية بين الطرفين، فشكّلت بذلك عقبة صعبة أمام دمج الفلسطينيين في مجالات كثيرة من حياة الدولة، وسحبت الصدقية – بصورة خاصة – من محاولات الاحتجاج على أوضاعهم.

(٧) A. Haidar and E. Zureik, «The Palestinians Seen through the Israeli Cultural Paradigm,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVI, No. 3, Spring 1987, pp. 68-86.

خامساً: خصائص النظام
وفرص الأقلية لتغيير أوضاعها

ينجم عن دراستنا لمختلف النظم ومجالات الحياة في إسرائيل أن المجتمع الإسرائيلي اليهودي أُغلق بإحكام منذ البداية، فلم تتوفر لأفراد أية جماعة غير يهودية فرص الانتماء إلى هذا المجتمع انتماءً كاملاً. وبما أن توزيع الموارد توزيع سياسي يحدده الانتماء الإثني/الديني، فإن فرص الأفراد من غير اليهود في المساواة كانت ضئيلة جداً. ولا يعني هذا التحديد الغياب التام لفرص البعض في تحصيل موارد معينة ومراكمتها، لكن ذلك لا يشكل أساساً متيناً للحراك وتغيير المكانة، لأن الموقع من النظام السياسي هو الذي يحدد هذه المكانة، ويقرر مدى الصدقية التي تحظى كل فئة بها للمطالبة بتوزيع مختلف الموارد توزيعاً عادلاً. فالفلسطينيون عانوا، منذ لحظة قيام الدولة، سحب الصدقية من مطالبتهم تحقيق المساواة، وذلك بحجة أن مطالبهم ليست عينية، وإنما هي محاولات متطرفة لإيقاع الضرر بالدولة.

على الرغم من الإغلاق المحكم للمجتمع الإسرائيلي، فإنه لا يمكن تجاهل خصائص معينة في نظام الحكم وفي السياسة التي اتُّبعت نحو الأقلية الفلسطينية، والتي أحدثت في عملية الضبط والتحكم بهذه الأقلية تغيرات يمكن، في ظروف معينة، أن تُستغل في تغيير الأوضاع، وحتى إحداث ثغرات في نظام الضبط نفسه. ويمكننا اختصار أهم هذه الثغرات على النحو التالي:

١ ـ أدى منح الفلسطينيين الحقوق المدنية المتساوية، على

المستوى الرسمي، إلى فتح مجال مهم للنضال من أجل تحصيل هذه الحقوق وترجمة السياسة الرسمية إلى سياسة فعلية، من دون التعرض لمسألة شرعية الدولة. ومن الطبيعي أن نتوقع تجنيد الدعم الخارجي، وأحياناً دعم جماعات ليبرالية يهودية، لمثل هذا النضال ما دام في حدود القانون.

٢ ـ وفَّر منح الفلسطينيين حق التصويت في الانتخابات البرلمانية فرصاً مهمة لاستغلال تناقض المصالح بين الأحزاب والحركات السياسية اليهودية. فالتنافس بين هذه الأحزاب والحركات يرفع ثمن الأصوات. وفي المدى البعيد، يمكن مراكمة ثمن هذه الأصوات، على المستويين الفردي والجماعي، وبالتالي مراكمة وسائل نضال ضد سياسة النظام.

إن هذه العملية تتطلب وقتاً طويلاً، وقد لا تحقق للأقلية أية مكاسب إذا استطاعت السلطة الحاكمة ضمان منع نشوء قيادة سياسية تمثل مصالح الأقلية، أو ضمان عدم مراكمة الموارد الموزعة واستغلالها في النضال السياسي.

٣ ـ أمّا الثغرة الثالثة فقد نتجت من النظام الاقتصادي، وهي من أهم مجالات النشاط الفردي المفتوحة أمام أبناء الأقلية العربية الفلسطينية. إن أهم جانب في هذا المجال هو التناقض بين مصالح أصحاب الأعمال الخاصة وبين السلطة السياسية، على خلفية حاجة الأولين إلى استخدام قوة العمل من أبناء الأقلية، أو التعامل معهم بصورة فردية أو جماعية في النشاط الاقتصادي. وتكون فئة رجال الأعمال وأصحاب المصالح الخاصة عادة أكثر ليبرالية من المؤسسات الحكومية، لكنها تبقى محصورة في

تعاملها مع الأقلية داخل الأطواق والقيود السياسية والجو العام السائد، بسبب مصلحتها في أن تبقى داخل إطار الإجماع القومي الذي يمنحها صدقية الحصول على موارد اقتصادية.

٤ ـ يعتبر جهاز التعليم من أهم أجهزة الضبط لدى السلطة الإسرائيلية، وذلك بسبب أثره العميق في نوعية قوة العمل والتحكم في نوع المعرفة والثقافة والمهارة التي يحصل الأفراد عليها من خلاله. وقد استطاعت دولة إسرائيل السيطرة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى حد بعيد، في الجانب اليهودي والجانب العربي ـ الفلسطيني، لكنها لم تستطع أن تمنع عملية الحراك، من خلال التعليم، على نحو قاطع. ولذلك، فإن هذا المجال يعتبر من الثغرات البارزة في نظام السيطرة الإسرائيلي، الذي مكن آلاف الشباب من تحصيل العلم في مختلف الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وكان لهذا التطور أثر بالغ في تطور الوعي الاجتماعي والسياسي بين الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد أدى وجود الثغرات في النظام الاقتصادي والتعليمي بصورة خاصة إلى فتح المجال أمام النشاط الفردي «الصامت» الذي أدى، بمرور الزمن، إلى مراكمة موارد فردية وجماعية مهمة. لكن تحويل هذه الموارد إلى قوة سياسية واستخدامها في النضال من أجل تغيير الواقع يعتمدان على عناصر وعوامل كثيرة. كما أن حديثنا عن وجود ثغرات في نظام الضبط والتحكم الذي استخدمته دولة إسرائيل في علاقتها بالأقلية العربية ـ الفلسطينية يبقى جزءاً من التحليل النظري لجوهر هذه العلاقة، ولن يكتمل

إلا بعد البحث في ردات فعل الأقلية. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الثغرات ليست ثابتة، وأن مجالات النشاط التي تسمح بها تمر بعملية تغيير مستمرة. وهذا التغيير ناجم عن النشاط الذي تمارسه الأقلية نفسها، وعن ردات فعل السلطة الإسرائيلية عليه. فأساليب التحكم والسيطرة دينامية ومتغيرة، وتتأثر بما يحدث من تغيرات وتحولات في المجتمع الإسرائيلي وفي الأقلية، كما أنها تتأثر بالنظام العالمي وأحداث المنطقة.

هذا بالنسبة إلى التغيرات التي تسمح بأنواع من النشاط تؤدي إلى مراكمة الموارد الفردية والجماعية. لكن السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الفلسطينية حملت في ثناياها تناقضات جوهرية تمس العلاقات الداخلية. وكانت هذه التناقضات كفيلة بالتسبب بتطورات داخلية مهمة تحدث ثغرات جديدة في نظام الضبط. ويمكن اختصار أهم هذه التناقضات على النحو التالي:

- عملت السلطة على تقوية القيادات التقليدية المحلية وإضعاف القيادات المثقفة والشابة، وقامت في الوقت نفسه بمصادرة الأرض والأملاك التي كانت مصدر قوة هذه القيادة أصلاً. وكان التحول من مجتمع فلاحي إلى طبقة عمالية يحمل في طياته بذور نشوء وعي سياسي جديد لا يتلاءم مع أهداف السلطة، ونشوء فئات مهنية جديدة لا تستطيع القيادة التقليدية قيادتها وتوجيهها.

- حاولت السلطة، بالطريقة نفسها، دعم الانتماء الديني ـ الطائفي وتشجيعه، لكنها سلبت الطوائف الدينية حق إدارة شؤونها بنفسها، فطبقت عليها القوانين الإسرائيلية. وفي حالة الطائفة

الإسلامية بالذات، قامت السلطة بمصادرة الأوقاف وبمصادرة حق الطائفة في تعيين رجال الدين، فصادرت بذلك مصدر قوتهم الحقيقي، وتدنى تقديرهم واحترامهم.

وقد ساهمت هذه التناقضات في إحداث تحولات مهمة بعيدة المدى على صعيدي القيادة السياسية والتنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. أمّا في المدى القريب، أي في العقدين الأولين من قيام الدولة، فقد شكلت الثغرات في نظام الضبط وبعض التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي منفذاً مهماً للنشاط الفردي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية.

وحددت فرص الحراك المتاحة إمكانات مراكمة الموارد وأنواع ردات فعل الأقلية الفلسطينية على أوضاعها، واحتمالات تحول العلاقات بينها وبين الأكثرية اليهودية. لذلك، فإن درس أنواع النشاط والحراك يعتبر أمراً أساسياً في فهم الأوضاع السائدة اليوم، وفي استشراف إمكانات تطورها في المستقبل.

سادساً: ردات فعل الفلسطينيين إزاء أوضاعهم: أنماط النشاط والحراك

حدد النظام الإسرائيلي، من خلال السياسات التي عرضناها، الأطواق البنيوية لنشاط وفعالية الأقلية الفلسطينية، الفردية والجماعية، فحدد بالتالي مساحة حرية الحركة وأنواع النشاط الممكنة. أمّا استغلال هذه المساحة والأنشطة الفعلية، فقد حدده

التركيب الداخلي للفلسطينيين، الذي يشمل طرق التنظيم الاجتماعي والسياسي والموارد الاقتصادية والثقافة السائدة.

إن التفاعل بين هذه المتغيرات والأطواق البنيوية قد أنتج ثلاثة أنماط رئيسية من ردات الفعل تجاه الواقع الذي فرضته الدولة:

أ) ردات الفعل الفردية

شمل هذا النمط ثلاثة مسارات من النشاط الفردي:

المسار الأول: محاولة التخلي عن الانتماء إلى جماعة المنشأ (الفلسطينيين)، والانتقال إلى الجماعة المسيطرة (الأكثرية اليهودية)، والانخراط فيها وإعادة تعريف الفرد لنفسه. وتمثلت هذه المحاولات في الزواج من نساء يهوديات، والانخراط في حزب مبام، والإقامة في الكيبوتسات. كما أنها تمثلت في انتقال الشباب إلى مدينة تل أبيب للعمل والإقامة الدائمة، وفي انتحال شخصية الإسرائيلي.

المسار الثاني: مراكمة الموارد وتعزيز القدرات الشخصية عن طريق الوساطة بين الأكثرية والأقلية. ويعود ذلك إلى وجود الحدود القومية/ الإثنية بينهما وهامشية الأقلية. وظهر استخدام هذا المسار في المجال السياسي بصورة خاصة، لكن فئة صغيرة استخدمته في النشاط الاقتصادي أيضاً. وأبرز هذه المحاولات الانضمام إلى الأحزاب السياسية في الفئة الحاكمة أو دعم هذه

الأحزاب، أو القيام بوظائف معينة، مثل المخترة أو رئاسة السلطات المحلية، أو ممارسة نشاط من خلال مؤسسات مختلفة، ولا سيما الهستدروت.

إن هذا المسار هو الأكثر استعمالاً بين الفلسطينيين في إسرائيل. وقد تمثل في دعم الأحزاب الصهيونية من خلال القوائم العربية التي وضعها حزب مباي لخوض انتخابات الكنيست، أو في الانضمام إلى الحزب بعد أن سمح بذلك (سنة ١٩٧٤)، وكذلك دعم حزب مبام بصورة خاصة. كما برز نوع آخر من الوساطة في المجال الاقتصادي من خلال ظاهرة مقاولي العمل، أو «الرؤساء»، كما درجت تسميتهم، الذين تخصصوا بتجنيد أعداد كبيرة من العمال للعمل في الزراعة والصناعة، ثم في مجال الخدمات.

وقد تميز الذين استطاعوا الانخراط في هذا المسار من النشاط الفردي بأنهم كانوا يتمتعون بمساندة عائلية وطائفية وفّرت لهم إمكان تعبئة قوى سياسية لمصلحة السلطة. وقد أنتجت هذه الأنشطة قيادات محلية ذات مصلحة في دعم النظام في مقابل مكافآت سياسية واقتصادية (وظائف، بصورة خاصة) مباشرة أو غير مباشرة.

المسار الثالث: شمل هذا المسار نوعين من النشاط الفردي: الأول هو استغلال الفرص في سوق العمل الإسرائيلي، ومراكمة الموارد الاقتصادية بواسطة الاندماج في العمل المأجور (ولا سيما في البناء والزراعة). وفي كثير من الحالات، استمرت العائلة

وحدةً اقتصادية تستخدم جميع القوى العاملة المتوفرة من الشباب والنساء والأولاد.

وبالنسبة إلى أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، كانت هذه الفرص للعمل الفردي ضئيلة في العقدين الأولين من قيام الدولة، ثم تطورت تطوراً كبيراً منذ أوائل السبعينات، وقد تمثلت في الدراسة في المؤسسات المحلية، وخارج البلد بمساعدة من الحزب الشيوعي (حتى انهيار الاتحاد السوفياتي)، ثم تزايد عدد الطلاب الدارسين على حسابهم في الجامعات خارج البلد (وخصوصاً في إيطاليا ورومانيا). أمّا في المجال الاقتصادي، فإن استغلال الفرص، ولا سيما فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلي، يميز الأغلبية العظمى من الفلسطينيين حتى اليوم. وفي العقد الأخير، تعاظمت فرص جمع الثروة وتحصيل المكانة الاجتماعية والسياسية بدعم من جهات خارجية قُدم لأفراد وجماعات معينة في البلد. أمّا العمل السياسي الفردي، فلم يكن متاحاً خلال فترة طويلة من الزمن، باستثناء العمل من خلال الحزب الشيوعي. لكن حدث بعد أواسط السبعينات تطور وتوسع في هذا المجال، الأمر الذي مكّن عدداً كبيراً من الأفراد من مراكمة موارد مختلفة عن طريق هذا النوع من النشاط.

ب) ردات الفعل الجماعية

في العقدين الأولين من قيام الدولة، لم تتوفر للأقلية الفلسطينية في إسرائيل الموارد الضرورية والشروط الأساسية للقيام

بنشاط جماعي في مواجهة السياسة الإسرائيلية. وعلى الرغم من هذه الظروف، فقد ظهرت في هذا الواقع الخاص محاولات للنشاط الجماعي يمكن تصنيفها إلى نوعين:

النوع الأول: يتمثل في تأكيد الفئة المحكومة هويتها الثقافية والقومية، أو أية خصائص تميزها، على اعتبار أنها مختلفة عن ثقافة وقومية الفئة الحاكمة، والتركيز أحياناً على أنها أسمى وأفضل، والاستناد إلى هذا الاختلاف في المطالبة بالانفصال عن النظام.

لقد كان هذا الخيار في أوضاع العرب في إسرائيل عبارة عن مغامرة ليس لها أية فرصة في النجاح، وترتب عليها خطر التهجير الجماعي. وعلى الرغم من هذه الأوضاع ومن استحالة نجاح المحاولة في العقدين الأولين من قيام الدولة، فقد ظهرت محاولتان شكلتا علامات خاصة في التاريخ السياسي للعرب في إسرائيل:

● الجبهة الشعبية: في السادس من أيار/مايو ١٩٥٨ أقيمت «الجبهة العربية» في أول مؤتمر قطري للفلسطينيين عقب قيام الشرطة بقمع تظاهرة بشراسة في أول أيار/مايو. وقد واجهت الجبهة، التي أصبحت تُعرف فيما بعد باسم «الجبهة الشعبية»، سياسة قمع شديدة، ولم يُمنَح قادتها تصاريح تنقل، واعتُقل بعضهم وحُقق مع آخرين منهم. ومن جانب آخر، حدث داخل الجبهة تنازع بين مؤيدي التعاون مع الحزب الشيوعي «ماكي» وبين معارضي هذا التعاون. وعلى هذا الأساس، انقسمت الجبهة إلى

تيارين، أحدهما قومي بادر إلى تأسيس «حركة الأرض».

● حركة الأرض: أُسست حركةً قومية ناصرية بروح التيار القومي، الذي ساد الشرق العربي وقتذاك. وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على أيديولوجيا الحركة، التي كانت ترى أن القضية الفلسطينية قضية قومية عربية أيضاً، وتدافع عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير في إطار «الأماني العُليا للأمة العربية.»[٨]

في ظل أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، لم تتوفر للتنظيمات القومية فرص النجاح، وخصوصاً في العقدين الأولين من قيام الدولة، ولم تستطع تلك التنظيمات المحافظة على مجرد بقائها والتأثير في الجمهور الواسع. وبسبب غياب دورها الفعال، أخذ الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي ثم راكح) على عاتقه مهمة النضال الجماعي لمصلحة العرب. وكان خط الحزب البارز رفض التمييز على أساس قومي، والدعوة إلى المساواة، أي الدعوة عملياً إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وكان نشاط الحزب يقتصر على الاحتجاج على التمييز، لكنه لم ينشط في تشجيع البناء الذاتي للأقلية العربية.

النوع الثاني: إقامة تنظيمات سياسية تركز على النشاط السياسي الديمقراطي للمطالبة بتقسيم عادل للموارد الاقتصادية باللجوء إلى القيم الإنسانية، مثل الديمقراطية والعدل والمساواة. وقد شارك في هذا النوع من النشاط تجمعان سياسيان: القيادات

(٨) ح. قهوجي، «القصة الكاملة لحركة الأرض» (القدس: منشورات العربي، ١٩٧٨)، ص ٣٣.

المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، والحزب الشيوعي.

استند هذا النوع من النشاط إلى استعمال الوزن الكمي والنوعي للأقلية في العملية الديمقراطية. وكان نجاحه منذ البداية مرتبطاً بإمكان تجميع قوة الأقلية وبفرص حصولها على الصدقية في النشاط الجماعي، من دون تعرضها للخطر، واعتبارها جزءاً من القوى المشاركة في المساومة السياسية، أو إمكان استغلال تناقضات مصالح الأحزاب الصهيونية. لكن حقيقة كون الأقلية الفلسطينية تعيش على هامش المجتمع الإسرائيلي منحت السلطة فرصة للتلاعب بحقوق المشاركة في العملية السياسية، وتجنيد أصوات الفلسطينيين لمصلحة الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً الحزب الحاكم. وكانت هذه العملية عقيمة أصلاً، مهما كانت نقية من التلاعب واستعمال وسائل الضغط، وذلك لأن الفلسطينيين شكلوا أقلية صغيرة. وإذا افترضنا أن الفلسطينيين يصوتون لمصلحة التنظيمات السياسية التي تمثل مصالحهم، فإنهم يبقون عاجزين عن فرض تغيير في سياسة السلطة تجاههم. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصل الأخير.

ج) النمط الثالث من ردات الفعل

تشكل هذا النمط من خليط من السلوكيات الفردية والجماعية، التي انصهرت في نسيج مميز من الفعاليات الحياتية غير المبرمجة. وكانت هذه الفعاليات عبارة عن استمرار العادات والتقاليد والطقوس والشعائر والأعراف السلوكية، التي تميز نمط

الحياة في القرية الفلسطينية والخواص الاجتماعية ـ الثقافية فيها. وقد استمرت هذه الأنماط، وأحياناً تعمقت أكثر من السابق، بفعل العزلة الثقافية ـ الاجتماعية القسرية التي فرضتها الأكثرية اليهودية على الفلسطينيين. ومع أن بعض أنواع الفعاليات الجماعية والسلوكيات مر بعملية تغيير، نتيجة الأوضاع الجديدة، فقد ظل يحمل المعاني والإيحاءات السابقة نفسها، وأضيف إليه معانٍ جديدة نابعة من التجربة الخاصة في ظل الحكم الإسرائيلي.

وقد شكل هذا النسيج من الأفعال والعلاقات منظومة اجتماعية ـ ثقافية خاصة ومتميزة، مصبوغة بمشاعر ومواقف هي نتاج تجربة القهر والتهميش والغربة، التي ميزت حياة الفلسطينيين في إسرائيل. وتلاحمت الأفعال والمواقف والعواطف فشكلت كياناً يتجاوز الذوات الفردية إلى ذات جماعية تعكس مضمون هوية اجتماعية ـ ثقافية ـ سياسية مميزة.[٩]

من الناحية العملية، كانت ردات الفعل ومسالك التكيف التي اتبعها الفلسطينيون خليطاً من مختلف الأنماط والمسارات التي عددناها. ولم تكن هذه الأنماط متعارضة إلى درجة التناقض، وإنما كانت تكمل بعضها بعضاً في معظم الأحيان. وقد رأينا أن مسالك الأنشطة الجماعية، ولا سيما النشاط السياسي، لم تكن

(٩) مزيد من التفصيلات بشأن هوية العرب في إسرائيل، في العقدين الأولين بعد قيام الدولة، تجده في: عزيز حيدر، «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل»، «المستقبل العربي»، عدد ٢٠٥، ١٩٩٦، ص ٢٥ ـ ٤٨.

متوفرة. لذلك، لم يكن النشاط الفردي على حساب النشاط الجماعي، وإنما ساهم في تشكيله ودفعه في المدى البعيد، ونخص بالذكر هنا التحصيل العلمي؛ فالتحصيل العلمي أدى إلى رفع مكانة الفرد بين جماعته، وساهم في تبني قيم ومعايير سلوكية جديدة، ورفع، طبعاً، من قدرته على اكتشاف مسارات أنشطة أُخرى واستخدامها، وزاد بالتالي في عدد الخيارات، ووسع مساحة حرية النشاط في حدود الأطواق البنيوية المفروضة. لكن مسار النشاط هذا لم يكن متوفراً لجميع الأفراد بسبب قلة الفرص ونقص الموارد الأولية التي يحتاج إليها. لهذا كانت النتيجة الحتمية تحول أغلبية الفلسطينيين إلى عمال غير مهرة في سوق العمل. وقد استغل هؤلاء كل فرصة سانحة لتحسين أوضاعهم ومستوى حياتهم (مثل العمل في أكثر من مكان، وضمان دخل إضافي، واستغلال أيام العطل والإجازات لإنجاز أعمال إضافية، وتنفيذ أعمال مقاولات صغيرة بمساعدة من أبناء العائلة، واستغلال موارد مثل الأرض في الزراعة، واتباع أنماط من العمل تقلل من المصروفات، وخصوصاً بناء البيوت، واتباع أنماط من المساعدة المتبادلة... إلخ). وقد كان العمل في القطاع اليهودي من أسباب امتلاك المهارات ومراكمة الخبرات، التي تساهم في تعزيز القدرة على التكيف.

ولقد ساهم إثراء الموارد الشخصية للأفراد ورفع قدراتهم في تعزيز قدرة الفلسطينيين الجماعية، ولا سيما بعد فشل الذين استطاعوا إثراء مواردهم الشخصية في محاولات الانخراط في الأكثرية. وأدى هذا الفشل إلى ترسيخ الاقتناع بأن كفاءاتهم

وقدراتهم تؤهلهم لتحصيل مكانة أفضل في واقع آخر. وشكل هذا الاقتناع أساساً مهماً لتبلور الوعي في الواقع وكذلك لتحسين فرص وإمكانات الاتصال بين الأفراد والتجمعات السكنية. ويُعتبر هذا الوعي والاتصال شرطاً أساسياً لبلورة الجماعة، وتعزيز الولاء والتضامن في مصلحة العمل الجماعي. كما أن عملية التغير وإثراء الموارد الفردية ساهمت في تطوير وتحسين أساليب التنظيم وبناء المؤسسات ورفع نجاعة الأداء.

كانت عملية التغير والتطور التي مر الفلسطينيون بها في إسرائيل، والتي تمثلت في تبني عناصر تكنولوجية وثقافية تسهل التكيف، عملية بطيئة في طبيعتها، لكن وتيرتها تسارعت لأسباب خارجية (سياسية واقتصادية) و/أو داخلية، كما حدث بعد حرب ١٩٦٧. وهي عملية تراكمية متواصلة وشاملة لجميع نواحي الحياة. وقد نتج منها تحول المجتمع بكليته إلى مجتمع يختلف في بنيته وخصائصه وتفاعلاته الداخلية وأساليب تعاطيه ومعالجته لمختلف القضايا التي تواجهه. وأكثر ما يميز هذا التحول أن هذا المجتمع انتقل من مرحلة التلقي والتأثر إلى تولي دور في معالجة قضاياه وتقرير مصيره ومستقبله. وسنقوم في الفصول التالية بدرس مجمل التحولات التي أحدثتها عمليات التكيف وردات الفعل، الفردية والجماعية، وتحول العلاقات بين الأقلية العربية والأكثرية اليهودية، وقدرة المجتمع المدروس على تحديد مساره في المستقبل، وأساليب معالجته للتطورات والمؤثرات الخارجية.

الجُزءُ الثَّاني

الفصل الثاني
الوضع القانوني للأقلية العربية - الفلسطينية في إسرائيل

تأسست دولة إسرائيل بصفة أنها «دولة الشعب اليهودي»، أو كما ورد في «وثيقة الاستقلال»، «دولة يهودية في أرض إسرائيل». وقد جسدت القوانين الإسرائيلية هذا التعريف ورسخته، وعكست المضمون اليهودي/الإثني للدولة. كما أن اسم الدولة وعلمها وشعارها ونشيدها واللغة الرسمية الأُولى فيها ترسخ هذه الصبغة. لهذا، فإن إسرائيل لم تطور هوية مدنية شاملة يمكن أن تضم جميع مواطنيها من دون تمييز على أساس الانتماء القومي أو الديني.[١] كما أن الثقافة العلمانية التي نشأت وتطورت في إسرائيل تعود أصولها إلى الأسس الدينية اليهودية التي مُزجت بالتجربة التاريخية للشعب اليهودي.[٢] لذلك، فإن الهوية المدنية

---

(١) E. Cohen, «Citizenship, Nationality and Religion in Israel and Thailand,» in Baruch Kimmerling (ed.), *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers* (Albany: State University of New York Press, 1989).

(٢) B. S. Turner, *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development* (New Jersey and London: Heinemann Educational Books and Humanities Press, 1984).

متطابقة تماماً مع الهوية الدينية ـ القومية.

على هذا الأساس يمكن استنتاج أن الانتماء المدني لغير اليهود لا يمكن أن يكون كاملاً، وأن هويتهم الإسرائيلية تبقى منتقصة بسبب اقتصار الهوية المدنية الكاملة على الذين يدينون باليهودية. أمّا شمل الأقلية العربية بالإطار المدني الإسرائيلي فكان، في طبيعته وجوهره، متنافياً تماماً مع أسس الأيديولوجيا الصهيونية والقيم التي قامت الدولة عليها بصفتها تجسيداً لحق الشعب اليهودي في «أرض إسرائيل»، والتي تعني أن الإثنية اليهودية شرط ضروري للانتماء إلى المجتمع السياسي، وأن المساهمة في عملية التحرر القومي اليهودي جزء من الصفة المدنية.(٣)

لقد اعترفت إسرائيل بالعرب مواطنين متساوي الحقوق في «وثيقة الاستقلال»، وكرست هذا الاعتراف في قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، الذي منح حق المواطنة على أساس السكن أو الولادة. وفي التعديل القانوني سنة ١٩٨٠، اعترفت الدولة لكل عربي وُلد داخل حدودها قبل قيام الدولة أو بعده بحق المواطنة.(٤) غير أن هذا الأساس القانوني لم يضمن المواطنة الكاملة للعرب، وذلك لسببين:

١) إن صبغة الدولة تحددت كدولة يهودية أو «دولة الشعب اليهودي»؛ وهي تجسيد للأهداف الصهيونية الأساسية. ولا يزال

(٣) Y. Peled, «Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State,» *American Political Science Review*, Vol. 86, No. 2, 1992, p. 435.

(٤) «كتاب القوانين (١٩٨٠)»، عدد ٩٨٤، ص ٣ ـ ٢٢٢.

هذا المبدأ يشكل أساساً للكيان الإسرائيلي وتبريراً لوجوده في نظر الإسرائيليين، وهو يطغى على كل مبدأ شمولي آخر، مثل المساواة والديمقراطية وحقوق المواطنة. ويعني تجسيد هذا المبدأ في الواقع أولوية الهجرة والاستيطان والأمن، التي تسمو وتتقدم على جميع المبادىء الأُخرى، وتخص الأكثرية اليهودية، وتتناقض مع مصالح الأقلية العربية.

إن تحقيق المساواة الكاملة للعرب يعني، في الدرجة الأُولى، تغيير ترتيب الأولويات في إسرائيل من خلال النضال في إطار القانون وعلى أسس ديمقراطية. إلا إن كون العرب أقلية لا يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا التغيير.

٢) لا تعتبر «وثيقة الاستقلال» وثيقة ملزمة من الناحية القانونية؛ إذ إنها لم تحظ بشرعية قانونية بواسطة قرار من الكنيست. لذلك، فإن الحقوق التي وُعِد العرب بها في «الوثيقة» غير مضمونة قانوناً، ويمكن إلغاؤها عن طريق سن قوانين جديدة تضمن امتيازات للأكثرية.

إن هذا التناقض بين صبغة الدولة التي تحدد الأولويات وبين حقوق المواطنين قد تم حتى الآن تجاوزه والتعايش معه بسبب الوضع القانوني في إسرائيل، الذي يكرس ويعزز الأولويات القائمة على حساب المساواة في الحقوق على النحو التالي:

● لا يوجد في إسرائيل دستور يحدد بوضوح حقوق المواطن، ويحد من حرية الأكثرية في الكنيست في سن القوانين. وقد ضمنت حقوق الأفراد في مجالات مختلفة من خلال قوانين

متفرقة، لكن لم يجر حتى الآن سن قانون حقوق الإنسان والمواطن الذي أُدرج في جدول أعمال الكنيست أول مرة سنة ١٩٥٨.

● ليس هناك قانون أساسي يردع الأكثرية عن سن قوانين تضمن امتيازات لها وتنافي مبدأ المساواة في الحقوق. لذلك، فإن في إمكان الأكثرية اليهودية في الكنيست أن تسن القوانين المميزة بطريقة ديمقراطية اعتماداً على الأغلبية.

● على الرغم من اتخاذ تدابير وترتيبات خاصة بالعرب في معظم المجالات، وعلى الرغم من معاملتهم فعلاً على أساس أنهم يشكلون أقلية قومية، فإنه ليس هناك تعريف أو تحديد قانوني لوضعهم ومكانتهم كجماعة قومية.

● في هذا الوضع، يفتقر العرب إلى أساس أو إلى إطار قانوني متين للدفاع عن أنفسهم إزاء سياسة التمييز الموجهة ضدهم كجماعة، لأن القانون يعتبرهم أفراداً ولا يعترف بوضع مميز لهم على أساس جماعي.

● إن محكمة العدل العليا في إسرائيل لا تتمتع بصلاحية الدفاع عن الأفراد، أو عن الفئة التي ينتمي هؤلاء الأفراد إليها، ضد استخدام أنظمة الطوارىء الانتدابية، أو ضد استعمال «الاعتبارات الأمنية» أو أي قانون يحتوي على تمييز، حتى لو كانت هذه الأنظمة والإجراءات والقوانين «منافية لمبادىء وثيقة إعلان الاستقلال مثل مبدأ المساواة.»(٥)

(٥) D. Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990), p. 8.

أولاً: القوانين الإسرائيلية والعرب

يشكل الوضع القانوني للأقلية العربية، جماعة وأفراداً، وضعف إمكانات الدفاع عن نفسها أساساً للتمييز ضدها في القوانين الإسرائيلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفيما يلي عرض لهذه القوانين وما تشمله من أنواع التمييز:

١) قوانين تميز ضد العرب مباشرة وبصورة علنية بسبب كونها لا تخدم سوى أهداف الأكثرية اليهودية ومصالحها. وأهم هذه القوانين وأبرزها: قانون العودة، وقانون الجنسية، ومجموعة القوانين التي تمنح المؤسسات القومية اليهودية وضعاً ومكانة خاصين في إسرائيل، وقانون الاستيطان.

وهناك مجموعة أُخرى من القوانين التي تمس بحقوق العرب مباشرة بسبب تطبيقها عليهم فقط، مثل قوانين مصادرة الأراضي، وأنظمة الطوارىء.

٢) قوانين تحوي تمييزاً بسبب استخدامها معايير تضمن مسبقاً الامتيازات للأكثرية اليهودية في توزيع موارد الدولة. وأهم هذه المعايير وأبرزها ثلاثة: الخدمة العسكرية، والمنشأ، ومكان السكن. ويضمن استخدام هذه المعايير تمييزاً لمصلحة الأكثرية اليهودية في مجالات العمل، ومخصصات التأمين الوطني، ومختلف خدمات الرعاية والرفاه الاجتماعي، ومنَح وقروض الإسكان، والاستثمار في التطوير والتنمية الاقتصادية، وتخفيضات الضرائب، والتعليم في جميع مراحله، وغيرها من المجالات.

ويعتبر استخدام الخدمة العسكرية معياراً في منح الحقوق وتوزيع الموارد من أكثر أنواع التمييز شيوعاً في إسرائيل وتأثيراً في حياة العرب. فقانون الخدمة يسري على جميع المواطنين، لكنه يطبق عملياً بصورة انتقائية على الأكثرية اليهودية وأبناء الطائفة الدرزية فقط، بينما يحصل الذين يُستدعون إلى الخدمة (لا الذين يخدمون فعلاً) على امتيازات في معظم مجالات الحياة.(٦)

٣) قوانين لا تشمل معايير واضحة لتوزيع الموارد، وبالذات في مجال تقديم الخدمات العامة، مثل ميزانيات السلطات المحلية، وتحديد مناطق التطوير، والمصادقة على الخرائط الهيكلية، وخدمات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، وغيرها.

وتتميز هذه الفئة من القوانين بأنها مصوغة بلغة عامة جداً، ويُترك تفسيرها وتطبيقها للسلطة التنفيذية ومؤسساتها وموظفيها في مراتب مختلفة.

٤) قوانين تمنح امتيازات لمؤسسات يهودية قومية، أو للهستدروت، أو لمؤسسات شبه حكومية، للمشاركة في تقديم خدمات متنوعة يحرم العرب منها بحجة أن هذه الخدمات تقدمها

(٦) ينص البند الثالث من قانون الخدمة العسكرية على أنه «يحق» للموظف المسؤول عن سجل السكان أن يستدعي للخدمة جميع المواطنين الذين بلغوا سن الثامنة عشرة فما فوق. وهذا النص يؤكد أن الموظف المسؤول ليس مجبراً أن يستدعي جميع المواطنين، وإنما يمكن أن يستثني أي مواطن، وكل من تم استثناؤه يعتبر معفى من الخدمة العسكرية. وقد اتبعت، منذ قيام الدولة، سياسة عدم استدعاء العرب، بينما يستدعى طلاب المدارس الدينية اليهودية الذين لا يخدمون فعلاً، لكنهم يعامَلون معاملة المجندين لمجرد استدعائهم.

مؤسسات طوعية يهودية لها الحق في تحديد الجمهور المعني بالانتفاع من خدماتها. وتشمل هذه الامتيازات مجالات كثيرة، أهمها: الخدمات الصحية والتعليم والتطوير والرفاه الاجتماعي وترميم الأحياء، وغيرها.

إن هذه الأنواع الأربعة من القوانين لا تشمل جميع أنواع التمييز التي يتعرض العرب لها في إسرائيل، ولا سيما التمييز الناتج من عدم تطبيق القوانين أو من تجاوزها. ففي الحياة العملية كثير من أنواع التمييز التي ليس من السهل حصرها، لكننا نعدد أهمها:

- سلوك قوى الأمن، وخصوصاً أفراد الشرطة، واستخدامها العنف في المعاملة والتحقيق، وما إلى هنالك.
- معاملة الموظفين في مختلف المراتب للمواطنين العرب، ولا سيما في مؤسسات الدولة.
- استخدام جهاز الاستخبارات في الرقابة السياسية والأمنية بواسطة معاملات خاصة في حالات مختلفة، وتدخّل هذا الجهاز في حياة العرب ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن هذه الأنواع الشائعة من التمييز يسهّل اتّباعها استخدامُ بطاقة الهوية التي تحدد الانتماء القومي والديني للفرد، إضافة إلى استخدام مميزات وصفات أُخرى، مثل المظهر الشخصي والملامح والأسماء، وغيرها.

وتشمل أنواع التمييز هذه جميع مجالات الحياة، ولذلك،

فإن اتّباعها يفضي إلى تحديد مكانة هامشية خاصة للعرب في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من أنه لا يمكن الحديث عن فرض نظام تمييز عنصري رسمي.

ثانياً: التناقضات الجوهرية في وضع العرب القانوني

إن السياسة المتبعة حيال الأقلية العربية تشير إلى تناقضات جوهرية في مكانة الأقلية، ومن هذه التناقضات:

١) التناقض بين منح العرب المواطَنة وبين غياب الأجهزة والتدابير القضائية للدفاع عن حقوق المواطن، وخصوصاً في حالة التمييز ضد الجماعة التي ينتمي إليها.

٢) التناقض بين عدم الاعتراف بالأقلية العربية أقلية قومية وعدم تحديد وضعها الجماعي وبين اتخاذ التدابير كافة لمنع اندماج أفرادها في المجتمع الإسرائيلي، واعتبارهم خطراً على أمن الدولة.

وقد بلغ هذان التناقضان أوجهما في اتخاذ التدابير المقيدة للحريات الشخصية، والمقلِّصة بالتالي لإمكانات وفرص العمل الجماعي للدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية، وأهم هذه التدابير:

- فرض الحكم العسكري حتى سنة ١٩٦٦؛
- فرض أنظمة الطوارىء الانتدابية حتى اليوم؛

- فرض الرقابة على النشاط السياسي بواسطة استخدام القوة وجهاز الاستخبارات والمؤسسات الحكومية.

إضافة إلى هذه التدابير، هناك استثناء العرب من الخدمة العسكرية من دون إعفائهم من جميع الواجبات المدنية الأُخرى، وهذا الأمر يعتبر في الظرف الإسرائيلي أداة مهمة من أدوات التمييز ضدهم، وعزلهم اجتماعياً ونفسياً، وحرمانهم من شرعية المطالبة بالمساواة.

إن أنواع التمييز المتبعة ضد الأقلية العربية والتناقضات الجوهرية في مكانتها تؤكد موقف السلطات الإسرائيلية والجمهور الإسرائيلي من هذه الأقلية واعتبارها جزءاً من شعب معادٍ لا يعترف بالدولة، وولاؤها بالتالي ولاء مشكوك فيه.[٧] وعلى هذا الأساس، تم تبرير التمييز والتدابير الخاصة التي حولت الكثير من حقوق المواطَنة إلى حقوق رسمية لكنها مفرغة من مضمونها الحقيقي.

ثالثاً: النتائج العملية للتناقضات في الوضع القانوني

إن هذه التناقضات في وضع العرب القانوني لم تبرز في العقدين الأولين من قيام الدولة؛ ففي هذه الفترة، كان الجمهور العربي ضعيفاً وغير قادر على تنظيم نفسه للمطالبة بتجسيد حقوق

(٧) S. N. Eisenstadt, *The Transformation of Israeli Society: An Essay in Interpretation* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 332-333.

المواطَنة. كما أن الفجوة بين الحقوق الممنوحة للمواطنين اليهود وبين تلك التي حصل العرب عليها لم تكن ظاهرة بسبب عزل العرب جغرافياً واجتماعياً ومؤسسياً، وبسبب الحواجز بين الفئتين.

وبدأت هذه الأوضاع تتغير بعد حرب ١٩٦٧، وخصوصاً أن الحكم العسكري تم إلغاؤه سنة ١٩٦٦. فقد حدثت تحولات لدى الجمهور العربي، وتعززت قدرته على التنظيم الجماعي، وأخذ يمارس ضغوطاً على السلطات الإسرائيلية للحصول على حقوقه التي تضمنها القوانين. لكن في أواسط السبعينات، بدأت تظهر في أوساط الجمهور الإسرائيلي توجهات اجتماعية ـ سياسية تؤكد إعادة تعريف الهوية الإسرائيلية على أساس ديني ـ إثني، وهو ما أدى إلى ظهور مواقف متطرفة أقل تسامحاً تجاه الأقلية العربية وأقل استعداداً لمنحها حقوقاً متساوية.[(٨)] أمّا مواقف السلطة وسياستها، وخصوصاً بعد «يوم الأرض» سنة ١٩٧٦، فقد اتسمت بازدياد حدة التناقض وباتساع الفجوة بين السياسة الرسمية المعلنة وبين السياسة الفعلية، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع العرب القانوني وبتطبيق القانون. فمن جهة، كثرت الأصوات التي تعلن ضرورة التسامح تجاه الأقلية العربية، والاهتمام بحل مشكلاتها، ودمجها في حياة الدولة، ومن جهة أُخرى قام الكنيست بسن قوانين جديدة وبتعديل قوانين وأنظمة قائمة على نحو يسيء إلى مكانة العرب، ويؤدي إلى تدهور وضعهم في القانون الإسرائيلي،

(٨) Cohen, *op.cit.*

ويرسخ بالتالي وضعاً متدنياً مدعماً بالقوانين.[(٩)] وكان أبرز وأهم الأمثلة لهذا التطور يتمثل في سن قانون مكافحة الإرهاب، وقانون استملاك أراضي البدو في النقب، وقانون الجليل. أمّا القوانين والأنظمة التي عُدلت لمصلحة الأكثرية، فكانت: قانون الجنود المسرحين، وقانون الكنيست، ونظام ضريبة الدخل، ونظام مخصصات التأمين الوطني للأولاد. وقد اتخذت السلطات عدداً من التدابير الهادفة إلى زيادة عزل الأقلية العربية، وتقييد نشاطها وإضعافها، وتشديد القبضة عليها بعد اندلاع الانتفاضة سنة ١٩٨٧، كما سنرى لاحقاً.

كانت نتيجة السياسة العملية التي اتبعت تجاه الأقلية العربية، بسبب طبيعة وضعها القانوني، الحد من فرص تطورها في جميع المجالات، وإعادة الفجوة بينها وبين الأكثرية اليهودية إلى ما كانت عليه، بل توسيعها مع الزمن. ومن هنا جاء تكريس تبعية العرب وتعزيزها، وتقييد حركتهم ونشاطهم، وبصورة خاصة تقييد فرص استخدام قوتهم السياسية في تغيير أوضاعهم.

(٩) برز في هذه الفترة موقفان مختلفان من العلاقة بالأقلية العربية: الأول عبّر عنه مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية، شموئيل طوليدانو، وكان يدعو إلى اتباع نهج متسامح حيال المواطنين العرب، والعمل على دمجهم في حياة الدولة. أمّا الموقف الآخر فقد عبّر عنه المستشار غور أريبه، الذي شغل المنصب نفسه في فترة لاحقة، وكان يطالب باتباع سياسة أكثر صرامة وشدة.

رابعاً: خلاصة

يوضح هذا الفصل أن وضع الأقلية العربية القانوني لا يضمن لهذه الأقلية تحقيق المساواة في توزيع موارد المجتمع. والتمييز القائم بشأن توزيع الموارد يَنتج أساساً من مصدرين: أولهما نصوص القوانين التي لا تحدد معايير واضحة تضمن المساواة في توزيع الموارد، وثانيهما موقف الهيئات الرسمية والجمهور الإسرائيلي من الأقلية العربية، واستغلاله الوضع القانوني القائم في ممارسة التمييز في جميع المجالات. وبسبب هذا الوضع، ليس من الممكن اللجوء إلى الهيئات القضائية للاحتجاج والمطالبة بضمان المساواة في الحقوق.

تعكس النصوص القانونية غير الواضحة وممارسة التمييز الفعلي مدى ضعف تأثير الأقلية العربية السياسي في الحكومة والكنيست والأحزاب الإسرائيلية؛ فالأقلية العربية لم تشكل حتى الآن جماعة ضاغطة ذات تأثير فاعل في عملية سن القوانين واتخاذ القرار وضمان حقوقها. وقد نتج هذا الوضع من سوء استعمال قوة العرب السياسية التي تشكلت نتيجة منحهم حق المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وتسبب التمييز بإنتاج الفجوة الكبيرة بين الأكثرية والأقلية في جميع المجالات (كما سنرى في الفصول التالية)، وببقاء العرب على هامش المجتمع الإسرائيلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهذا أمر يؤثر تأثيراً عميقاً في مجمل العلاقات بين الدولة والأقلية العربية، ويسبب الاحتكاك الدائم بينهما.

إن وضع العرب القانوني لم يشهد تحولاً جوهرياً منذ بداية العملية السلمية وتوقيع اتفاقات السلام. وكما يبدو، ليس من الممكن توقع حدوث مثل هذا التحول في المستقبل القريب. ولا بد في الوقت نفسه من الإشارة إلى أن تحولاً ما حدث في سياسة توزيع الموارد المادية، لكن ليس هناك ضمانات قانونية لاستمراره. أمّا القاعدة، فما زالت ممارسة التمييز، وتوسيع الفجوة في جميع مجالات الحياة.

على هذا الأساس، يمكننا أن نفترض أن السلطة الحاكمة والأحزاب الإسرائيلية لن تُبادر إلى تغيير الوضع الحالي، وأن مثل هذا التغيير يتعلق في النهاية بمواقف الأقلية العربية وبمدى استخدامها لقوتها السياسية. وهذا موضوع سنبحث فيه بالتفصيل في الفصل الأخير.

الفصل الثالث
الأوضاع الاقتصادية

تأثر الفلسطينيون، أكثر من أية فئة سكانية أُخرى، بصفة المركزية القوية التي تميز بها النظام الإسرائيلي، وخصوصاً في المجال الاقتصادي. فالحكومة في إسرائيل سيطرت على معظم الموارد الاقتصادية في البلد، وعلى قنوات الاتصال واستيراد الأموال من الخارج. وقد تأثرت سياستها الاقتصادية بعدة اعتبارات متداخلة هي الأمن واستيعاب الهجرة والاستيطان وتوفير الخدمات العامة، الأمر الذي جعل الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاداً سياسياً في جميع أبعاده، وتتحكم فيه أهداف سياسية.(١)

أدت هذه المركزية إلى ارتباط الفئات السكانية والأفراد كافة بالسلطة المركزية وإلى تبعيتهم لهذه السلطة، التي حددت سياستُها لكل فئة مكانتها في النظام الاقتصادي ومستوى عيشها ونمطه.(٢) وتأثر العرب بالقرارات الحكومية تأثراً مباشراً لعدم قدرتهم، بصورة خاصة، على ممارسة الضغط والتأثير في هذه

(١) I. Sharkansky, *The Political Economy of Israel* (New Brunswick: Transaction Publishers, 1987); D. Shimshoni, *The Israeli Democracy: The Middle of the Journey* (New York: The Free Press, Macmillan Publishers, 1982).

(٢) S. N. Eisenstadt, *The Transformation of Israeli Society: An Essay in Interpretation* (Boulder Colo.: Westview Press, 1985).

القرارات. فالحكومة توزع الموارد بحسب درجة التأثير الذي تمارسه جماعات المصلحة التي تشكلت على أساس المصلحة الاقتصادية أو على أساس أيديولوجي - سياسي. إن أقوى هذه الجماعات لا تضم بين صفوفها عرباً، و/أو تعتبر مصلحة الأكثرية اليهودية مصلحتها الأُولى والأخيرة من دون أي اعتبار لمجرد وجود العرب في البلد؛ وهي تتكون من: الهستدروت، واتحاد أرباب الصناعة، واتحاد التجار، والحركات الكيبوتسية، ومنظمات وجمعيات الموشافيم، واتحاد المزارعين، والأحزاب السياسية، والجماعات الدينية.(٣)

بسبب طبيعة هذا النظام وطريقة استخدام الموارد، فإن أية فئة سكانية ضعيفة سياسياً لا تستطيع التأثير في عملية التوزيع وزيادة حصتها. وعدم حصولها على هذه الموارد يكرس ضعفها السياسي والاجتماعي. وبصورة عامة، ينبغي أن يتوفر في كل فئة شرط أساسي كي تؤخذ في الحسبان في عملية توزيع الموارد، والشرط هو دخولها الإجماع القومي اليهودي - الصهيوني؛ والعرب لا يعتبرون ضمن هذا الإجماع مهما تبلغ درجة ولائهم للدولة.

ولقد مكنت هذه الميزات الحكومة المركزية في إسرائيل من ممارسة سياسة التمييز ضد العرب، من دون أن تثير هذه السياسة ضجة شعبية أو معارضة جدية. ويمكننا اختصار السياسة الاقتصادية تجاه الأقلية العربية على النحو التالي:

(٣) ياعيل يشاي، «جماعات المصلحة في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٧).

١) مصادرة الأراضي والأملاك الأُخرى: أدت المصادرات إلى تقليص مساحات الأراضي الزراعية ومناطق البناء والتطوير.(٤) وقد توقفت سياسة المصادرة المباشرة إلى حد كبير بعد «يوم الأرض» سنة ١٩٧٦، لكن السلطة بدأت تتبع خطة جديدة ظهرت نتائجها في هذه الأيام بالذات، وهي نقل الأراضي من مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية إلى مناطق نفوذ السلطات اليهودية، التي تتمتع بصلاحية اتخاذ القرار بشأن مجالات استخدام هذه الأراضي، والتي يخولها القانون صلاحية مصادرة ٤٠٪ من مساحة الأراضي للمصالح العامة. وقد تبيّن في سنة ١٩٩٥ أن مجلس مسغاف الإقليمي، الذي يضم المستعمرات اليهودية الجديدة في الجليل، أعد خريطة هيكلية تضم ١٨٠ ألف دونم من أراضي القرى العربية.

٢) عدم منح الميزانيات المتعلقة بتطوير البنية التحتية؛ إذ إن المناطق العربية مستثناة من مناطق التطوير. وقد استمر هذا الوضع أعواماً طويلة، كانت الميزانية المخصصة للسلطات المحلية العربية لا تتجاوز خلالها نسبة ٦٪ من الميزانيات العامة؛ وحتى هذه الميزانيات لم تخصص لإنشاء البنية التحتية الملائمة لتطوير الاقتصاد.(٥) وعلى الرغم من زيادة ميزانيات التطوير منذ سنة ١٩٩٢، فإن هذه السياسة لم تتغير في جوهرها؛ إذ ارتفعت

(٤) بشأن موضوع مصادرة الأراضي ونتائجها الاقتصادية، أنظر:
A. Haidar, *On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy* (London: Hurst & Company, 1995), Chap. 3.

(٥) M. Al-Haj and R. Resenfeld, *Arab Local Government in Israel* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991).

الميزانيات من ١٥٦ مليون شيكل سنة ١٩٩٢ إلى ٤٠١ مليون شيكل سنة ١٩٩٥، إلا إن الجزء المخصص لتطوير الصناعة لا يتجاوز ٥٪، والجزء المخصص لتطوير الزراعة لا يتعدى ٠,٤٪.(٦) من جهة أُخرى، بدأ في الفترة الأخيرة إنشاء ٩ مناطق صناعية في القرى العربية، غير أن هذه المناطق لم تكتمل بعد.(٧) وهناك ٧ قرى أُخرى في قيد التخطيط لإقامة مناطق صناعية، بينما اتُّخذ قرار بتخصيص الأرض لإقامة مناطق مماثلة في قريتين أُخريين. لكن إذا كان إنشاء المناطق الصناعية في المناطق العربية يحل مشكلة البنية التحتية الضرورية للتطوير الصناعي، فيبدو أنه لا يحفز المستثمرين العرب على المبادرة الفعلية، نظراً إلى أسعار الأرض العالية في هذه المناطق، مقارنةً بالأسعار الدارجة في المدن اليهودية.(٨)

٣) عدم المصادقة على الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية، أو المماطلة في المصادقة عليها أعواماً طويلة، وصلت في بعض الحالات إلى ١٥ عاماً، وهو ما يسبب إلغاء صلاحيتها والاضطرار إلى تخطيط خرائط جديدة.(٩) وقد أدى ذلك إلى

(٦) مكتب رئيس الحكومة، «فعاليات وزارات الحكومة سنة ١٩٩٤ وخططها في إطار ميزانية سنة ١٩٩٥ في الوسط العربي»، تقرير لجنة مديري الوزارات لشؤون العرب في إسرائيل، ١٩٩٥ (بالعبرية).

(٧) جمعية سيكوي، «تقرير تقدم سنوي (في موضوع) المساواة والدمج ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٤)، ص ١٨.

(٨) المصدر نفسه؛ تقرير لجنة مديري الوزارات...، مصدر سبق ذكره.

(٩) راسم خمايسي، «التخطيط والإسكان بين العرب في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: المركز الدولي للسلام، ١٩٩٠).

انعدام إمكان استغلال مسطحات ومناطق نفوذ السلطات المحلية العربية على نحو يخدم تطوير اقتصادها.

٤) ما زال كثير من القرى العربية بلا سلطة محلية، وهناك عشرات من القرى غير معترف بها، وتقدِّر المعطيات الرسمية أن نحو ٤٠ ألف عربي يعيشون في تجمعات غير معترف بها.[١٠] وبسبب هذا الوضع، لم تخصَّص ميزانيات لهذه القرى، التي تعاني في معظمها نقصاً حتى في الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة. كما أن عدداً كبيراً من القرى فُرض عليه الانضمام إلى مجالس إقليمية تتحكم مستعمرات يهودية فيها، وتعاني النقص نفسه، ولم تحظ بالاهتمام في مجال التطوير. ويصل عدد السكان العرب التابعين لهذه المجالس إلى ٦٨ ألف نسمة.[١١]

٥) حرمان المستثمرين العرب مما حصل معظم المستثمرين الإسرائيليين عليه، من منح وقروض وتخفيضات وإعفاءات من الضرائب، وذلك بسبب استثناء المناطق العربية من مناطق التطوير المفضلة. ولم يتغير هذا الوضع حتى بعد تعديل قانون تشجيع الاستثمار سنة ١٩٩٠.[١٢] فبحسب هذا التعديل، حظيت المصالح الصغيرة بمنح وقروض وضمانات، بغض النظر عن

(١٠) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي (١٩٩٤)»، الجدول رقم ٢٠١٤.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) لمزيد من التفصيلات، أنظر: عزيز حيدر، «معوقات التنمية الاقتصادية في القطاع العربي في إسرائيل: دراسة بشأن المبادرة الاقتصادية في بلدتين عربيتين» (بالعبرية)، (تل أبيب: مركز التطوير الاقتصادي، ١٩٩٣).

المنطقة أو التجمع السكني. وتشير التقارير الرسمية إلى أن أصحاب هذه المصالح حصلوا على ٦٠٠ مليون شيكل في فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، كانت حصة أصحاب المصالح العرب منها ١٥ مليون شيكل (٢,٥٪) فقط.[١٣]

٦) لم يحظ التعليم المهني ـ التكنولوجي في المناطق العربية بأدنى اهتمام من جانب وزارة المعارف ووزارة العمل،[١٤] وبقي التعليم العربي نظرياً ـ أكاديمياً في جوهره، ومعظم تخصصات الخريجين غير ملائم لتطوير الاقتصاد، وخصوصاً الصناعة. أمّا الذين تخصصوا بالعلوم الدقيقة والمهن التكنولوجية، فإن أكثرهم لا يعمل فيما تخصص به، الأمر الذي يسبب إهداراً للموارد المادية والطاقات المعرفية والمهنية. وأمّا العمال المهنيون، فقد اكتسبوا مهاراتهم من خلال ممارسة العمل في الصناعة الإسرائيلية فترات طويلة، ولم يُتح لهم حتى الآن استخدام هذه المهارات والمعرفة والخبرة في تطوير الاقتصاد العربي.[١٥]

٧) أدت السياسة في الفرع الزراعي إلى تقلص العمل الزراعي تقلصاً شديداً، بل إلى غياب هذا الفرع في بعض المناطق

(١٣) تقرير لجنة مديري الوزارات. . .، مصدر سبق ذكره.

(١٤) مكتب مراقب الدولة، «تقرير مراقب الدولة لسنة ١٩٩٢»، رقم ٤٢ (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٣).

(١٥) N. Lewin-Epstein, *The Arab Economy in Israel: Growing Population-Jobs Mismatch* (Tel-Aviv: Pinhas Sapir Center for Development, Tel-Aviv University, 1990).

بصورة كاملة أو شبه كاملة. فبسبب سياسة المصادرة وازدياد عدد السكان، تقلصت المساحة المزروعة بالنسبة إلى الفرد الواحد من ١٩ دونماً إلى ٠,٨٦ دونم.(١٦) والعرب يملكون اليوم ١١٪ من الأراضي الزراعية، لكنهم يفلحون نحو ٢٢,٥٪ منها. وهذه الفجوة ناجمة عن وجود مساحات واسعة من الأراضي في منطقة النقب مختلَف في شأنها لأن الدولة تدعي ملكيتها.(١٧) كما أن العرب حُرموا زراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية، ومُنعوا من تربية الأبقار والطيور الداجنة، ولم يحصلوا على كميات مياه كافية للزراعة؛ إذ إنهم لا يستهلكون سوى ٢,٤٪ فقط من مياه الري. لهذه الأسباب، فإن الدخل الناتج من الزراعة متدن قياساً بالدخل في الزراعة اليهودية (٣٠٪ للدونم الواحد)، ومجموع الدخل الناتج من فرع الزراعة لا يتعدى ٦٪ من مجمل دخل الزراعة في إسرائيل.(١٨)

نتيجة هذه السياسة، فإن المصالح الاقتصادية في القطاع العربي تتصف بصغر حجمها، وخصوصاً في فرع الصناعة. فهي عادة عبارة عن ورش لتقديم الخدمات أو حاجات البناء («كراجات»، نجارة، حدادة، ألمنيوم). أمّا المصانع الإنتاجية، فهي قليلة جداً وصغيرة، والمشاغل الكبيرة للنسيج وصناعة

(١٦) Haidar, *op.cit.*

(١٧) لمزيد من التفصيلات بشأن أراضي بدو النقب، أنظر: يوسف بن ـ دافيد، «الزراعة البدوية في النقب: مقترحات لبلورة سياسة» (القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ١٩٨٨).

(١٨) Haidar, *op.cit.*

الملابس وعددها نحو ٢٠٠ مشغل، تملكها شركات يهودية. وينطبق هذا الوصف على المصالح التجارية التي هي في أغلبيتها العظمى حوانيت للمواد الغذائية الأساسية.(١٩)

إن المصالح الاقتصادية القائمة في القطاع العربي لا تعكس القدرات المالية والطاقات والمهارات البشرية. والنشاط الاقتصادي في معظمه عبارة عن القيام بالوساطة بين هذا القطاع والقطاع اليهودي. والعرب لا يسيطرون على أي فرع اقتصادي رئيسي أو ثانوي، ويعتمدون في معيشتهم على القطاع اليهودي، إضافة إلى عملية استنزاف الموارد المستمرة لمصلحة الأكثرية اليهودية.

أولاً: القوى العاملة العربية في سوق العمل

أدى تخلّف القطاع العربي اقتصادياً إلى التبعية الكاملة للقطاع اليهودي، وانتقال قوة العمل العربية إلى المناطق اليهودية وانخراطها في الأعمال الشاقة، التي تتدرج في أدنى درجات سلّم المهن والوظائف والدخل، حيث سياسة التمييز في التشغيل وظروف العمل والأجور، التي تحظى بغطاء قانوني على النحو التالي:(٢٠)

(١٩) مركز يافا، «المدن والقرى العربية في إسرائيل» (الناصرة، ١٩٩١).

(٢٠) بشأن الوضع القانوني في سوق العمل، أنظر: اللجنة الشعبية ـ المهنية للتحقيق في خدمات الدولة، «التقرير الخاص بمكانة أبناء الأقليات في جهاز خدمات الدولة والخدمات العامة» (الجزء الثاني)، (بالعبرية)، (القدس، ١٩٨٩).

١) إن قانون التشغيل لسنة ١٩٥٩ يمنع التمييز على أي أساس كان، حتى في الوظائف الحكومية، لكنه يتيح التمييز بسبب البند الذي ينص على حق سكان أي تجمع سكاني في الحصول على عمل في مكان سكناهم والتمييز ضد الآخرين. وهذا النص يحرم قوة العمل العربية بالذات فرص العمل لأن قراها ومدنها لا توفر فرص عمل كافية، وهي لا تحصل على حق الأولوية في أي مكان. ولذلك، فإنها آخر من يُقبل به للعمل في حالة توفره وأول من يفصل منه في حالة البطالة.

٢) بحسب نظام خدمة الدولة منذ سنة ١٩٦٠، لا ينطبق قانون التشغيل على عدد كبير من الوظائف، وخصوصاً الوظائف في المراتب العليا من السلم الوظيفي. فالنظام لا يلزم إعلان وظائف شاغرة في عدد كبير من الحالات، وخصوصاً الوظائف الأمنية والوظائف في وزارة الخارجية ووزارة الرفاه الاجتماعي والصحة واستيعاب الهجرة، وكذلك وظائف التدريس في وزارة المعارف.

٣) إن قانون فرص العمل المتساوية منذ سنة ١٩٨١ لا يتعرض للتمييز على أي أساس كان، وخصوصاً بحسب معيار الانتماء القومي.

٤) يمنح قانون الجنود المسرحين منذ سنة ١٩٨٤ حق الأولوية في العمل في جميع المجالات للذين خدموا في الجيش، وهو بهذا يميز ضد الأقلية العربية التي لا يخدم أفرادها في الجيش. وقد تم تعديل القانون حديثاً، فأضيف إلى امتيازات المسرحين من الجيش امتيازات أُخرى في سوق العمل والتعليم والسكن ومختلف أنواع الخدمات.

يشكل هذا الأساس القانوني، إلى جانب الاعتبارات الأمنية، تبريراً كافياً للتمييز من جانب جميع المؤسسات الحكومية والعامة والهستدروت والمؤسسات والمصالح الخاصة. وبسبب هذه الاعتبارات، لم يتم استيعاب موظفين عرب في جهاز الدولة، سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢٪ من مجمل الموظفين، وأغلبيتهم العظمى في درجات ومراتب متدنية. وتشير المعطيات إلى وجود ٨٦٣ موظفاً عربياً في الوزارات الإسرائيلية من مجموع ٦٠,٠٠٠ موظف.[٢١] ويعمل ٢٢٢ من هؤلاء في ضريبة الدخل، و ٢٨٤ في وزارة الأديان، و ١٠٧ في وزارة الرفاه الاجتماعي، و ١٠١ في مكاتب البريد، إضافة إلى ٦٠ وكيلاً بريدياً و ١١٣ من متعهدي توزيع البريد. أمّا وزارة البيئة، فتشغل ٧ موظفين من العرب فقط، و ٢٤ من موظفي وحدات البيئة في أماكن سكناهم. كما أن معظم الشركات الحكومية لا يستوعب عمالاً عرباً، ويبرز ذلك بصورة خاصة في أضخم الشركات مثل: شركة الكهرباء (يعمل في الكهرباء ٦٠ عاملاً عربياً من مجموع عشرة آلاف عامل)، وشركة القطارات، وشركة إل ـ عال، وشركة تسيم، وشركة مكوروت، وشركة بيزك (يعمل فيها ٥٧ عاملاً عربياً)، وغيرها الكثير. ولا يختلف هذا الوضع في الهستدروت والمؤسسات العامة والخاصة. لذلك، فإن العمال العرب ممثلون بنسبة عالية في فرع البناء وفرع الزراعة وبعض فروع الصناعة غير المتطورة. أمّا العاملون داخل التجمعات العربية، فيتم استيعابهم

(٢١) جمعية سيكوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

في فرع الخدمات العامة، مثل جهاز التعليم والسلطات المحلية.

يواجه المتعلمون في القطاع العربي مشكلات وعقبات تعترض إيجاد فرص عمل على نحو يفوق ما يواجهه غيرهم. فالاقتصاد العربي لم يتطور إلى درجة استيعاب اختصاصات ومهارات بمستوى عال؛ وسياسة الحكومة والهستدروت والمؤسسات العامة والخاصة في القطاع اليهودي تقف حائلاً أمام تشغيل المتعلمين العرب. لذلك، فإن المشغِّل الرئيسي للجامعيين بينهم هو جهاز التعليم الذي يستوعب ٥٧٪ منهم.[٢٢] وقد بدأت السلطات المحلية تشكل مصدراً مهماً لتوفير فرص العمل لهم، إلا إن هذه الفرص ما زالت محدودة. وقد استخدمت السلطات المحلية العربية، وما زالت، نسبة عالية من ميزانيات التطوير لتعيين موظفين وتضخيم جهاز الخدمات. ولذلك، فقد بلغ عدد المِلاكات الموظفة في هذه السلطات ٤٠٤٨ مِلاكاً سنة ١٩٩٣ بعد أن كان ٢٠٩٠ ملاكاً سنة ١٩٩١.[٢٣]

لكن هذا التضخم في عدد الملاكات لا يساهم في حل مشكلة خريجي الجامعات. أمّا خطة استيعاب الخريجين العرب في الوزارات الإسرائيلية، فقد تبين أنها ذات صبغة دعائية وليست عملية؛ فقد اتخذ قرار الاستيعاب في حزيران/يونيو ١٩٩٣، وهو ينص على أن يخصص للجامعيين العرب سنوياً ٤٠ وظيفة من مجموع ١٢٠٠ وظيفة يتم إعلانها. وفي سنة ١٩٩٤ تقدم

(٢٢) عزيز حيدر، «العرب في إسرائيل والتعليم العالي»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٣٨ ـ ٥٨.

(٢٣) جمعية سيكوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

٤٠٠ شخص بطلبات توظيف، أي بمعدل ١٠ أشخاص لكل وظيفة، وتبين أن الوظائف المعلنة كانت مشغولة بموظفين غير مثبتين جرى تثبيتهم في وظائفهم ضمن هذه الخطة. أمّا الوظائف الأُخرى، فكانت ذات مستوى متدن ولا تلائم مهارات الجامعيين واختصاصاتهم. لذلك، فقد كان عدد المتقدمين إلى الوظائف سنة ١٩٩٥ أقل كثيراً إلى درجة أن عدداً من هذه الوظائف لم يتقدم إليه مرشحون بتاتاً.[٢٤]

وكان العمال العرب قبل سنة ١٩٦٧ قد اندمجوا في أدنى درجات السلّم المهني في سوق العمل الإسرائيلي. أمّا بعد ذلك، فقد استطاع جزء منهم تحسين أوضاعه وشروط عمله بسبب خبرته الطويلة بالعمل وتطور مهاراته. إلا إن هذه الظروف والشروط بقيت متدنية قياساً بقوة العمل اليهودية بسبب أنواع الأعمال التي يشغلونها. وهم بالذات يعانون من جراء العمل ساعات أطول، وشروط تقاعد أسوأ، وخطر الفصل من العمل، والدخل المتدني. أمّا النساء والشبيبة والأولاد، فما زالوا يعانون أكثر من غيرهم نتيجة ظروف متدنية وأجور منخفضة جداً.

وفي ضوء السياسة المتبعة تجاه الأقلية العربية في مجال التطوير الاقتصادي والتشغيل في سوق العمل، فإن الفجوة بين القطاعين العربي واليهودي كبيرة بحسب جميع المؤشرات الاقتصادية: الملكية، والدخل، ومستوى الحياة.

لقد عرضنا في هذا الفصل، وفي الفصول الأُخرى أيضاً،

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

لجزء من هذه المؤشرات، ولذلك فإننا سنخصص الجزء التالي لتوضيح الفجوة بين اليهود والعرب في الدخل والمصروف وتأثيرهما في مستوى المعيشة.

إن هذه الفجوة تبرز في المؤشرات التالية:

● يزيد الدخل الإجمالي للعائلة اليهودية عن دخل العائلة العربية بنسبة ٢٨٪، ويزيد الدخل النقدي الصافي بنسبة ٢٢٪، ويزيد مصروف العائلة اليهودية الإجمالي بنسبة ١٠٪. أمّا المصروف النقدي الإجمالي، فيزيد في العائلة العربية عن العائلة اليهودية بنسبة ٩٪.(٢٥)

● إن المقارنة بين الوحدات العائلية تبقى غير كافية، بل إنها مضللة، بسبب الفوارق في حجم العائلة. لذلك، فإن حسابات الدخل والمصروف للفرد المعياري أدق وأفضل للمقارنة الصحيحة. وتبيّن المعطيات أن معدل دخل الفرد المعياري الإجمالي الصافي في القطاع العربي يوازي ٥٧٪ من دخل الفرد في القطاع اليهودي، وكذلك معدل دخل الفرد المعياري النقدي الصافي. أمّا معدل مصروف الفرد المعياري الإجمالي، فيصل إلى ٦٦٪، ويساوي معدل مصروف الفرد المعياري للاستهلاك في القطاع العربي ٧١٪ من معدل مصروف الفرد في القطاع اليهودي.(٢٦)

(٢٥) «كتاب الإحصاء السنوي (١٩٩٤)»، مصدر سبق ذكره، الجداول أرقام ١١٠١ و ١١٠٣ و ١١٠١٠.

(٢٦) المصدر نفسه، الجدول رقم ١١٠١٠.

● إن توزيع السكان بحسب معدل دخل الفرد المعياري الإجمالي الصافي يبين أن ٧٧,١٪ من العائلات العربية يندرج ترتيبها في سلّم مكون من عشر درجات في الدرجات الأربع الدنيا، و ١٨,٢٪ منها في الدرجات الوسطى (بين الدرجتين الخامسة والسابعة)، و ٤,٧٪ فقط في الدرجات العليا الثلاث.(٢٧)

● على الرغم من أن الفجوة بين العائلات في القطاعين أصبحت صغيرة، بالنسبة إلى ملكية الأدوات الكهربائية المعمرة الأساسية، فإن هناك فوارق كبيرة وبارزة في ملكية أدوات وأجهزة أُخرى، كالجلاية، وجهازي التهوئة والفيديو، والحاسوب الشخصي، والسيارة.

● هناك فوارق بارزة بين القطاعين في كمية الاستهلاك ونمطه؛ فمعدل مصروف العائلة العربية للفرد المعياري يصل إلى ٦٦٪ من معدل مصروف العائلة اليهودية. وبالنسبة إلى نمط الاستهلاك، يظهر أن العائلة اليهودية توظف ٥٦,٤٪ من مصروفها الشهري للسكن والخدمات الصحية والتعليم والمواصلات والاتصال، في مقابل ٣٧,٣٪ لدى العائلة العربية، بينما توظف الأخيرة ٣٥٪ من مصروفها للغذاء والملبس وحدهما في مقابل ٢٤٪ من مصروف الأُولى.(٢٨)

يتضح من المعطيات أعلاه أن نسبة كبيرة من العائلات

(٢٧) دائرة الإحصاء المركزية، «مسح مصروفات العائلة»، السلسلة الخاصة رقم ٩٨٥، الجزء الثاني، ١٩٩٤، الجدول رقم ٣.

(٢٨) المصدر نفسه، الجدول رقم ٦.

العربية تعاني ضائقة مادية تؤثر سلبياً في مستوى حياتها ونمط استهلاكها. ومن هنا، فإن نوعية الحياة في القطاع العربي أدنى كثيراً من نوعية الحياة في القطاع اليهودي.

ثانياً: خلاصة

تُظهر دراسة الأوضاع الاقتصادية أن الأقلية العربية تفتقر إلى البنية التحتية والموارد المادية والبشرية لتطوير اقتصاد مماثل لمستوى اقتصاد القطاع اليهودي. وقد أنتج هذا الوضع والتمييز المتبع في الخدمات وسوق العمل ومجالات النشاط الاقتصادي الأُخرى فجوة كبيرة بين القطاع العربي والقطاع اليهودي في مصلحة هذا الأخير.

إن الفجوة الاقتصادية بين القطاعين تفرض على القطاع العربي أن يكون تابعاً كلياً للقطاع اليهودي في دخله واستهلاكه ومستوى حياته. ويترتب على هذه التبعية مضاعفات في توجهات العرب السياسية، وموقفهم من الدولة ومن مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والتطورات المستقبلية. فقد كانت أوضاع العرب الاقتصادية وسياسة التمييز من أهم أسباب الاحتجاج السياسي التي أدت منذ قيام الدولة إلى احتكاكات دائمة بين السلطات والأقلية العربية.

إن مستوى البنية التحتية وضعف الموارد يجعلان الأقلية العربية غير قادرة على استغلال الفرص الاقتصادية التي توفرها الأوضاع السياسية الجديدة، وخصوصاً انفتاح الدول العربية على

إسرائيل. كما أن العلاقات الاقتصادية التي بدأت تتطور بين أطراف مختلفة في الشرق الأوسط لا تحتاج إلى الوساطات من جانب الأقلية العربية، التي تتمتع بخصوصية موقعها بين هذه الأطراف. فقد أثبتت التطورات أن هذه الأطراف قادرة على الاتصال والتواصل وإقامة العلاقات والتعاون والمشاركة من دون أية وساطة. لذلك، فإن العرب في إسرائيل سينخرطون في التطورات الجديدة من منطلق ضعيف وهامشي، وستكون الفوائد التي يمكن أن يجنوها بمستوى هذا الموقع، تماماً كالفوائد التي حصلوا عليها من مجرد عيشهم على هامش المجتمع الإسرائيلي.

وسيتبين لاحقاً أن القيادة العربية في إسرائيل لم تستخدم قوة العرب السياسية لتغيير الواقع الاقتصادي، وخصوصاً منذ انتخابات سنة ١٩٩٢، حيث أصبحت هذه القوة ذات وزن كبير في تحديد شكل الائتلاف الحكومي. ولذا، فإن لهذا الوضع أهمية كبيرة إزاء مواقف الجمهور السياسية من قيادة التنظيمات السياسية العربية، وإزاء ميوله الحالية لدعم الأحزاب اليهودية مباشرة في مقابل مردود مادي لتحسين أوضاعه.

الفصل الرّابع
أوضاع التعليم

إن مسيرة تطور التعليم العربي في إسرائيل وإنجازاته وقدرته على توفير الحاجات، والفجوة بين المستوى التعليمي للأكثرية اليهودية وبين المستوى التعليمي للأقلية العربية قد حددهما عاملان أساسيان هما:

١) تحكم جهاز التعليم العبري وموظفيه في الجهاز العربي في جميع المجالات: البنية التحتية؛ مستوى الخدمات؛ البرامج ومناهج التعليم؛ الإدارة. أمّا سياسة التعيين، فقد تحكم فيها جهاز الاستخبارات ووجهها بحسب اعتبارات لا تتعلق بالتربية والتعليم، بل هي مستمدة من السياسة العامة تجاه العرب التي هدفت إلى إبقائهم تابعين وغير قادرين على تنظيم أنفسهم بأنفسهم.

٢) الفصل بين جهازي التعليم، العربي واليهودي، حتى في المدن المختلطة، وذلك على مستوى كل من مؤسسات التعليم وإدارتها ومناهجها والإشراف المباشر عليها.

وقد أدى العامل الأول إلى فقدان العرب إمكان التحكم في أهداف التعليم ونوعيته ومساراته، وتوجيهه بما يخدم مصالحهم.

أمّا العامل الآخر، فكانت نتائجه:

أ) استمرار الأنماط المحافظة والتقليدية في الإدارة والتنظيم وأساليب التربية والتعليم.

ب) التمييز في توزيع الموارد وتوظيف الأموال في تطوير جهاز التعليم.

ج) تأجيج المنافسة بين الطلاب العرب والطلاب اليهود، وهي منافسة لا يمكن أن تكون متكافئة بسبب الفجوة في الموارد الأولية، المادية منها والاجتماعية والثقافية. وقد اضطر الطلاب العرب إلى دخول هذه المنافسة على صعيد فرص القبول في الجامعات والمعاهد العليا، والمنافسة بين الطلاب العرب الذين يُقبلون في هذه المؤسسات وبين الطلاب اليهود بشأن التحصيل العلمي والاستمرار في الدراسة.

لكن الفصل بين جهازي التعليم تسبب في هذه المرحلة بعدم التكافؤ في هذه المنافسة، نظراً إلى الاختلاف الكبير في مستوى المعرفة والثقافة والتجارب والخبرات واللغة.

ليس في إمكاننا أن نراجع في هذه الدراسة مسيرة تطور جهاز التعليم العربي، وخصوصاً أننا نهدف إلى رسم صورة للأوضاع الحالية وإمكانات تطورها في المستقبل، وتبيان نتائج التعليم على الأقلية العربية في الوقت الحاضر. ولتحقيق هذه المهمة، يمكننا الاستعانة بتقرير مراقب الدولة لسنة ١٩٩٢ الذي يعتبر أهم وثيقة رسمية لتوضيح أوضاع التعليم العربي منذ قيام الدولة.

أولاً: ميزانيات التعليم

ما زالت الفجوة بين المصروفات على التعليم اليهودي والمصروفات على التعليم العربي كبيرة جداً؛ فمجموع ما يصرف على الطالب اليهودي يساوي ٥٦٠ شيكلاً جديداً، بينما يصرف على الطالب العربي ٢١٠ شيكلات جديدة، أي أن العربي يحصل على ٣٧,٥٪ من حصة اليهودي. وهذه الفجوة ناتجة من الفارق في مخصصات وزارة التربية، التي تخصص للطالب العربي ما يساوي ٥٤,٥٪ مما تخصصه للطالب اليهودي. لكن الفجوة تبرز أكثر في مخصصات السلطات المحلية؛ إذ تصرف السلطات المحلية العربية ١٦,٧٪ فقط مما تخصصه السلطات المحلية اليهودية.[1] وليس هناك شك في أن إمكانات الأخيرة أكبر كثيراً بسبب حصولها على ميزانيات أكبر، لكن هناك مشكلة أُخرى تنشأ عن سياسة السلطات المحلية العربية، التي لا توظف ميزانيات التعليم في الهدف الذي خصصت من أجله، وهي تعتبرها مورداً للاستخدام في مجالات أُخرى. ويبرز هذا الوضع على نحو خاص في المرحلة الثانوية، حيث أن المسؤولية الكاملة عن جهاز التعليم تعود إلى السلطات المحلية التي تستخدم الميزانيات مصدراً للدخل.

(١) مكتب مراقب الدولة، «تقرير مراقب الدولة لسنة ١٩٩٢»، رقم ٤٢ (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٣)، ص ٣٩٥. ليس هناك شك في أن الأوضاع المادية لجهاز التعليم قد تغيرت بصورة واضحة منذ سنة ١٩٩٢، لكنها بعيدة عن تحقيق المساواة مع الوضع في جهاز التعليم العبري.

ثانياً: جهاز التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية

إن الفجوة بين جهازي التعليم ملحوظة في جميع المجالات، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج مختلفة تماماً من شأنها أن توضح أن جهاز التعليم العربي متخلف جداً عن الجهاز العبري، ولا يؤدي الدور المنوط به سواء بصورة مطلقة أو بمقابلته بالجهاز العبري. وفيما يلي أهم الفوارق الناتجة من التمييز ضد الأقلية العربية في مختلف مراحل التعليم:

أ) الحضانات وروضات الأطفال

إن دور وزارة المعارف في إسرائيل مقصور على إنشاء ورعاية وتمويل روضات الأطفال الذين بلغوا سن الخامسة. أمّا الحضانات المخصصة لمرحلة الطفولة المبكرة، فهي تعود إلى المؤسسات العامة والخاصة. وتقوم الوزارة بتمويل هذه المؤسسات جزئياً، وتتولى دوراً رئيسياً هو الإشراف والتفتيش والرقابة وإعداد المربيات.

أمّا في القطاع العربي، فإن المؤسسات العامة لم تساهم في إنشاء الحضانات. ولذلك، فإن هذه الحضانات هي، في معظمها، ملكية خاصة تابعة لمؤسسات طائفية أو لأفراد، وتعمل من دون أي نوع من الإشراف أو التفتيش والرقابة.

في مثل هذا الوضع، فإن الفجوة بين القطاعين كبيرة جداً؛ إذ إن أكثر من ٩٠٪ من الأطفال اليهود يلتحقون بالحضانات في

مقابل نحو ٢٥٪ من الأطفال العرب. أمّا في مرحلة الروضة (سن الخامسة) التي تعتبر جزءاً من المرحلة الابتدائية وتابعة لها، فإن نسبة التحاق الأطفال في كل من القطاعين تصل إلى ١٠٠٪.[(٢)]

ب) المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية

يقتصر الحديث هنا على ساعات التدريس المخصصة في هاتين المرحلتين، إذ إن القضايا الأُخرى سيجري عرضها لاحقاً.

تنبع مشكلة الساعات المخصصة للتدريس من التمييز بين نوعين من الساعات: الأساسية والإضافية، واستخدام معايير مميزة في تحديد النوع الثاني. فالمدارس العربية تحصل على ٢٠٪ من الساعات الأساسية، وهي نسبة أدنى قليلاً من نسبة التلاميذ العرب من مجمل طلاب المدارس. أمّا الفجوة الكبيرة بين اليهود والعرب، فهي في تخصيص الساعات الإضافية؛ فالعرب يحصلون على ٤٪ منها فقط، وهي نسبة متدنية جداً مقارنةً بنسبة التلاميذ العرب في جهاز التعليم. ولتوضيح الفجوة بين القطاعين أكثر، نضيف أن الساعات الإضافية الممنوحة للمدارس العربية تساوي ١٪ من الساعات الأساسية المخصصة لها، بينما تساوي الساعات الممنوحة للمدارس اليهودية ١٦٪ من الساعات الأساسية المخصصة لها.[(٣)]

---

(٢) غادة أبو جابر، «التعليم قبل المرحلة الإلزامية في القطاع العربي في إسرائيل» (القدس: مؤسسة شتيل، ١٩٩٣).

(٣) «تقرير مراقب الدولة...»، رقم ٤٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥.

إن هذه الفجوة ناجمة عن التلاعب في المعايير المستخدمة في توزيع ساعات التدريس على النحو التالي:

١) استخدام معايير خاصة لا يستفيد منها سوى الطلاب اليهود، مثل البلد الأصلي للوالدين (آسيا وإفريقيا).

٢) تحديد معايير عامة، والتلاعب بتعريف المصطلحات، مثل مصطلح «المحتاجون إلى الرعاية»، وهو يعني «الشرقيين» عادة.

٣) قرارات فوقية تعسفية في تطبيق القانون في مؤسسات يهودية، واستثناء المؤسسات العربية من ذلك، مثل: تطبيق قانون «يوم التعليم الطويل». وكذلك عدم تخصيص الموارد الكافية لتطبيق قانون التعليم الإلزامي.

٤) استثناء العرب من مشاريع خاصة تعرّف الفئات التي تستحق الاستفادة منها على أساس قومي/ديني، بسبب دور الوكالة اليهودية فيها، مثل «مشروع ترميم الأحياء».

٥) تخصيص ساعات إضافية لمشاريع ومبادرات خاصة.

من الواضح أن الساعات الإضافية يتم تخصيصها وتوزيعها بحسب حاجات جهاز التعليم العبري، من دون أي اعتبار لحاجات الجهاز العربي، مع أنه كان من المفروض، في حالة استخدام معايير عامة لجميع الفئات، تخصيص ساعات أكثر للقطاع العربي، إذ إن الساعات الإضافية تخصَّص عادة للشرائح الاجتماعية الضعيفة.

ج) التسرب من المدارس

ما زال القطاع العربي يعاني كثيراً من جراء تسرب التلاميذ من المدارس، حتى في مراحل مبكرة من الدراسة. ففي سن ٦ ـ ١٣ عاماً، يتسرب ١١٪ من التلاميذ العرب في مقابل ٠,٧٪ من التلاميذ اليهود. وبعد المرحلة الابتدائية، ترتفع نسبة المتسربين فتصل إلى ٤٣٪ من التلاميذ قبل بداية المرحلة الثانوية. وبعد الصف العاشر، يكون ٥٢٪ من التلاميذ العرب قد تسربوا. وأمّا الذين ينهون المدرسة الثانوية، فيشكلون ٤٥٪ من الذين يبدأون الدراسة في الصف الأول، في مقابل ٨٢٪ من التلاميذ اليهود.(٤) ويظهر في أحدث المعطيات بشأن الالتحاق بالمدارس في المرحلة فوق الابتدائية أن نسبة المتسربين، ولا سيما في المرحلة الثانوية، ما زالت عالية: ففي عام ١٩٩٣/١٩٩٤ كانت نسبة الملتحقين بالأطر التعليمية، من فئة العمر ١٤ ـ ١٧ عاماً، ٦٦,٤٪ بين العرب و٩٤,٤٪ بين اليهود.(٥)

د) التعليم المهني

من الفجوات الكبيرة والبارزة بين جهازي التعليم اليهودي والعربي الفجوة في التعليم المهني، وخصوصاً في التعليم التكنولوجي. ففي حين أن ٦٠٪ من الطلاب اليهود يدرسون في

(٤) المصدر نفسه، وكذلك: وزارة المعارف، «أرقام في المرآة ١٩٩١»، رقم ٣٩ (القدس: شعبة الاقتصاد والميزانيات، ١٩٩٢)، جدول أ/١.

(٥) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٥»، الجدول رقم ٢٢٠١٢.

المرحلة فوق الابتدائية من مراحل هذا الفرع، فإن نسبة الطلاب العرب لا تتجاوز ١٥٪. ومن هؤلاء يدرس ٥٠٪ من الطلاب اليهود مهناً تكنولوجية في مقابل ٢٠٪ من الطلاب العرب. إضافة إلى ذلك، فإن ٣٦٪ من الطلاب اليهود في هذا الفرع يتخصصون بمهن تكنولوجية تعتبر مهناً ذات مكانة عالية ويكثر الطلب عليها في سوق العمل، في مقابل ١٩٪ من الطلاب العرب، الذين يدرسون عادة المهن التقليدية (نجارة، حدادة، وغيرهما) بمستوى متدن جداً. ونسبة كبيرة من طلاب الفرع المهني إناث يتخصصن بمهن الخياطة والأزياء والتدبير المنزلي.(٦)

ومن المعروف أن مؤسسات التعليم المهني (باستثناء المدارس الثانوية) تشكل أطراً لاستيعاب الطلاب المتسربين من المدارس النظرية الأكاديمية في إسرائيل. لكن هذا الحل استثنى عدداً كبيراً جداً من الطلاب العرب. ففي حين يشكل هؤلاء ٥٠٪ من الطلاب المتسربين، فإن نسبتهم تصل إلى ١٣٪ من الطلاب الذين تم استيعابهم في هذه المؤسسات.

ونتيجة نسبة التسرب العالية من المدارس، وخصوصاً في المراحل بعد الابتدائية، ونتيجة النقص الكبير في الأطر التعليمية التي يمكن أن تشكل بديلاً من المدارس العادية، ولا سيما أطر التعليم المهني، وكذلك النقص الكبير في مكاتب التشغيل الخاصة بالشبيبة في القطاع العربي، فإن أعداداً كبيرة من أبناء الشبيبة تبقى خارج أطر التعليم والعمل. فقد وصل عدد هؤلاء الذين هم في

(٦) «تقرير مراقب الدولة...»، رقم ٤٢، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

سن ١٥ ـ ١٧ عاماً إلى ٢٩ ألفاً، منهم ٥١٪ من أبناء الشبيبة العرب.[٧]

ه) برامج تربوية
وبرامج العلاج والتأهيل

يوفر جهاز التعليم في إسرائيل حلولاً للطلاب الذين لا يستطيعون متابعة الدراسة في المدارس العادية بسبب معوقات مختلفة. فهو يقيم مؤسسات خاصة بهم، أو ينشىء أطراً خاصة داخل المدارس العادية، أو يضع برامج تربوية وبرامج علاج وتأهيل وإثراء.

وقد تم في القطاع العربي إقامة ٧٪ من مؤسسات التعليم الخاص الموجودة في البلد (أي ٣١ مؤسسة فقط من مجموع ٤٢٧ مؤسسة)، ويبرز النقص الكبير في هذه المؤسسات في منطقة النقب؛ إذ لم تُقم هناك أية مؤسسة، مع أن المعطيات الرسمية تؤكد أن السكان البدو في هذه المنطقة يعانون هذه المشكلة أكثر من أية فئة سكانية أُخرى.

وتبين المسوح والتقديرات الرسمية أن القطاع العربي يستحق ١٨٪ من مجموع ساعات التعليم الخاص في المدارس الابتدائية، و٦٪ من ساعات التعليم في المدارس الإعدادية. أمّا عدد الساعات التي يحصل عليها فعلاً فتصل نسبته إلى ٤,٦٪ في الأُولى، وأقل من ١٪ في الأخيرة.

(٧) المصدر نفسه.

وبالنسبة إلى أطر العلاج والتأهيل لطلاب المدارس، فقد حاز القطاع العربي ٦٪ (٨ من ١٢٨) فقط. هذا إضافة إلى النقص الكبير في ملاكات المختصين بعلم النفس والمستشارين، حيث يحظى القطاع العربي بـ ١,٦٪ منها.

وإلى جانب المؤسسات والأطر المخصصة للفئات المذكورة، تقوم المدارس بتوفير برامج تعليمية وتربوية للتلاميذ الذين هم من الشرائح الاجتماعية الضعيفة، وخصوصاً برنامج خدمات الرفاه التربوي الذي يخدم ١٤٥ تجمعاً سكنياً، وبرنامج الرعاية الذي يقدم خدمات إلى ٢٠٠ مدرسة. وإلى الآن، لا يزال طلاب المدارس العربية محرومين من خدمات العاملين الاجتماعيين.

و) البنية التحتية
في المدارس العربية

لقد عَرض كثير من التقارير الرسمية وتقارير لجنة متابعة قضايا التعليم العربي لمشكلة النقص في المنشآت الأساسية في المدارس العربية. وتشير هذه التقارير إلى نقص في غرف التدريس، وغرف الخدمات المرافقة، والمختبرات، والملاعب... إلخ. كما أن هناك نقصاً كبيراً في الخدمات والمرافق الأساسية، مثل: المياه والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب عدم صلاحية الكثير من المباني والمنشآت القائمة. وعلى الرغم مما ينشر بغزارة بشأن النقص في الخدمات، فإن هناك جزءاً منها (مثل

التدفئة والتهوية التي تعتبر أساسية ومهمة في بعض المناطق على الأقل) لا يذكر بتاتاً بسبب اقتناع الجمهور العربي والقيادات العربية بعدم إمكان الحصول عليها.

وقد أشار آخر مسح للمدارس العربية، شمل ٩٠٪ من المدارس و٩١٪ من الطلاب، إلى أن ٣٠٪ من غرف التدريس و٤٥٪ من غرف التعليم الخاص ليست مطابقة لمواصفات وزارة المعارف. وهناك أيضاً نقص كبير في غرف الإدارة والمعلمين، والصيانة والمراحيض، وغرف الخدمات المرافقة مثل غرف المستشارين التربويين والأطباء والممرضين والعاملين الاجتماعيين. كما أن النقص واضح في مرافق أُخرى مثل قاعات المحاضرات والقاعات الرياضية والمكتبات والمختبرات وغيرها.[٨]

ز) مناهج التعليم

إن مشكلة مناهج التعليم هي، كما نعتقد، من أهم القضايا التي واجهها ولا يزال يواجهها التعليم العربي في إسرائيل؛ فهي مشكلة تتعلق بمضمون التربية ومواد التدريس ذات الأثر الكبير في تكوين شخصية الإنسان العربي، وتؤثر مباشرة في قدرة الأقلية العربية على التنظيم الجماعي والعمل السياسي واتخاذ المواقف من أحداث البلد والمنطقة ومستقبلهما. وسنكتفي في هذا الجزء بإجراء تقويم عام لمضمون مناهج التعليم، على أن نحلله في أجزاء تالية.

(٨) لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، «مسح المدارس العربية» (الناصرة، ١٩٩٥).

إن منهاج التعليم العربي يحتوي على جزء مشترك مع منهاج التعليم العبري، وهو منهاج العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة. فالمضمون واحد، والكتب التي تُدرَّس في المدارس العربية مترجمة أو منقولة عن المنهاج العبري. لكن المدارس العربية تتأخر عادة في تبنّي المناهج الجديدة وتدريسها بسبب الحاجة إلى فترة زمنية طويلة لترجمة الكتب، وعادة ما تكون الفجوة الزمنية بين المنهاجين في حدود ٢ ـ ٤ أعوام. وقد اتجهت مدارس عربية كثيرة إلى استخدام الكتب العبرية في هذه العلوم، وهذا سلوك له أثره الكبير في الطلاب من حيث ضعف استخدام اللغة العربية في العلوم وبالتالي في الحياة العامة، الأمر الذي يجعله ذا أثر ومضاعفات في الشخصية الوطنية للطلاب.

لكن في المنهاج العربي جزءاً آخر منفصلاً ومختلفاً من حيث المضامين عن المنهاج العبري، وهو يشمل بصورة خاصة اللغات والتاريخ والدين. وقد أشار بعض الباحثين إلى مضامين هذه المناهج بأنها تهدف إلى إنتاج شخصية غير واضحة المعالم؛ فلا هي إسرائيلية ولا هي عربية خالصة، بل شخصية خاضعة للوضع السياسي القائم ومبرّرة له.[٩] وكانت دراسات عدة قد أوضحت أن القيم التي ينشأ الطالب اليهودي عليها قيم جماعية مرتبطة بتقديس الوطن، بينما ينشأ الطالب العربي على تكريس قيم

(٩) سامي مرعي، «التربية والثقافة والهوية»، «المواكب»، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٤، ص ١١.

عامة جداً وغير مرتبطة بالوجود الوطني الجماعي.[10]

ح) الكادر الإداري والتعليمي

خضعت مسألة تعيين الكادر في جهاز التعليم العربي منذ قيام دولة إسرائيل لاعتبارات أمنية وسياسية، من دون أي اعتبار للتأهيل والكفاءة. وقد تسبب ذلك بتعيين عدد كبير من المدرسين وجميع الكادر الإداري في وظائف ليسوا أهلاً لها. وعلى الرغم من ارتفاع عدد الجامعيين العرب وخريجي دور المعلمين المؤهلين، فإن التعيين ما زال خاضعاً لاعتبارات غير موضوعية. لذلك، ما زال ١٥٪ من معلمي المدارس ومعظم الإداريين غير مؤهلين حتى الآن لشغل وظائفهم. وهذه المسألة تمس جميع مراحل التعليم، بما فيها المرحلة الثانوية الخاضعة للسلطات المحلية لا لوزارة المعارف، التي تسود فيها اعتبارات السياسة الداخلية في السلطات المحلية العربية والتحالفات العائلية والحزبية والعلاقات الاجتماعية. وقد أدى هذا الوضع إلى تدني مستوى التدريس وقدرة الطلاب على اجتياز الامتحانات الحكومية، وخصوصاً في نهاية المرحلة الثانوية. ولم تبذل السلطات المركزية والسلطات المحلية أية محاولة لإصلاح أوضاع جهاز التعليم، التي تعتبر اليوم من أصعب ما يواجهه العرب في إسرائيل من

(١٠) S. Sarsour, «Arab Education in a Jewish State: Major Dilemmas», in Alouph Hareven (ed.), *Every Sixth Israeli* (Jerusalem: Van Leer Institute, 1983), pp. 166-167.

مشكلات.[11]

ثالثاً: التحصيل الدراسي

أثبتت أنواع اختبارات قياس التحصيل الدراسي كلها فشل جهاز التعليم العربي في مهمة تأهيل الطلاب بدرجة تكفي ضمان قدرتهم على الاستمرار في الدراسة في المراحل فوق الابتدائية، والحصول على الشهادات الرسمية بمعدلات تؤهلهم لتوفير متطلبات الالتحاق بالمعاهد العليا. ففي آخر اختبار أُجري سنة ١٩٩١ في معرفة الحساب وفهم المقروء والمهارات الأساسية، نجح في اجتياز الاختبار في المدارس العربية ٢٥٪ من تلاميذ الصف الرابع و٦٦٪ من تلاميذ الصف الخامس، في مقابل ٧٠٪ و٧٤٪ على التوالي في المدارس اليهودية.[12] ومن المعروف أن المقياس الحقيقي لاختبار فعالية جهاز التعليم وجدواه هو نتائج امتحانات شهادة البغروت في نهاية المرحلة الثانوية. وفي حالة المدارس العربية، تعتبر النتائج ذات أهمية خاصة بسبب تقدم نخبة صغيرة نسبياً من التلاميذ لهذه الامتحانات، كونهم يعتبرون أفضل التلاميذ وأكثرهم تأهيلاً علمياً للحصول على الشهادة. ذلك بأن نسبة التسرب من هذه المدارس عالية جداً؛ إذ يتسرب ٥٥٪ من تلاميذ مختلف الصفوف وصولاً إلى الصف الثاني عشر في مقابل

(١١) جمعية سيكوي، «تقرير تقدم سنوي (في موضوع) المساواة والدمج ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٤)، ص ١٨.

(١٢) «تقرير مراقب الدولة...»، رقم ٤٢، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥.

٪١٨ من التلاميذ اليهود. ولا يسمح لجميع التلاميذ بالتقدم إلى الامتحانات، وإنما تجري عملية انتقاء بحسب التحصيل. فمن التلاميذ العرب الذين ينهون الصف الثاني عشر يتقدم ٪٣٣ فقط في مقابل ٪٥٨ من التلاميذ اليهود، بينما يحصل على شهادة البغروت من كل دفعة ٪٣٦ من اليهود و٪١٣ من العرب يشكلون ٪٣٥ من المتقدمين إلى الامتحانات.[١٣] وقد شهدت الأعوام الأخيرة تدهوراً مستمراً في نسبة الناجحين العرب من المتقدمين إلى الامتحانات، فوصلت سنة ١٩٩٤ إلى ٪١٤، ووصلت سنة ١٩٩٥ إلى ٪١٨.

رابعاً: التعليم فوق الثانوي

من أبرز الظواهر في التعليم العربي تدني نسبة الطلاب الذين يكملون دراستهم في المؤسسات فوق الثانوية غير الجامعية؛ إذ إن نسبتهم فيها لا تتجاوز ٪٢,٨ من مجموع ٦٢ ألف طالب يدرسون فيها.[١٤] ويلاحظ على نحو خاص عدم التحاق الطلاب العرب بالمهن التكنولوجية والطبية، إذ لا يزيد عددهم عن العشرات. ويذكر أن الأغلبية الساحقة (٪٦٨) من الطلاب تدرس في معاهد تأهيل المعلمين.

(١٣) وزارة المعارف، «أرقام في المرآة...»، مصدر سبق ذكره.

(١٤) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٥»، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٢٢٠٣٤.

خامساً: التعليم العالي

يتوجه معظم الطلاب العرب الذين يحصلون على شهادة البغروت إلى الدراسة في الجامعات. لكن أكثر من نصفهم لا يقبل، إمّا بسبب تدني تحصيله في البغروت وإمّا بسبب عدم اجتياز امتحان القبول (وهو امتحان موحد لجميع الجامعات) المصمم بحسب مستوى المدارس اليهودية ومناهجها فلا يلائم الطلاب العرب من حيث مستوى معرفتهم ومجالاتها ولا حتى من حيث أسلوب التفكير والدراسة المتبع في المدارس اليهودية. ولذلك، فإن نسبة المرشحين العرب الذين يُقبلون في الجامعات منخفضة؛ ففي عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ وصلت النسبة إلى ٪٤٦ بينما قُبل ٪٧٧ من المرشحين اليهود.

يضاف إلى ذلك أن ارتفاع تكاليف التعليم في البلد ساهم في انخفاض نسبة القادرين على تحملها بين الطلاب العرب؛ فقد بلغت قيمة القسط الواحد في عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ نحو ٣ آلاف دولار، بينما بلغ مجموع تكاليف العام الدراسي ٧ آلاف دولار تقريباً.

أدت هذه الأسباب إلى تدني نسبة الطلاب العرب من مجموع طلاب الجامعات في إسرائيل ابتداء من سنة ١٩٨٥؛ إذ كانت نسبتهم في العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ نحو ٪٦,٢ من طلاب اللقب الأول في مقابل ٪٧,٩ في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، و٪٢,٨ من طلاب اللقب الثاني في مقابل ٪٣,٢، و٪٣,٧ من

طلاب اللقب الثالث في مقابل ٢,٧٪.(١٥) أمّا الطلاب الذين يبدأون دراستهم الجامعية، فيواجهون عقبات وصعوبات كثيرة، أهمها: تدني مستوى تعليمهم قياساً بأقرانهم اليهود، وتدني معرفتهم باللغة العبرية (لغة التدريس) وباللغة الإنكليزية (لغة المراجع)، وكذلك صعوبة التأقلم مع الحياة الجامعية ومع المجتمع الغريب.(١٦)

ونظراً إلى هذه العقبات والصعوبات، فإن نسبة التسرب من الجامعات عالية نسبياً، لكن الظاهرة السائدة هي استمرار الدراسة مدة أطول كثيراً من المدة التي يستمر الطلاب اليهود فيها، للحصول على الشهادة الجامعية.(١٧)

في ضوء النواقص التي يعانيها التعليم العربي والفجوة القائمة بينه وبين جهاز التعليم العبري، فإن من البديهي أن تستمر الفجوة القائمة بين السكان العرب والسكان اليهود، وخصوصاً في التعليم العالي. فنسبة الذين درسوا ١٦ عاماً فما فوق بين العرب تصل إلى ٤,٣٪، بينما تصل بين اليهود إلى ١٤,٦٪.(١٨) أمّا النتائج العامة لأوضاع التعليم، فتنعكس في انخفاض مستوى التعليم بين العرب وفي شيوع التخصصات المهنية التي لا تخدم

---

(١٥) المصدر نفسه، الجدول رقم ٢٢٠٤٠.

(١٦) عزيز حيدر، «الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في إسرائيل»، «المستقبل العربي»، عدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٥٩ ـ ٨٥.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٥»، مصدر سبق ذكره، الجدول رقم ٢٢٠١.

التطور الاقتصادي ولا البنية المؤسسية للمجتمع، وتنعكس كذلك في تدني أداء هذه المؤسسات وجدواها.

سادساً: خلاصة

إن وضع التعليم العربي لا يختلف من حيث مستوى التطور والأداء، عن غيره من المجالات، مقارنةً بالتعليم العبري. إذ وجدنا أن الفجوة بين الجهازين كبيرة في جميع العناصر التي درسناها: الميزانيات والبنية التحتية والتعليم المهني والكادر التعليمي والإداري وبرامج الدعاية والإثراء التعليمي والتربوي. ومن هنا، فإن الذين يستمرون في الدراسة وينهون المرحلة الثانوية والتعليم العالي ما زالوا أقلية صغيرة نسبياً.

لقد أدى وضع جهاز التعليم ومستوى أدائه إلى ضعف مستوى تأهيل الخريجين، وغياب الأعداد الكافية من المتعلمين والمختصين بالمهن التي تشكل عنصراً حيوياً وضرورياً في التطوير الاقتصادي والمؤسسي. وإذا أضفنا الصعوبة في تشغيل المتعلمين الذين يحصلون على الشهادات الجامعية في مجالات اختصاصاتهم، والفجوة بين مستوى تأهيلهم العلمي وبين الأشغال التي ينخرطون فيها، فإن النتيجة هي إهدار للطاقات وضعف في مردود التعليم اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي بطء في تطور الأقلية العربية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، الأمر الذي يبقيها على هامش المجتمع الإسرائيلي، ويجعل ردات فعلها تجاه الأحداث والتحديات والتطورات السريعة في المنطقة ضعيفة. لذلك، فإن

مستوى تعليم المواطنين العرب ومستوى التأهيل المهني والعلمي وضعف التجارب العملية والخبرات، نسبة إلى الأكثرية اليهودية، تجعل إمكان استغلال الفرص التي يوفرها السلام والعلاقات الجديدة في المنطقة ضعيفاً جداً. وسيكون التكيف في الأوضاع الجديدة، كما هو في الاقتصاد، منطلقاً من نقطة متدنية لا تسمح بدرجة عالية من الاستفادة من الفرص.

لقد كان مجال التعليم، وما زال، من أبرز مجالات الاحتكاك بين الدولة والأقلية العربية؛ فهو المورد الوحيد تقريباً، في أوضاع هذه الأقلية، للحراك المهني - الاقتصادي والاجتماعي. وكان منذ بداية السبعينات قد شكل موضوعاً رئيسياً في الاحتجاج السياسي. ونعتقد أن مجال التعليم سيبقى أحد أهم أسباب احتجاج الأقلية العربية ورفضها للواقع، وقد يكون سبباً في الصدام مع الأكثرية اليهودية. من جهة أُخرى، لا بد من الأخذ في الاعتبار أنه في فترة الأعوام الخمسين الماضية، نشأت ضمن الأقلية العربية نخبة من المتعلمين والسياسيين الذين يجنون المنافع من أوضاع التعليم الحالية، وليس في مصلحتهم تغيير هذه الأوضاع وتطويرها فعلاً. لذلك، فإن توقع التطورات في المستقبل يرتبط بتشكيلة هذه النخب وبالتطورات السياسية في المرحلة المقبلة. لكننا نتوقع، في جميع الحالات، أن يستمر مجال التعليم في كونه أهم مجالات الاحتجاج والمطالبة من جانب الجمهور العربي والنخب السياسية، وخصوصاً المطالبة بالمشاركة في وضع المناهج وإدارة جهاز التعليم.

الفصل الخامس

الأوضاع والخدمات الاجتماعية

نقدم في هذا الفصل[١] وصفاً لأوضاع الأقلية العربية في ثلاثة مجالات: الفئات المحتاجة إلى الخدمات الاجتماعية؛ الأوضاع الصحية؛ أوضاع السكن.

تختلف هذه الأوضاع والمجالات عما سبق أن دُرس بأنها جميعاً تُعتبر نتيجة الأداء في المجالين الاقتصادي والتعليمي، وبأن بعضها تابع لهذين المجالين فقط، من زاوية قدرة المجتمع على مواجهتها ومعالجتها. لذلك يمكن اعتبار الضعف الاقتصادي وتدني مستوى التعليم سببين لتطور الأوضاع الاجتماعية ومحدّدين، في الوقت نفسه، لقدرات الأقلية العربية على معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية.

أولاً: الحاجات والخدمات الاجتماعية

يقصر هذا الجزء على البحث في قضايا الفئات السكانية المحتاجة إلى المساعدة المادية أو إلى خدمات التأهيل، الناتجة

(١) لمزيد من التفصيلات بشأن الأوضاع الاجتماعية، أنظر:
A. Haidar, *Social Welfare Services for Israel's Arab Population* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991).

بصورة خاصة من العجز أو الإعاقة الجسدية أو تقدم السن أو الفقر أو الجنوح.

إن هذه الفئات جميعاً تحصل على الخدمات، التي يقرها الحكم المركزي في إسرائيل، عن طريق وزارة العمل والرفاه الاجتماعي. فالحكومة تقر سياسة الرفاه الاجتماعي وتقدم الخدمات عبر مؤسساتها مباشرة أو عبر منظمات ومؤسسات محلية، بعضها منظمات ومؤسسات تابعة للسلطات المحلية وبعضها الآخر مؤسسات تطوعية مستقلة أو شبه مستقلة. وإلى جانب هذه المؤسسات، ثمة منظمات قومية يهودية تشارك في تقديم الخدمات، مثل الوكالة اليهودية وهداسا وفيتسو وأورط وملبن، وتحصل كلها على معظم تمويلها من خارج البلد. كما أن هنالك مؤسسات تابعة للهستدروت وأُخرى تابعة للأحزاب السياسية ولمنظمات نسائية ودينية.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يقوم الحكم المركزي به في تقديم الخدمات، فإن الأساس القانوني الذي يضمن حقوق المحتاجين ويوضحها ما زال ضعيفاً، الأمر الذي يشكل ثغرة ونقصاً يضعفان حجة هؤلاء المحتاجين للمطالبة بحقوقهم، وخصوصاً حجة الفئات الهامشية في المجتمع الإسرائيلي مثل الأقلية العربية. كذلك، فإن القوانين التي استُنَّت تغطي بالتفصيل بعض النواحي، مثل الضمانات الاجتماعية والعمل، لكنها تهمل مجالات أُخرى، مثل الصحة والسكن. ويجدر في هذا المجال أن يذكر أنه قد تم سنة ١٩٩٤ سنّ قانون التأمين الصحي الذي يضمن الخدمات الأساسية لجميع السكان، وأن تطبيقه بدأ في بداية سنة ١٩٩٥.

إن الوضع القانوني الحالي يضع صلاحيات واسعة في أيدي السلطة التنفيذية والموظفين في الحقل، وهو ما يبقي للفئات المحتاجة والأحزاب السياسية مجالاً واسعاً للمساومة وممارسة التأثير. لذلك، فإن قوة هذه الفئات وقربها من مراكز القوة يجعلانها أكثر نفوذاً وقدرة على تجيير القرارات لمصلحتها، والحصول على حاجتها من الخدمات. أمّا الفئات الضعيفة، فليس في إمكانها ممارسة الضغط والتأثير، ويزداد ضعفها بفعل تعقيد جهاز الخدمات وتداخل أدوار ثماني وزارات ذات علاقة بالموضوع، وكذلك تداخل أدوار المؤسسات ذات الانتماءات المختلفة.

بحسب «قانون التأمين الوطني» لسنة ١٩٥٣ تعتبر «مؤسسة التأمين الوطني» الجهاز الرئيسي لتقديم الخدمات. وهي مؤسسة حكومية لكن إدارتها وميزانيتها مستقلتان عن الجهاز الحكومي. أمّا العضوية فيها، فإنها إجبارية، بحسب القانون، ومن حق كل مواطن عاجز أن يحصل على ضمانات اجتماعية أياً يكن سبب العجز. غير أن العرب لا يُعتبرون فئة خاصة في المؤسسة، ولا توجد دائرة خاصة لمعالجة شؤونهم، ولذلك يصعب الحصول على معلومات خاصة عنهم إلا عندما تنشر المؤسسة أو وزارة العمل والرفاه الاجتماعي معطيات منفردة في شأنهم، وذلك في حالات نادرة. وسنقوم فيما يلي بعرض أوضاع الأقلية العربية، وما تحصل عليه هذه الأقلية من خدمات في بعض المجالات التي تتوفر بشأنها معطيات:

أ) المخصصات المالية للأولاد

على الرغم من أن نسبة العائلات الكثيرة الأولاد والعائلات ذات الدخل المحدود تعتبر عالية في القطاع العربي، وهي أعلى كثيراً من النسبة في القطاع اليهودي، فإنه يجري التمييز ضد العائلات العربية من زاوية تحديد المخصصات بالاستناد إلى معيار الخدمة في الجيش. ولا يمارس التمييز بين اليهود والعرب فعلاً بحسب هذا الاعتبار فقط، بل بحسب الانتماء القومي أيضاً؛ إذ إن عائلات المهاجرين اليهود، وعائلات المتدينين الذين لا يخدمون في الجيش، والعائلات المعروفة بأنها عائلات تستحق الدعم، كل هذه تحصل على مخصصات مساوية لعائلات الذين خدموا في الجيش فعلاً.(٢)

ولقد كبرت الفجوة بين مخصصات العائلات اليهودية ومخصصات العائلات العربية منذ سنة ١٩٨٣، وذلك بسبب زيادة نقاط استحقاق الأخيرة بهدف التغلب على هبوط قيمة المخصصات التي يسببها التضخم المالي، وحرمان العائلات العربية من هذه الزيادة بحسب التبريرات المذكورة أعلاه.(٣)

إن هذا التمييز يؤدي إلى فجوة كبيرة في تأثير المخصصات في دعم العائلات ورفع مستوى دخلها فوق خط الفقر. فهذه المخصصات تدعم ٦٩٪ من العائلات اليهودية التي تحصل على

(٢) ل. أحدوث، م. كرمي، «ضمان الدخل لذوي الإمكانيات الضعيفة»، «التقرير السنوي لمؤسسة التأمين الوطني ١٩٨٥» (١٩٨٥)، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

مدخول تحت خط الفقر، بحيث تهبط نسبتها من ٢٤٪ إلى ٨٪، بينما تساهم في تقليص عدد العائلات العربية الفقيرة بنسبة ١٩٪ فقط (من ٥٧٪ إلى ٤٦٪). كما أن هناك فارقاً في مستوى الفقر؛ فدخل العائلة اليهودية الفقيرة يساوي ٨٢٪ من خط الفقر، بينما يبلغ دخل العائلة العربية ٧٦٪. وهذا الوضع تعانيه الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصاً الأطفال؛ إذ بلغت نسبة الأطفال العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر ٦٠٪ في مقابل ١٠٪ من الأطفال اليهود.(٤)

ومن الواضح أن مخصصات التأمين الوطني، التي تهدف إلى مساعدة العائلات الفقيرة، تؤدي إلى زيادة الفجوة بين دخل القطاع اليهودي ودخل القطاع العربي، لمصلحة القطاع الأول.

ب) المخصصات والخدمات للمسنين

يحصل المسنون العرب على مخصصات الشيخوخة العادية، لكنهم يعانون التمييز نفسه المشار إليه أعلاه، بسبب استخدام معيار الخدمة في الجيش. غير أن التمييز الواضح هو في تطبيق قانون ضمان الحد الأدنى من الدخل؛ فبسبب التمييز من النوع الأول، فإن ٧٠٪ ـ ٨٠٪ على الأقل من المسنين العرب الذين يستحقون مخصصات إضافية لا يحصلون عليها.

وعلى الرغم من ضآلة دخل المسنين، فإنهم بصورة عامة

(٤) مؤسسة التأمين الوطني، «التقرير السنوي لسنة ١٩٨٧» (١٩٨٨)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

لا يشكلون عبئاً مادياً على عائلاتهم، بل إنهم يساهمون في زيادة دخلها بسبب تدني مستوى معيشتها تدنياً شديداً في معظم الحالات. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في نقص الخدمات الصحية والاجتماعية، ولا سيما أن نسبة عالية منهم تعاني أمراض الشيخوخة وأن جزءاً كبيراً لا يقوى على الحركة.(٥) وما زالت الحلول المؤسسية غير متوفرة في التجمعات السكنية العربية؛ ولذلك يسود شعور بأن المسنين يشكلون عالة على المجتمع. كما تشير الأبحاث إلى أن مشكلات المسنين العرب الاجتماعية والنفسية أخذت تتفاقم وتطفو على السطح في الأعوام الأخيرة، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الحياة في القرى والمدن العربية. وحتى الآن، لم تلق هذه القضايا الاهتمام الذي تستحقه لا من المجتمع العاجز عن مواجهتها ولا من المؤسسات الرسمية.(٦) إضافةً إلى ذلك، فإن التدخل المؤسسي ما زال يواجه معارضة وعراقيل في المجتمع العربي بسبب القيم الاجتماعية السائدة. لهذا، فإن قضايا المسنين ومشكلاتهم تتفاقم وتزيد في حيرة أفراد المجتمع وشعورهم بالعجز أمام الظواهر الاجتماعية الملازمة لعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي.

(٥) H. Weil, *Living Conditions and Needs of Rural Arab Elderly in Israel* (Jerusalem: Brookdale Institute, 1986).

(٦) سمير زعبي، «العنف ضد المسنين في الوسط العربي: حقيقة أم خُرافة»، أطروحة ماجستير (بالعبرية)، (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٩٤).

ج) العجز الجسدي والتخلف العقلي

إن جميع العاجزين جسدياً أو عقلياً يحصلون على مخصصات التأمين الوطني المالية، غير أن المشكلة التي يعانونها تكمن في النقص الكبير في خدمات التأهيل المهني والاجتماعي والعلاج الطبيعي؛ فعدد المؤسسات المخصصة للمعوقين محدود جداً، ولا يسد إلا القليل من الحاجات. وأبرز المشكلات وأصعبها هي حالات التخلف العقلي، التي لم تتوفر حلول لأكثريتها العظمى، وخصوصاً في منطقة النقب التي فيها مئات المتخلفين عقلياً الذين لم يتم حتى الآن معالجة أي واحد منهم.

د) الجنوح

تعتبر مشكلة النقص في الخدمات للجانحين من الشبيبة أصعب ما يعانيه العرب من مشكلات في الوقت الحاضر.(٧) فبسبب نسبة التسرب العالية من المدارس، وبقاء أعداد كبيرة من المتسربين خارج أطر التعليم والعمل، فإن احتمالات الجنوح في سن مبكرة هي في ازدياد. ويعاني السكان العرب في المدن المختلطة بصورة خاصة من جراء جنوح الأطفال والشبيبة في سن مبكرة، ومن جراء إدمان المخدرات والمشروبات الروحية. وكانت الصحف الإسرائيلية نشرت في بداية سنة ١٩٩٦ عدداً من التقارير يُظهر تفاقم مشكلة إدمان المخدرات بين العرب في المدن

(٧) Haidar, *op.cit.*, chap. 8.

المختلطة، وخصوصاً في أوساط الشبيبة.[٨]

من الواضح أن الأقلية العربية تعاني عدداً من الظواهر الاجتماعية السلبية والآفات الاجتماعية، التي تنجم عن موقع هذه الأقلية في المجتمع وعن التخلف الاقتصادي وتدني مستوى التعليم. ولهذه الأسباب بالذات، لم يجد هذا المجتمع حتى الآن الموارد المادية والمهنية والمعرفية والتنظيمية لمواجهة هذه الظواهر والآفات. والعرب لم يبادروا حتى الآن إلى إقامة المؤسسات الملائمة والجمعيات والمنظمات التطوعية، التي يمكن أن تعالج مختلف الظواهر السلبية، ونواحي الضعف البارزة، مع أن في إمكان هذه الجمعيات والمنظمات أن تعتمد مادياً على الموارد التي تقدمها السلطة المركزية والسلطة المحلية بحسب القانون.

إن تفاقم الآفات والمشكلات الاجتماعية يؤدي إلى تعميق الشعور بالعجز وبعدم القدرة على إصلاح المجتمع من الداخل، وإلى ترسيخ الصورة الذاتية السلبية في الأقلية العربية. كما أن الأوضاع الاجتماعية الصعبة تعزز التبعية للسلطة المركزية والمؤسسات المسؤولة، وتضعف قدرة المجتمع على التنظيم ومواجهة السياسات المتبعة. ولهذه الظاهرة أهمية كبيرة في تطور الأقلية العربية وفي مواقفها السياسية وانتماءاتها.

(٨) «هآرتس»، ٣١/١/١٩٩٦؛ «الصنارة»، ٢٦/١/١٩٩٦.

ثانياً: الأوضاع الصحية

تتأثر الأوضاع الصحية بعدد من العوامل والمتغيرات التي عرضنا لها في هذه الدراسة، وخصوصاً مستوى الحياة ومستوى التعليم وأنواع المهن والأعمال الشائعة وأوضاع البيئة والسكن ومستوى الخدمات الطبية المتوفرة.

وتبيَّن من دراسة جميع هذه المتغيرات أن الأقلية العربية تعاني نقصاً في معظم أنواع الخدمات، وتدنياً في مستوى الحياة، وأنماط حياة تؤدي بالضرورة إلى أوضاع صحية متدنية. وسنركز في هذا الجزء على نتائج العيش في هامش المجتمع لناحية مجال الصحة، كما سنركز على المؤثرات المباشرة في الأوضاع الصحية التي لم ندرسها في فصول أُخرى، وعلى أنواع الخدمات الصحية المتوفرة ومستوياتها ومضاعفاتها عند الجمهور العربي.

تُعتبر مشكلة أوضاع البيئة من أهم المشكلات التي تعانيها الأقلية العربية والتي تؤثر مباشرة في الأوضاع الصحية. ويتعلق النقص الأساسي في مشكلة البيئة بعدم وجود شبكات مجار في التجمعات السكنية العربية، حتى في القرى الكبيرة والتجمعات السكنية التي أُعلنت مدناً في الأعوام الأخيرة. لهذا السبب، فإن نسبة ما يتم تصريفه من المياه المستهلكة في القطاع العربي عبر شبكات المجاري لا تتعدى الـ ١٩٪ في مقابل ٨٤٪ في القطاع اليهودي. وفي معظم التجمعات السكنية العربية، يلجأ السكان إلى حلول فردية لتصريف المياه المستهلكة. وهي حلول تشكل في حد ذاتها مشكلة بيئية تضر بالصحة العامة.

أمّا المشكلة الثانية، فتتعلق بشبكات المياه؛ فأغلبية هذه الشبكات مدِّدت قبل أكثر من ٣٠ عاماً، وهي غير صالحة. وبحسب المعطيات، فإن ٣٠٪ من المياه في التجمعات العربية مياه متسربة وتسبب آفات صحية.

إن أخطر مشكلات البيئة في القطاع العربي هي التي يعانيها سكان القرى العربية غير المعترف بها، والقرى الأُخرى التي لم تقم فيها سلطات محلية. فحتى الآن، ثمة أكثر من ٣٠٪ من العرب في إسرائيل يعيشون في هذه القرى الصغيرة التي لا تحظى بالخدمات العامة الأساسية، مثل شبكات المياه وخدمات جمع القمامة والخدمات الصحية البسيطة. وكانت وزارة الصحة الإسرائيلية أعلنت في سنة ١٩٩٥ قراراً بإنشاء أربع عيادات للخدمات الصحية في أربع قرى غير معترف بها.

والمشكلة الثالثة هي مشكلة التلوث البيئي الناجم عن الصناعة. ويمكن تصنيف مصادر هذا التلوث في ثلاثة:

١) المحاجر والكسارات القريبة من التجمعات السكنية العربية، وهي كثيرة وتسبب ارتفاع نسبة أمراض الرئتين بصورة خاصة.

٢) المصانع الكبيرة التي أقيمت بالقرب من تجمعات عربية، وأبرزها مصنع فينيسيا الذي أنشىء قبل عامين في منطقة الناصرة على الرغم من احتجاجات سلطاتها المحلية. وكان واضحاً أن هذا المصنع ستكون له آثار سلبية كبيرة في البيئة والصحة العامة في عدد من القرى العربية، ولا سيما كفر كنّا والمَشهد.

٣) غياب الرقابة القانونية وعدم تطبيق أنظمة وزارة الصحة وقوانينها بشأن المصانع والورش التي تقام في المناطق السكنية العربية.

أ) أنظمة وزارة الصحة وقوانينها

تعتبر قضية عدم تطبيق القوانين والأنظمة المحلية الخاصة بالمحافظة على الصحة العامة وعدم تقديم الخدمات الصحية الوقائية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية في القطاع العربي. ويمكن تصنيف هذه القوانين والأنظمة، بحسب المجال الذي تعالجه، على النحو التالي:

١ ـ القوانين الخاصة بمنع الأضرار البيئية على الصحة العامة:
رأينا أعلاه كيف أن السلطات المختصة تتجاهل وجود التجمعات السكنية العربية عند الترخيص بفتح المحاجر وإقامة المصانع المسببة لتلوث البيئة والمؤذية لصحة السكان. كذلك ذكرنا قضية عدم الحرص والتدقيق في تطبيق القانون بالنسبة إلى إقامة المصانع والورش الصناعية داخل المناطق السكنية وإهمال تطبيق القوانين والأنظمة المحلية الخاصة بمنع الآفات الصحية الناتجة من تلوث البيئة داخل المناطق السكنية، وخصوصاً تلك التي يسببها سيلان مياه المجاري وطرق التصريف الفردية.

٢ ـ القوانين الخاصة بالرقابة على صلاحية المنتوجات الغذائية:
تعتبر قضية عدم تطبيق هذه القوانين من أهم المشكلات

التي يعانيها القطاع العربي. وتبرز هذه المشكلة بالذات في تسويق كثير من المنتوجات التي لا تحمل تاريخ نفاد صلاحيتها أو التي تسوَّق في القطاع العربي بعد انتهاء صلاحيتها. ويُلاحِظ المراقب بسهولة أن كثيراً من الشركات والمصانع في القطاع اليهودي يعتبر السوق العربية غير خاضعة للقانون، ويتعمد تسويق منتوجاته من دون الخضوع لرقابة الجهات المختصة ومن دون أية مراعاة أو اعتبار للنتائج المترتبة على استهلاك هذه المنتوجات.

٣ ـ القوانين التي تحدد حقوق المواطن في الخدمات الصحية:

إن المشكلة الصعبة في هذا المجال ناجمة عن عدم تحديد حقوق المواطن في الخدمات الصحية، سواء الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة وأذرعها أو التي يفترض أن تقدمها صناديق التأمين الصحي.[٩] ويسبب عدم وضوح الحقوق وسياسة وزارة الصحة الضرر للفئات السكانية الضعيفة، التي تحتاج أكثر من سواها إلى الخدمات الصحية الأساسية لعدم استطاعتها ممارسة الضغوط والتأثير في سياسة الوزارة أو في سياسة المؤسسات المخولة تقديم الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة ما زالت قائمة على الرغم من سن قانون التأمين الصحي والشروع في تنفيذه منذ بداية سنة ١٩٩٥، ولا سيما فيما يتعلق بأنواع العلاج ومستوى الخدمات في التجمعات السكنية العربية.

(٩) «تقرير لجنة التحقيق الحكومية للتحقيق في أداء وجدوى جهاز الصحة في إسرائيل (١٩٩٠)»، الجزء الأول، ص ٥٢، ١٤٦.

ب) وضع الخدمات الصحية

نتيجة ضعف الأساس القانوني في مجال الخدمات الصحية وغموض سياسة وزارة الصحة، فإن الفجوة في ما تحصل فئات سكانية مختلفة عليه من خدمات صحية لكبيرة جداً من الناحيتين الكمية والنوعية. وسنعرض للنقص في الخدمات الصحية في القطاع العربي عن طريق إجراء المقارنة بين الخدمات المقدمة في القطاع اليهودي والخدمات التي يحصل السكان العرب عليها، وذلك استناداً إلى التقارير الرسمية. إن الخدمات الصحية في البلد تقدَّم بثلاث طرق: خدمات تقدمها وزارة الصحة مباشرة؛ خدمات تقدمها المنظمات والجمعيات الخيرية والتطوعية، وتمولها الوزارة؛ خدمات تقدمها صناديق التأمين الصحي. ونوضح فيما يلي النقص في الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة وصناديق التأمين، متجاهلين أنواع الخدمات التي تقدمها المنظمات والجمعيات، على اعتبار أن هذه المؤسسات تقوم على أساس تطوعي لخدمة فئات سكانية محددة، من دون التزام تقديم خدماتها إلى جميع السكان.

١ ـ الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة:

إن النقص في الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة يبرز بصورة واضحة بسبب الغياب المطلق لبعض المؤسسات والخدمات عن القطاع العربي أو عن بعض أجزائه، وأهم هذه المؤسسات:

أ ـ يوجد في إسرائيل ١٩٢ مستشفى، ولم يُقَم أي واحد منها في القطاع العربي. أمّا المستشفيات الثلاثة القائمة في مدينة

الناصرة والمستشفى القائم في مدينة حيفا فإنها تخص جمعيات تابعة للكنائس المسيحية؛ إذ إن هذه الجمعيات هي التي أنشأتها، وهي التي تمولها وتديرها.

ب ـ لم تنشىء الوزارة أية مؤسسة لإيواء المسنين العاجزين. وهناك مؤسسة واحدة فقط في مدينة الناصرة تحتوي على ٣٢ سريراً، وهي مؤسسة خاصة، وهناك مؤسسة أُخرى في قرية دبّورية.

ج ـ هناك نقص كبير في مؤسسات تأهيل وإيواء وتقديم خدمات صحية للمعوقين جسدياً وعقلياً، ومؤسسات لمعالجة المدمنين.

د ـ عدم تقديم خدمات الوقاية الصحية، وخصوصاً تلقيح الأطفال ضد الأمراض المعدية في القرى غير المعترف بها.

هـ ـ لا يوجد حتى الآن أي مركز لجمعية «نجمة داود الحمراء» لتقديم خدمات الإسعاف الأوّلي، على الرغم من أن الحكومة مصدر معظم تمويلها.

و ـ أشار آخر تقرير صادر عن وزارة الصحة إلى وجود نقص في عدد العيادات المعنية بصحة العائلة يصل إلى ٨٠ عيادة.[١٠] وكانت الوزارة قد قررت إقامة ٢٠ عيادة في القطاع العربي خلال سنة ١٩٩٥، لكن ليس لدينا معلومات تفيد بأن هذا

(١٠) مكتب رئيس الحكومة، «فعاليات وزارات الحكومة سنة ١٩٩٤ وخططها في إطار ميزانية سنة ١٩٩٥ في الوسط العربي» (بالعبرية)، لجنة مديري الوزارات لشؤون العرب في إسرائيل، ١٩٩٥.

القرار تم تنفيذه.

ز ـ لا يحظى العرب في أماكن سكناهم بالخدمات الخاصة بالاكتشاف المبكر للأمراض الخطرة، مثل الفحوص الموسمية لاكتشاف أمراض السكري والسرطان والقلب والرئتين. وكذلك لا تتوفر خدمات الفحوص للفئات المعرضة لأمراض معينة أكثر من غيرها.

ح ـ من النواقص البارزة حتى الآن الخدمات الطبية لطلاب المدارس؛ إذ إنها غائبة كلياً عن الأغلبية الساحقة من المؤسسات التعليمية، ومتوفرة جزئياً في قسم قليل من هذه المؤسسات.

٢ ـ الخدمات التي تقدمها صناديق التأمين الصحي:

لم يحدد القانون في إسرائيل نوع وكمية الخدمات الصحية التي من المفروض أن تقدمها صناديق التأمين الصحي. كما أن وزارة الصحة لم تحدد معايير واضحة بالنسبة إلى مستوى الخدمة التي يستحقها المستهلك. من هنا، فإن صناديق المرضى مطلقة الحرية تقريباً في سياسة الخدمات الصحية التي تقدمها إلى فئات وتجمعات سكانية مختلفة. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بسبب اعتماد الأكثرية الساحقة من سكان البلد على خدمات الصناديق التي يتبعون لها، إذ وصلت نسبة المضمونين صحياً إلى ٩٨٪ في القطاع اليهودي، و٧٤٪ في القطاع العربي.[١١] وكان

(١١) J. T. Shuval, *Social Dimensions of Health: The Israeli Experience* (Westport, Connecticut and London: Praeger, 1990), p. 138.

هذا الوضع سائداً قبل بداية تطبيق قانون التأمين الصحي الحكومي في مطلع سنة ١٩٩٥. لكن القانون لم يلغِ الدور الرئيسي لصناديق التأمين، التي ما زالت تضطلع بمهمة تقديم الخدمات إلى أعضائها.

إن الأغلبية الساحقة من الأعضاء العرب في صناديق التأمين تنتمي إلى «صندوق المرضى العام» التابع للهستدروت. لذلك، فإن من الضرورة التركيز على الخدمات التي يقدمها هذا الصندوق من خلال ١١١ عيادة تابعة له في التجمعات العربية.[١٢]

● يظهر التمييز بين الأعضاء اليهود والأعضاء العرب في «صندوق المرضى العام» من خلال المقابلة بين عدد الأعضاء الذين يستفيدون من الخدمات الصحية في كل عيادة؛ ففي القرى العربية يصل معدل عدد المنتفعين من كل عيادة إلى ٥٠٠٠ عضو في مقابل ٢٦٠٠ عضو في القطاع اليهودي. لكن المعدل يظهر مضلِّلاً أحياناً؛ إذ إن عدد سكان بعض القرى العربية يصل إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة، وهؤلاء يحصلون على الخدمات من عيادة طبية واحدة. وقد يكون أبرز مثل لذلك هو مدينة الناصرة، التي أقيمت فيها عيادتان لخدمة ٧٠ ألف نسمة، بينما أقيم في الناصرة العليا أربع عيادات لخدمة ١٨ ألف نسمة.

● يعاني أعضاء «صندوق المرضى العام» العرب نقصاً في عدد أطباء العيادات وممرضيها. وقد ثبت أن الأعضاء العرب

(١٢) أنظر التفصيلات في: عزيز حيدر، «العرب في الهستدروت»، «شؤون فلسطينية»، عدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٤٨.

يحصلون، في المعدل، على نصف عدد الأطباء وعلى نصف عدد الممرضين.

● هناك أنواع من الخدمات الطبية المتخصصة التي تغيب تماماً عن العيادات القائمة في القرى والمدن العربية بسبب عدم تزويدها بالأطباء المختصين، مثل: طب الجلد، وطب العيون، وطب الأسنان، وجراحة العظام، والعلاج الطبيعي.[١٣]

● الغياب الكامل لبعض أنواع الخدمات المرافقة ونقص كبير في بعضها الآخر؛ ففي جميع العيادات القائمة في القرى والمدن العربية لا يوجد تصوير أشعة «رتنغن»، ولا مختبرات طبية. وليس في القطاع العربي كله سوى ٢٥ صيدلية فقط. وبهذا، فإن أغلبية العيادات تفتقر إلى هذه الخدمة. ويضاف إلى ذلك عدم وجود خدمات طبية ليلية في القطاع العربي، كما أن نشرات التثقيف الصحي باللغة العربية نادرة جداً.

● يقدم «صندوق المرضى العام» عدداً من الخدمات بواسطة مراكز خاصة تعمل من خلال العيادات أو بمعزل عنها. وفي الوقت الذي يقدم الصندوق هذه الخدمات في القطاع اليهودي، فإنه لا يقدمها في القطاع العربي. وأهم هذه المراكز هي: مراكز الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي؛ مراكز العلاج في أثناء العمل؛ مراكز تطور الطفل؛ وحدات العلاج المكثف؛ وحدات العلاج النفسي.

(١٣) J. T. Shuval, «Health in Israel: Patterns of Equality and Inequality,» *Soc. Sci. Med.*, Vol. 31, No. 3, 1992, pp. 291-303.

ج) الخدمات الطبية الخاصة

انتشرت في الأعوام الأخيرة العيادات الخاصة بسبب ازدياد عدد الأطباء العرب في البلد ازدياداً مستمراً. وقد وصل عدد العيادات الخاصة إلى نحو ٥٠٠ عيادة طب عام، ونحو ١٥٠ عيادة طب أسنان. لكن تجدر الإشارة إلى أن عيادات تزيد عن حاجة عدد السكان أقيمت في المدن والقرى الكبيرة، وأحياناً بعض القرى الصغيرة، بينما هناك الكثير من القرى التي ما زالت محرومة منها. ولذلك، هناك مشكلة تتعلق بتوزيع العيادات، وخصوصاً بالنسبة إلى خدمات طب الأسنان؛ إذ هناك ٧٠ قرية تقريباً تفتقر إلى هذه الخدمات.[١٤]

يتأثر وضع الخدمات الصحية في القرى والمدن العربية، إلى حد بعيد، بغياب المنظمات والجمعيات الخيرية التطوعية، وكذلك غياب المؤسسات بمختلف أنواعها. وهذا النقص في التنظيم الذاتي للخدمات يؤدي بصورة مباشرة إلى خسارة الحقوق الأساسية في نيل الخدمات الطبية بسبب طبيعة نظام الخدمات في إسرائيل، إذ إن جزءاً كبيراً منها يقدم بواسطة المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخاصة، لكن بتمويل من السلطات. وهناك حالة شاذة واحدة في هذا المجال تتمثل في إنشاء «جمعية الجليل»، التي أولت اهتماماً خاصاً لتوفير بعض الخدمات الصحية للقرى غير المعترف بها، وللتجمعات البدوية في منطقة النقب،

(١٤) مركز يافا، «المدن والقرى العربية في إسرائيل» (الناصرة، ١٩٩١).

وبتوفير خدمات الفحوص الطبية الطارئة لعدد من المدارس. لكن خدمات الجمعية لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الحاجات، وفي مجالات وكميات محدودة. كما أن الجمعية واجهت، في حالات كثيرة، معارضة السلطات المختصة، التي وضعت العراقيل أمام نشاطها في تقديم الخدمات، وخصوصاً في المدارس.

د) مؤشرات صحية

نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب النقص الواضح في الخدمات الطبية، الوقائية منها والعلاجية، فإن السكان العرب يعانون أوضاعاً صحية متردية، قياساً بالأكثرية اليهودية. وهذا الأمر يبرز في المؤشرات التالية:

١ ـ معدلات الحياة بين العرب، إذ إنها أدنى من نظيرتها بين اليهود بـ ٢,١ سنة للرجال و٢,٦ سنة للنساء.[١٥]

٢ ـ نسبة الوفيات بين الأطفال العرب، فهي تقارب ضعف نسبة الوفيات بين الأطفال اليهود (١٤,١ في الألف بين العرب و ٧,١ في الألف بين اليهود).[١٦]

٣ ـ نسبة حالات الوفاة؛ فهي عالية بسبب الأمراض المعدية الناتجة من التلوث.[١٧]

٤ ـ انتشار الأمراض المعدية الناتجة من التلوث بين العرب،

(١٥) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٥»، الجدول رقم ٣٠٢٥.

(١٦) المصدر نفسه، الجدول رقم ٣٠٣٣.

(١٧) Shuval, *Health in Israel...*, *op.cit.*

مثل التهابات الكبد والصفري والتهابات الأمعاء وشلل البولو والتهاب السحايا وغيرها، بنسبة أعلى كثيراً من انتشارها بين اليهود.

تعددت حالات الكشف المفاجىء عن انتشار هذه الأنواع من الأمراض الناتجة من التلوث، والمتأثرة بالبيئة بصورة مباشرة. وقد جمعنا من الصحف نحو عشر من حالات انتشار مرض معد معين في القرى العربية، كان آخرها الكشف عن تفشي الإصابات بالتهابات الكبد في قرية يركا، في الجليل الغربي، مطلع سنة ١٩٩٦.[١٨] جدير بالذكر أن الأبحاث العلمية بشأن أسباب تفشي الأمراض وحالات الوفاة في إسرائيل تظهِر في المؤشرات الصحية المذكورة أعلاه الفوارق بين القطاع العربي والقطاع اليهودي، ولا سيما ظهور حالات انتشار الأمراض المعدية بفعل الفجوة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين القطاعين بصورة أساسية.[١٩]

ثالثاً: أوضاع السكن

يشكل السكن إحدى المهمات الرئيسية التي وعدت دولة إسرائيل، منذ لحظة إقامتها، بتنفيذها. وقد قامت الدولة بدورها عن طريق تمويل مشاريع «البناء الشعبي»، الذي نفذته شركات القطاع العام أو نفذته شركات خاصة بدعم حكومي.

وقد شكل «البناء الشعبي» ٦٤٪ من مجمل البناء الإسكاني

(١٨) صحيفة «كل العرب»، ٢/٢/١٩٩٦.

(١٩) Shuval, *Health in Israel...*, *op.cit.*, pp. 297-298.

الذي أُقيم في إسرائيل حتى سنة ١٩٦٤، لكن القطاع العربي لم يحظَ حتى ذلك الحين حتى بمشروع بناء واحد.[٢٠] أمّا مساعدات وزارة الإسكان للعائلات المدينية، التي تنتقل للسكن في القرى العربية وللعائلات البدوية في التجمعات السكنية في النقب، فقد كانت ضئيلة، ولم تشكل سوى جزء بسيط من تكاليف البناء، ولذلك فإن سياسة الوزارة لم تلق أي تجاوب. كما أن خطة «تطوير الإسكان للأقليات» في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ فشلت إلى حد بعيد. ونتيجة ذلك، أقرت الوزارة سياسة المساعدات المالية للبناء على أسس ومعايير واضحة ضمن سياسة المساعدات المتبعة في القطاع اليهودي. غير أن المنح والقروض التي يحصل العرب عليها أقل كثيراً من تلك التي يمكن للسكان اليهود الحصول عليها؛ فهذه المساعدات تمنح بحسب معيارين: مكان السكن والخدمة في الجيش. وبموجب القانون، فإن العائلة اليهودية تحصل على قرض يفوق ما يمكن للعائلة العربية الحصول عليه بنسبة ٥٠٪ ـ ٥٢٪، وعلى منحة مشروطة أكبر بنسبة ٢١٠٪.[٢١] وعلى الرغم من هذه الفوارق، فإن عائلات عربية كثيرة تحتاج إلى استخدام حقها في الحصول على القروض والمنح. لكن هذه العائلات لا تستطيع في معظمها تجسيد حقوقها

(٢٠) راسم خمايسي، «التخطيط والإسكان بين العرب في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: المركز الدولي للسلام، ١٩٩٠)، ص ١٢١.

(٢١) وزارة المالية ووزارة الإسكان، «تعديلات في خطط التطوير ١٩٩٢» (القدس، ١٩٩٢).

لعدة أسباب: فالمساعدات مشروطة بالحصول على تراخيص بناء، لكن كثيرين من العرب يضطرون إلى البناء من دون تراخيص، إمّا بسبب صغر حجم مسطحات البناء وإمّا بسبب عدم تصديق وزارة الداخلية على الخرائط الهيكلية للقرى العربية. كما أن عملية تحويل ملكية الأراضي من الآباء إلى الأبناء عملية مكلفة جداً، وكثيرون يفضلون عدم تنفيذها.

إضافة إلى هذه الصعوبات، فإن عائلات عربية كثيرة لا يمكنها الحصول على حقوقها التي تضمنها خطة المساعدة للبناء الذاتي، لأن تحصيل المساعدة مشروط بأن يكون للعائلة خمسة أولاد وألا تتجاوز مساحة البناء ١١٤ متراً مربعاً، أو بأن يكون للعائلة ولدان وألا تتجاوز مساحة البناء ٨٥ متراً مربعاً. أمّا متوسط مساحة الشقق التي يبنيها العرب، فيصل إلى ١٤١ متراً مربعاً. وبذلك، يُحرم معظم العائلات الحصول على المساعدات.(٢٢)

نتيجة هذه السياسة، يعتمد القطاع العربي على موارده الخاصة في توفير حاجاته للبناء من أجل السكن. وبما أن هذه الموارد ضئيلة والحلول فردية لا جماعية، فإن أوضاع السكان تعتبر متردية جداً، قياساً بالمعايير المتبعة لأوضاع السكن في القطاع اليهودي:

١ - يعاني العرب كثافة سكانية عالية؛ إذ إنها تصل إلى معدل ١,٧ فرد في الغرفة الواحدة في مقابل ١,٠٢ في القطاع

(٢٢) خمايسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

اليهودي. لكن قد يكون المعدل العام مضلِّلاً أحياناً؛ فالمعلومات المفصلة تبين أن الكثافة في ٢٦٪ من العائلات العربية تصل إلى شخص واحد في الغرفة الواحدة في مقابل ٦٢,١٪ من العائلات اليهودية، والكثافة في ٤٧,٤٪ من العائلات العربية تصل إلى شخصين في الغرفة الواحدة في مقابل ٣٤,٦٪، وأكثر من شخصين في الغرفة الواحدة في ٢٦,٥٪ من العائلات العربية في مقابل ٣,٤٪.(٢٣)

٢ - يواجه جزء كبير من العرب مشكلة صلاحية الشقق والبيوت التي يسكنونها؛ فهناك ٢٢٪ من السكان يعيشون في شقق أقيمت قبل سنة ١٩٤٧، ومعظمها في المدن المختلطة. ولا يُسمح في أغلب الحالات بإجراء الإصلاحات على هذه البيوت أو بتوسيعها، بحجة أن ملكيتها تعود إلى شركات حكومية.

٣ - على الرغم من التطور الكبير في تزويد التجمعات السكنية العربية بالكهرباء والمياه، فإن نسبة غير قليلة من السكان العرب تعاني هذه المشكلة، وخصوصاً في منطقة النقب وفي القرى غير المعترف بها. ويضاف إلى هؤلاء مجموعة كبيرة من العائلات العربية، يصل عددها إلى نحو عشرة آلاف عائلة، لا يمكنها أن ترتبط بالتيار الكهربائي بسبب عدم حصولها على تراخيص بناء، الأمر الذي يضطرها إلى اعتماد حلول فردية غير قانونية في هذا الصدد. ولقد صدرت عن وزارة الطاقة عدة قرارات بشأن تغيير السياسة تجاه هذه المجموعة والسماح بربطها

(٢٣) دائرة الإحصاء المركزية، «كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٤»، الجدول رقم ١١٠٢٠.

بشبكة الكهرباء، إلا إن تنفيذ هذه القرارات يؤجل مرة بعد أُخرى.

٤ ـ ما زالت المدن والقرى العربية في معظمها تفتقر إلى مجار لتصريف المياه المستهلكة. وتعتبر هذه المشكلة حتى الآن من أصعب المشكلات التي يواجهها السكان العرب بسبب نتائجها الصحية وتأثيرها في نوعية السكن والبيئة المحيطة.

٥ ـ أشار عدد من الأبحاث في العقد الأخير إلى افتقار البيوت والشقق التي يقطنها العرب إلى المرافق والخدمات الأساسية، مثل المطبخ والحمام والمرحاض والتدفئة والتهوية، وإلى عدم صلاحية عدد كبير من البيوت. لكن الظاهرة الأصعب هي أن عدداً كبيراً من سكان المدن المختلطة والقرى غير المعترف بها والتجمعات البدوية في الجنوب يسكن أكواخاً وبيوتاً من الصفيح.(٢٤)

تدل هذه المؤشرات على أوضاع سكنية صعبة تعانيها، على نحو خاص، العائلات الكثيرة الأولاد، والمسنون، والفقراء، وسكان المدن المختلطة والتجمعات البدوية والقرى غير المعترف بها. أمّا سكان القرى والمدن الأُخرى، فإن معاناتهم مختلفة، وهي ناجمة أساساً عن غياب أنواع معينة من الخدمات الأساسية. وبهذا يمكننا التمييز بين مجموعتين من السكان العرب: مجموعة تعاني جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومجموعة تعاني نتيجة تعسف القانون وحرمانها من الخدمات ومن فرصة تحسين أوضاعها السكنية بنفسها، وهي تملك القدرة على ذلك. ولهذا السبب،

(٢٤) Haidar, *op.cit.*

يمكن اعتبار مشكلة السكن، مثل القضايا الأُخرى، مشكلة سياسية ونابعة من سياسة التمييز.

إن من أهم النتائج المباشرة لهذه السياسة تجاوز الأقلية العربية للقوانين في سبيل ضمان السكن بمستوى إنساني. والظاهرة البارزة في هذا المجال هي ظاهرة البناء غير المرخص به. ولا تزال هذه الحلول لمشكلة الضائقة السكنية في تزايد مطرد لعدة أسباب، وخصوصاً الارتفاع الحاد والسريع في ثمن الأراضي المخصصة للبناء التي تتقلص يوماً بعد يوم. من جهة أُخرى، فإن هذه الظاهرة تعزز تبعية الأقلية العربية للسلطة بسبب الخوف المستمر من النتائج المترتبة على البناء غير المرخص به، ولا سيما التهديد بهدم البيوت ودفع الغرامات العالية في المحاكم.

والجدير ذكره أن القطاع العربي لم يبادر حتى الآن إلى حل مشكلات الإسكان عن طريق إيجاد حلول جماعية أو عن طريق الاستثمار الخاص من قبل شركات البناء. وليس هناك كذلك أي تخطيط من جانب وزارة الإسكان للمساهمة في إيجاد حلول؛ إذ إن ميزانية التطوير التي أقرتها الوزارة سنة ١٩٩٥ لا تشمل أي استثمار في هذا المجال.

رابعاً: خلاصة

تظهر دراسة الأوضاع الاجتماعية أن شرائح كبيرة من العرب في إسرائيل تعاني في وقت واحد عدداً من الآفات والمشكلات الاجتماعية، بينما تعاني شرائح أُخرى ضائقة محدودة، مثل

السكن أو العجز الجسدي أو العقلي. ومن الواضح أن جزءاً غير قليل من هذه الآفات والمشكلات والأوضاع المتدنية نابع بصورة رئيسية وأساسية من الفقر الاقتصادي، في حين أن المشكلات الأخرى نابعة من تدني الأوضاع العامة (مثل البيئة)، التي لا تتعلق بحجم الموارد المادية المتوفرة. إلى جانب ذلك، هناك الكثير من الأوضاع السيئة التي تنجم عن السياسة المتبعة تجاه الأقلية العربية وعن تطبيق القوانين المجحفة في حقها (مثل قوانين البناء).

لقد تسببت هذه السياسة بصورة مباشرة، وأحياناً بصورة غير مباشرة، بإنتاج الأوضاع الاجتماعية السيئة التي تعيشها شرائح غير قليلة. وفي الوقت نفسه، تعاني هذه الشرائح من جراء التمييز في معالجة هذه الأوضاع، التي تبرز جيداً في كمية ونوعية الخدمات المتوفرة في جميع المجالات.

لقد كانت هذه الأوضاع، وما زالت، عاملاً من عوامل الاحتكاك بين الدولة والأقلية العربية، لكنها لم تتحول إلى موضوع مركزي في النشاط السياسي العربي والاحتجاج ضد سياسة السلطة، بل اعتُبرت موضوعاً ثانوياً، باستثناء مشكلة السكن والبناء. كذلك، فإن المواطنين العرب لم يبادروا إلى معالجة هذه القضايا، ولا سيما أن تحصيل كثير من الحقوق الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تنظيم السكان والمطالبة بحقوقهم التي يضمنها القانون.

ويلاحظ المراقب أن الأوضاع الاجتماعية أخذت تحتل مكانة أفضل في سلم أولويات الأقلية العربية، لكنها لم ترق إلى مستوى مكانة السياسة والاقتصاد والتعليم.

إن هذه الأوضاع المتدنية تشكل سبباً مهماً في تكون صورة الذات السلبية التي يحملها العرب تجاه أنفسهم، ويعزون إليها في أحيان أُخرى أهمية كبيرة في تدني الأوضاع الأُخرى مثل: الاقتصاد والتعليم والثقافة وغيرها.

قد يشكل استمرار هذه الأوضاع عنصراً مهماً في النشاط السياسي العربي في الأعوام المقبلة، إلا إن الحلول الحقيقية ما زالت تكمن في القدرة الذاتية على التنظيم وإنشاء المؤسسات والمنظمات التطوعية. وليس في الوقت الحاضر من بوادر حقيقية لتغير الواقع الحالي. لذلك، فإن التكيف في المرحلة الجديدة، في ظل اتفاقات السلام، سيكون من نقطة انطلاق متدنية؛ وهذه الأوضاع ستبقى عاملاً مهماً في إعاقة تطور الأقلية العربية في المجالات الأُخرى، وخصوصاً في مجالي الاقتصاد والتعليم.

الفصل السادس

تطوّر مجتمع جديد:
من الإذعان إلى الرفض

عرضنا في الفصول الخمسة السابقة أوضاع العرب في إسرائيل في المجالات الحياتية المهمة، مع تركيز واضح على سياسة الدولة تجاههم وعلى الفجوات التي نتجت من هذه السياسة. ولا نبالغ حين نقرر أن في إسرائيل مجتمعين مختلفين، لا من حيث الثقافة والتنظيم الاجتماعي فحسب، بل من حيث جميع الأبعاد الحياتية أيضاً. لكن الفجوات بين المجتمعين ليست هي، في حد ذاتها، القضية الأساسية التي تهمنا في هذا الموضوع، وإنما قدرة الأقلية العربية على التفاعل مع الأوضاع الجديدة التي تخلفها عملية السلام والتي تقررها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما كمية ونوعية الموارد التي تمتلكها هذه الأقلية، والمعرفة في توظيف هذه الموارد لمصلحتها، مستغلة الفرص الجديدة التي صنعتها هذه العملية. غير أننا سنؤجل البحث في هذا الموضوع إلى الفصل الأخير. أمّا هذا الفصل، فيطرح قضية التفاعل بين الأقلية العربية والسياسة المتبعة تجاهها، وتغير الظروف الموضوعية، من زاوية أُخرى. فهذا التفاعل لم يؤد إلى نشوء الفجوات بين الأكثرية والأقلية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تغير جوهري في حياة الأقلية

وتبلورها كجماعة تساهم في إنتاج أوضاع حياتها بنفسها وتفرض بالتالي نفسها على هذه الأوضاع، وتنتزع دوراً أساسياً في تحديد مستقبلها.

لقد نجمت الفجوات والتمايزات بين الجماعتين القوميتين عن سياسة النظام. لكن العرب في إسرائيل ما عادوا مجرد جماعة مبعثرة تمتص تأثيرات السياسة الإسرائيلية؛ فنحن نلاحظ تطور وتسارع الحركة الذاتية في هذه الأقلية، وتحوُّل أنماط تفاعلها مع الواقع الإسرائيلي والفلسطيني، كما نلاحظ تكثيف التفاعل الداخلي الذي أنتج في فترة ثلاثين عاماً مجتمعاً من نوع جديد في تكوينه ونظمه وأنماط حركته وفعاليته.

كان هذا التحول وعملية البنينة المستمرة للمجتمع الذي نراه اليوم ناشئين عن الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أوجدتها حرب ١٩٦٧. فحتى ذلك التاريخ، كان اندماج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي محدوداً جداً. أمّا التنظيم السياسي الذاتي، فقد كان عاجزاً عن تعبئة الجمهور العربي، وكان الحزب الحاكم قادراً على التلاعب بالأصوات العربية وتجييرها لمصلحته. وقد تم إلغاء الحكم العسكري، الجهاز الرئيسي لقمع التنظيمات العربية، بفضل التناقضات بين مصالح الأحزاب الإسرائيلية؛ إذ وقفت حركة حيروت اليمينية إلى جانب الأحزاب المؤيدة لإلغاء هذا الجهاز، لأنها وجدت في الإلغاء مصلحتها في جعل الحزب الحاكم يكف عن استخدام ذلك الجهاز لأغراضه الخاصة.

ويمكننا تلخيص ردات فعل الأقلية العربية في المرحلة

السابقة بأنها تمثلت في الخضوع السياسي، والعزلة الاجتماعية، واستغلال الفرص الاقتصادية. وكانت التغيرات التي حدثت في هذه المرحلة ضئيلة جداً في المستويات والمجالات كافة.

بدأت التحولات والتغيرات الجوهرية والحقيقية في أوضاع العرب بعد سنة ١٩٦٧. وكانت عملية التحول المستمرة نتاج التفاعل بين السياسة الإسرائيلية، التي لم تتغير في جوهرها، والتحولات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي من جهة وبين أنماط النشاط والسلوك، الفردية والجماعية، التي تبنتها الأقلية العربية من جهة أُخرى. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الأنماط كانت مختلفة عن تلك التي عهدناها في المرحلة السابقة، وإلى أنها شكلت نفسها محركاً أساسياً في توسيع مساحة حرية الحركة، وتغيير نوعية الحركة، وصنع علاقات وتفاعلات من أنواع جديدة، على المستوى الداخلي وعلى مستوى العلاقات بالأكثرية.

كانت التغيرات التي مرت الأقلية العربية بها تغيرات كمية ونوعية، وهي عملية متكاملة أدت إلى نقلة جوهرية في بنية المجتمع وخصائصه وميزاته. لكننا سنقوم بتشخيص مجالاتها وأجزائها، لغرض التحليل، ثم نعود إلى لملمة هذه الأجزاء والتمعن في قدرة المجتمع، بكليته، على مواجهة الأوضاع الجديدة وتحديد معالم المستقبل.

- شهدت الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ دفعة قوية تجاه اندماج قوة العمل العربية في سوق العمل الإسرائيلي. وتميزت السبعينات بتوفر فرص العمل وانعدام البطالة، وبتحولات عميقة

في بنية العمال العرب المهنية والتشغيلية.[١] فقد تقلص العمل الزراعي بسرعة كبيرة إلى حد أنه غاب غياباً شبه كامل عن كثير من التجمعات السكنية، وأصبح العمل المأجور في القطاع اليهودي مصدر الدخل الرئيسي لأغلبية العائلات، بل أصبح مصدر الدخل الوحيد في عدد كبير منها. وقد اكتسب العمال تجربة وخبرة، وتحول جزء كبير منهم إلى عمال مهنيين، وتعززت ثقتهم بأنفسهم، وحصل معظمهم على الحقوق المهنية والاجتماعية، وارتفعت نسبة الثابتين في عملهم، وتحسنت مداخيلهم مع مرور الوقت.

- نتيجة التطورات التي حدثت في الاقتصاد الإسرائيلي في السبعينات، وخصوصاً بعد سنة ١٩٧٧، تسارعت عملية الفرز الاجتماعي والاقتصادي، وبدأت فجوات واضحة تظهر بين مختلف شرائح القطاع العربي؛ إذ ظهرت شرائح من الطبقة الوسطى تتمثل في التجار والمقاولين والسماسرة والمستوردين وأصحاب الورش والمصانع.[٢] وقد استطاع بعض هؤلاء توسيع أعماله والانتقال إلى صفوف كبار رجال الأعمال بالمقاييس الإسرائيلية، ووسَّع آخرون أعمالهم خارج حدود الدولة. كما ظهرت شرائح كبيرة من الأكاديميين وذوي المهن الحرة والموظفين والمدرسين وغيرهم.

(١) N. Makhoul, «Changes in the Employment Structure of the Arabs in Israel,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XI, No. 3, Spring 1982, pp. 77-102.

(٢) م. سوفير وآخرون، «المبادرة والتصنيع في المجتمع العربي في إسرائيل» (بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٥).

وأدت عملية الفرز وتوسع الفجوة بين مختلف الشرائح إلى زيادة التباين في كل من مستوى الحياة وأنماط الاستهلاك ومستوى التعليم والثقافة، وفي نمط الحياة بصورة عامة.

- شمل التحول الاقتصادي تغيراً جذرياً في أنماط الاستهلاك؛ فقد تغيرت عناصر الغذاء تغيراً كبيراً، وأصبحت تأتي في معظمها من خارج القطاع العربي. كما برز التغير في أنماط السكن وأساليب البناء، وتعاظم استخدام الأدوات الكهربائية والخدمات بمختلف أنواعها: الخدمات الصحية والتعليمية والرفاه الاجتماعي والترفيه وتمضية أوقات الفراغ.
- شهد جهاز التعليم، وخصوصاً التعليم فوق الابتدائي، منذ أوائل السبعينات، تضخماً كبيراً وسريعاً، فتضخم نتيجة ذلك عدد خريجي المدارس الثانوية، وارتفع عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي بوتيرة عالية، كما ارتفع عدد ذوي الألقاب الأكاديمية. وبصورة عامة، ارتفع مستوى تعليم العرب وانخفضت نسبة الأمية بدرجة كبيرة جداً. وقد رافق هذه العملية توسع كبير في تعليم الإناث، إذ إنه شمل الأغلبية العظمى منهن في مراحل التعليم الأوّلي، وتخرجت نسبة عالية منهن من المدارس الثانوية والجامعات.
- كان التحول في استخدام وسائل المواصلات والاتصال من أهم مجالات التطور التي مر القطاع العربي بها؛ فقد أدى تحسن شبكة المواصلات والطرق وارتفاع مستوى الحياة إلى تعزيز وتكثيف العلاقات اليومية بالمراكز المدنية، وتسارع تطور الاتصال والتواصل بين التجمعات السكانية العربية، وأهم من

ذلك بين المراكز السكانية الرئيسية: الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة.

أمّا توسع استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية، فهو من الميزات البارزة في القطاع العربي؛ فأجهزة التلفاز والإذاعة والصحف اليومية أصبحت موجودة في كل بيت على أساس أنها وسائل ترفيه ووسائل اتصال بالعالم الخارجي. وقد تطور استخدام هذه الوسائل تطوراً كبيراً في الأعوام الأخيرة، ربط معظم المدن والقرى بخدمات الأقمار الصناعية. وفي الفترة الأخيرة، توسع استخدام الحاسوب وشبكات المعلومات والاتصال بواسطة البريد الإلكتروني.

- ترافقت التطورات السابقة الذكر مع تغير أنماط التنظيم الاجتماعي وتحولات البنية الاجتماعية. فالإطار الحمائلي والعشائري، كوحدة تنظيم اجتماعي، ضعف إلى حد بعيد، لكنه استمر في القيام بوظيفة إطار التنظيم السياسي الرئيسي. كذلك أخذت العائلة الممتدة تتفكك وتضعف بوتيرة سريعة كوحدة اقتصادية ووحدة سكنية، وبذلك ضعف أيضاً دورها الاجتماعي، وبدأت تخلي مكانها للأسرة النووية.[٣]

وقد واكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تعاظم قوة الفئات الشابة في المجتمع، إلى حد أنها حصلت على المزيد من الاستقلالية في تحديد مواقفها ونظرتها إلى الحياة وعلاقتها

(٣) ماجد الحاج، «أساليب الحياة العائلية في مدينة عربية في إسرائيل»، أطروحة دكتوراه (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٩٣).

وسلوكها. وكان من الطبيعي أن يؤثر هذا التحول في أنماط التنظيم الجماهيري وأنماط القيادة الاجتماعية والسياسية. إذ أخلى زعماء الحمائل من كبار السن مكانهم للقيادات الشابة المتعلمة، حتى أن أغلبية هؤلاء الزعماء غابت عن الساحة السياسية منذ نهاية السبعينات. واستمرت زعامة الحمائل من الشبان في تشكيل الأطر السياسية الأساسية على المستوى المحلي. كما أن أولئك الشبان تسلّموا زمام القيادة في الأطر السياسية والجماهيرية القطرية التي نشأت وتطورت في هذه المرحلة.

- وفي مجال التنظيم والعمل والسلوك السياسي، حدثت تحولات عميقة على المستويين المحلي والقطري غيَّرت بناء الأقلية العربية السياسي شكلاً ومضموناً. فقد نشأت أساليب جديدة من التنظيم والتأثير والتعبئة السياسية، وتكثفت العلاقات بين القيادات في مختلف التجمعات السكانية، وكذلك بين سكان هذه التجمعات. وفي الأطر السياسية الجديدة، تم تبني أساليب العمل على أساس تمثيلي وعلى أساس قيم أكثر ديمقراطية. ومن هنا، تغير نوع العلاقات بين الجماعات والأفراد، وتطور الانفتاح تجاه المنافسين.(٤)

وقد عكست هذه التغيرات لدى الأقلية العربية تطوراً جوهرياً في الثقافة والفكر والوعي الاجتماعي والسياسي. وتمثل ذلك في الحيز الذي شغلته القضايا السياسية العامة في

(٤) عزيز حيدر، «أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل»، «مجلة العلوم الاجتماعية»، المجلد ١٨، العدد ١، ١٩٩٠، ص ٧ ـ ٥٧.

الحياة اليومية، وفي المشاركة السياسية والسلوك السياسي، ومن ثم في موضوعات ومضامين الاحتجاج السياسي والفعالية السياسية.

- كانت العمليات المذكورة مترافقة كلها، منذ بدايتها، مع زيادة التعرف على المجتمع الإسرائيلي والتأثر به في جميع المجالات، وتكثيف العلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا كان تعميق الاتصال والتواصل والاندماج في الحياة العامة. فهناك شرائح واسعة بين العرب اندمجت في النشاط الاقتصادي، وارتبطت مصالحها بالسوق الإسرائيلية، ووثقت علاقاتها الاجتماعية بالإسرائيليين. وهناك فئات كبيرة تأثرت بأساليب الحياة في إسرائيل وتبنتها، وخصوصاً أساليب التنظيم والعمل في مختلف المجالات، وأساليب الاستهلاك، وإحياء المناسبات، وتمضية أوقات الفراغ، وكثيراً من السلوكيات، بل أنماط التفكير. ومن الواضح أن العرب اندمجوا في مجمل الأنشطة الاقتصادية وفي الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، وازداد اطلاعهم على المجتمع الإسرائيلي عمقاً من خلال تعلم اللغة العبرية واستخدامها في الحياة اليومية، ومن خلال استخدام وسائل الإعلام الإسرائيلية استخداماً مكثفاً، ومن خلال الفعالية السياسية في الأطر المشتركة وفي الأحزاب السياسية اليهودية.(٥)

(٥) S. Smooha, *Arabs and Jews in Israel,* Vol. 2 (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992).

وقد ساهم هذا الاندماج في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في مراكمة الموارد المعرفية والمادية، وفي تعزيز القدرات الشخصية التي انعكست على المستوى الجماعي، كما سنوضح لاحقاً.

من المفروض أن ننظر إلى جميع التحولات والتغيرات أعلاه نظرة تكاملية، إذ إنها تشكل جميعها عملية واحدة متعددة الجوانب والأبعاد، وتشمل جميع مجالات الحياة المادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

لقد نقلت هذه العملية الأقلية العربية من مرحلة إلى مرحلة أُخرى مختلفة تماماً من حيث الجوهر والمظهر؛ فمجتمع القرية لم يعد ذلك المجتمع الفلاحي الذي عرف في الخمسينات والستينات، ذلك بأن القرية العربية مرت بعملية تمدن سريعة وشاملة غيَّرت صورتها الخارجية ومضمونها. وخلال هذه العملية الشاملة المتواصلة، كان ثمة مضامين حياتية جديدة تنصبُّ في مستوى تعليم السكان، والثقافة العامة، ودور المرأة في مختلف مجالات الحياة وأنماط العمل الاقتصادي وأنماط الاستهلاك، كماً ونوعاً، والعادات والتقاليد وأنماط التنظيم، وجميع أنواع النشاط والسلوك. وأقيم في القرية مؤسسات عامة ذات أنشطة شاملة لجميع مجالات الحياة: سلطات محلية؛ مؤسسات الخدمات العامة؛ مؤسسات تعليمية وتربوية واجتماعية؛ مكتبات عامة؛ أندية؛ منظمات طالبية؛ روابط أكاديميين؛ منظمات رياضية؛ مسارح؛ مؤسسات بحث؛ دور نشر؛ جمعيات خيرية؛ صحف

ومجلات... إلخ. وبفعل هذا كله، حدثت نقلة نوعية في جميع مجالات النشاط وأسلوب التعامل في القضايا والأمور والعلاقات الاجتماعية كافة، وتغيرت وتيرة الحياة. ولم تعد القرية المعهودة ذاتها، لا في حجمها ولا في صورتها ولا في مضمونها؛ ففيها تتوفر جميع أنواع السلع والخدمات والمؤسسات العامة والخاصة، وفيها رجال الأعمال والمقاولون وأصحاب المهن المتعددة والمتعلمون والورش الصناعية والحرفية. كما أن الاتصال بالعالم الخارجي لم يعد يتم عن طريق العمل في المراكز المدينية فحسب، بل أضحى في القرية أمراً عادياً ومكثفاً لأغراض كثيرة.

واضح أننا نتحدث عن مجتمع مختلف تماماً عن المجتمع الذي وصفناه في العقدين الأولين من قيام دولة إسرائيل، وأن عملية البنينة هي من صنع المبادرات المحلية والحركة الذاتية، وهي عملية تراكمية من التغيير الكمي والنوعي، وتنتج بنفسها آفاقاً جديدة من النشاط والعمل والحراك، وبهذا تتسارع وتائرها فتتسارع عمليات التغيير. وهذه العملية تعني في الأساس تغير الإنسان نفسه من خلال اندماجه في العملية الجماعية ومن خلال كونه صانعها ونتيجتها. وتغيُّرُ الإنسان، سلوكاً وفكراً ووعياً، يعني التغير الجماعي والمجتمعي، وصنع مجتمع جديد في بنيته وأنماط تعاطيه مع القضايا المختلفة ومعالجته للظواهر وتفاعله مع المحيط.

لقد كان التغير الفردي والجماعي، في اتجاه تعميق الشعور بالانتماء الفلسطيني بديلاً من الانتماء العربي، جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية الشاملة. وكان تعميق هذا الانتماء مختلفاً في تفصيلاته عن عملية تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية في مناطق

أُخرى، ولذلك فهو ذو تأثير في التوجهات السياسية في المراحل اللاحقة، ويترك بصماته على تحديد معالم المستقبل. فقد كانت العلاقة بالإسرائيليين في اتجاهين: تعميق الاندماج في الحياة الاقتصادية والسياسية، وتوثيق العلاقات الشخصية وتبني أساليب العمل والنشاط، ولا سيما في بناء المؤسسات. لكن هذا الاندماج كان من جهة أُخرى يزيد العرب معرفة بالفجوة الكبيرة في الحقوق وتوزيع موارد المجتمع بينهم وبين الأكثرية اليهودية. ومن هنا، كان الشعور بالتمييز والحرمان يزداد عمقاً، فكانت نتيجة التطورات المتعددة والتغير الذاتي تعميق كل من الاندماج والتميز.

وترافقت هذه التطورات في العلاقة بالإسرائيليين مع عملية مشابهة في العلاقات بالفلسطينيين. فقد جدد العرب في إسرائيل اتصالاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما بأقربائهم وأبناء قراهم ومدنهم في لبنان وأماكن أُخرى. أمّا التواصل الثقافي، فقد بدأ بعد سنة ١٩٦٧ من خلال فعاليات أدبية وثقافية كثيرة، ومهرجانات ومؤتمرات، وأيام دراسية، واحتفالات ومناسبات وطنية. كذلك تعززت العلاقات السياسية بين التنظيمات والقيادات من الجانبين، وتكثفت مشاركة العرب في إسرائيل في النضال السياسي الفلسطيني، وخصوصاً ضد ممارسات الاحتلال.[٦]

وترافقت هذه التطورات أيضاً مع عملية تبلور الهوية

(٦) إيلي ريخيس، «العرب في إسرائيل وعرب المناطق: العلاقات السياسية والتضامن الوطني ١٩٦٧ - ١٩٨٨»، «الشرق الجديد»، المجلد ٣٢، العدد ١٢٥ - ١٢٨، ١٩٨٩، ص ١٦٥ - ١٩١.

الفلسطينية في مختلف التجمعات الفلسطينية والتي تركت بصماتها على التحولات الجارية بين الفلسطينيين في إسرائيل، وساهمت في بلورة هويتهم الوطنية.

وكان تبلور الهوية الفلسطينية بين العرب في إسرائيل العملية البارزة والطاغية في هذه الفترة، لكنه لم يلغ ما بين الطرفين من اختلاف في نمط الحياة والتنظيم وأساليب العمل. وكان هذا الاختلاف يتعمق ويترسخ بتعمق اندماج العرب، من مواطني إسرائيل، في الحياة العامة في الدولة. وقد تأثرت هذه التطورات، إلى حد بعيد، بتوثيق العلاقات بين القيادات المحلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٢. فالاطلاع على التيارات الفكرية في المنظمة، وتعميق التعاون بين قيادة المنظمة وقيادات محسوبة على المتعاونين مع السلطة الإسرائيلية، ولا سيما النشيطين في حزب العمل، بدآ بترسيخ اقتناع العرب في إسرائيل باختلاف مصيرهم السياسي ومصلحتهم في البحث عن أساليب جديدة للتعايش والتكيف مع الواقع الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، كان اقتناع يترسخ فحواه أن الاندماج في إسرائيل يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، وذلك من خلال التأثير من الداخل في النظام السياسي والقرار السياسي الإسرائيليين.

كان هذا التطور مهماً جداً في توسيع مساحة الحركة والفعالية بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، ودفعة قوية في اتجاه ترسيخ دورهم في تعريف هويتهم وغاياتهم وتحديد مصالحهم. ومن هنا كان تعزيز وتكثيف دور الحركة الذاتية في العمليات المؤثرة في تطور أوضاعهم، وفي تبلور البناء الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي المتميز.

لقد بدأ هذا الدور الفعال تطوره منذ بداية السبعينات. ففي ذلك الحين، بدأت مرحلة جديدة من العمل السياسي تمثلت في الشروع في تنظيم الأقلية العربية قطرياً ومحلياً؛ إذ تم تأسيس عدد من الأطر القطرية الجديدة (مثل: لجان الطلاب العرب في الجامعات؛ الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين؛ الاتحاد القطري للطلاب الثانويين؛ لجنة المبادرة الدرزية؛ لجنة الدفاع عن الأراضي). كما تم إنشاء تنظيمات سياسية جديدة، مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (قطرياً ومحلياً)، وحركة أبناء البلد.

وكان القاسم المشترك بين جميع هذه التنظيمات التعبير عن الانتماء المختلف عن انتماء الأكثرية اليهودية. غير أن التنظيمات كانت تشدد في الوقت نفسه على المطالبة بالمساواة، الأمر الذي يعني دفع عملية الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وكان التيار القومي، الذي مثلته حركة أبناء البلد، الطرف الوحيد الذي لم يطالب بالمساواة؛ إذ إن الفكرة الأساسية التي شكلت محور الوعي والعمل السياسي للحركة كانت رفض اندماج الفلسطينيين في إسرائيل، والمحافظة على الهوية القومية والوطنية، ورؤية مصير هؤلاء الفلسطينيين في إطار الحل القومي العام للقضية الفلسطينية.[7]

(٧) عزيز حيدر، «الحركة الوطنية التقدمية ـ أبناء البلد» (بير زيت: جامعة بير زيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، ١٩٩٥).

ووصلت الفعالية السياسية إلى أوجها، في منتصف السبعينات، في إعلان إضراب «يوم الأرض» في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦. وقد شكّل هذا اليوم انعطافاً حاداً على مستوى التنظيم والعمل السياسي، وعلى مستوى التعبير عن الهوية الوطنية، وبداية المطالبة من جانب العرب في إسرائيل بالاعتراف بهم أقلية قومية.[8]

إن الفلسطينيين في أكثريتهم يعرّفون أنفسهم منذ أوائل الثمانينات بأنهم عرب بالمعنى القومي والثقافي، وبأنهم فلسطينيون بالمعنى الوطني.[9] وقد اكتسب موضوع الهوية أهمية خاصة وبروزاً في حياة العرب في إسرائيل، وذلك بسبب تحوله إلى أحد العناصر المهمة في التنظيم والعمل السياسي والتنافس بين الحركات والأحزاب السياسية. وكان ظهور الحركة التقدمية للسلام عاملاً أساسياً في هذا التحول؛ إذ إن الحركة قدمت نفسها بصفتها حركة وطنية فلسطينية، وبأنها تشكل رافداً من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج. فهي بذلك أول حركة سياسية تطالب بالاندماج في إسرائيل، لكن على أساس جماعي لا فردي. وفي الوقت نفسه، شهدت حركة أبناء البلد تحولاً سياسياً مهماً تمثل في زيادة التشديد على الانتماء الفلسطيني والقبول بحل القضية الفلسطينية على مراحل، بدلاً من التشديد على الانتماء العربي وحل القضية في الإطار

(٨) إيلي ريخيس، «عرب إسرائيل ومصادرة الأراضي في الجليل» (تل أبيب: معهد شيلواح، ١٩٧٧).

(٩) نديم روحانا، «التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٦٩.

القومي.[١٠] وبذا، توصلت الأقلية العربية إلى إجماع على ثلاثة أمور: حل القضية الفلسطينية، والمساواة، وأساليب العمل السياسي. وكان مضمون هذا الإجماع يعني عملياً تأكيد الانتماء الفلسطيني، مع القبول بحل سياسي يفصل الأقلية العربية ويميزها من سائر الفلسطينيين، إلا إن هذا الحل يعتبر شرطاً لتحسين أوضاعها وللحصول على الحقوق المتساوية في إسرائيل.

وفي موازاة تنامي الشعور بتميز الهوية الوطنية الفلسطينية، كان الشعور الديني الإسلامي يتطور وينتشر ويُترجم إلى تنظيم ديني - سياسي. ومع أن هذا التطور كان يعني تعزيز الهوية الدينية على حساب الهوية الوطنية والقومية، ويعمق الثقافة الإسلامية الأصولية والعزل عن المجتمع الإسرائيلي، فإن الحركة الإسلامية لم تخرج عن إطار الإجماع السياسي الفلسطيني.

وهكذا، يمكن القول إن العقد الماضي، عقد الثمانينات، تميز بزخم التطورات الداخلية بين العرب في إسرائيل، ولا سيما في مجال التنظيم والعمل السياسي. وقد برز في هذه التطورات دور السلطات المحلية العربية، والفرز المتزايد داخل الحركات السياسية، وظهور حركات سياسية جديدة، وبرز في الوقت نفسه تقارب بين مواقف هذه الحركات من القضايا الوطنية. وكان من أهم إنجازات المرحلة تأليف لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل. أمّا قمة التطورات في العمل السياسي، فكانت إعلان إضراب «يوم المساواة» في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٧. إذ كان ذلك

(١٠) حيدر، «الحركة الوطنية...»، مصدر سبق ذكره.

الإضراب حصيلة نشاط سياسي مكثف قامت الأقلية العربية به على مستوى القضية الفلسطينية، وعلى مستوى العلاقات الداخلية بين الأكثرية والأقلية تحت شعار «السلام والمساواة». وقد تسبب هذا النشاط بشعور السلطة بفقدان السيطرة على العرب، الأمر الذي جعلها تتخذ إجراءات متنوعة، تراوحت بين التهديد واستخدام أنظمة الطوارىء واستعمال القوة. لكن هذه الوسائل لم تكن فعالة، فلم تستطع الحد من التطورات الجارية بين العرب في إسرائيل، حتى أن الوزير المسؤول عن شؤون العرب وقتذاك، صرح بعد «يوم المساواة» بأن «جهاز مراقبة الأقليات قد فشل في مهمته.»[١١]

يلاحظ مراقب التحولات التي حدثت في هذه المرحلة أن سلوك العرب في إسرائيل حمل ميزتين بارزتين: الأُولى، تبدل الشعور بالعجز إلى الشعور بالثقة بالنفس وبالقدرة على التأثير في مجريات الأحداث؛ والميزة الأُخرى هي قدرة الأقلية العربية على التفاعل مع الأحداث في إسرائيل والمنطقة بسرعة وبصورة منظمة، بدلاً من الصمت والانتظار اللذين عُرفت بهما في مراحل سابقة.

لكن على الرغم من أهمية هاتين الميزتين، وعلى الرغم من تطور التنظيم والعمل السياسي وقدرة الأحزاب والحركات السياسية العربية على تعبئة الأقلية العربية وتحويل أنماط تصويتها في الانتخابات البرلمانية، فإنها كلها لم تكن قادرة على تحقيق إنجازات ملموسة في مجال تغيير مكانة العرب في المجتمع الإسرائيلي، أو على التأثير في السلطة لتغيير سياستها.

(١١) حيدر، «أشكال التعبير...»، مصدر سبق ذكره.

خلاصة

يشير هذا الفصل من دراستنا إلى التغير البارز في أشكال ومضامين ردات فعل الأقلية العربية على أوضاعها بعد سنة ١٩٦٧. فقد راكمت هذه الأقلية موارد فردية وجماعية، مادية ومعرفية، بحيث أضحت قادرة على الانتقال من الخضوع السياسي إلى تنظيم الاحتجاج على أوضاعها، والمطالبة بتحسين هذه الأوضاع، ثم إلى مرحلة رفض صبغة الدولة والمطالبة بتغييرها. كما أنها استطاعت أن تنتقل من حالة العزلة إلى التفاعل مع المحيط والعالم الخارجي، والاندماج في الحياة العامة في البلد. وفي المجال الاقتصادي، استطاع العرب الانتقال من مرحلة استغلال فرص العمل المأجور في القطاع اليهودي إلى المبادرة إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية في فروع التجارة والصناعة والخدمات.

لقد كانت هذه العملية تعني التخلص من أنواع كثيرة من القيود التي فرضتها السلطة والظروف الموضوعية، وإيجاد فرص لجمع الثروة والنفوذ والاحترام، من دون الحاجة إلى دعم السلطة السياسية، وعلى الرغم من إرادتها. وكان هذا التحول يعني توسيع مساحة الحركة والنشاط، وفتح أبواب جديدة وآفاق عمل سياسي واقتصادي لم تتوفر في السابق. كما أن هذه العملية كانت مترافقة مع تغير في نمط الحياة ومستواها؛ إذ تغيرت أنماط السكن والاستهلاك والترفيه، كما تغيرت أنواع الخدمات كماً ونوعاً. ويضاف إلى ذلك عملية بناء المؤسسات الثقافية والاجتماعية

والرياضية، التي غيرت كثيراً أجواء القرية العربية ونمط حياتها، وغيرت بالتالي وتيرة الحياة وكثافة التفاعل الداخلي والخارجي وزخمه.

وارتبطت هذه التغيرات بكل من عملية بلورة الهوية الوطنية للأقلية العربية وعملية بناء المؤسسات السياسية، على المستويين القطري والمحلي. وقد يكون التنظيم الذاتي لهذه الأقلية في مؤسسات قطرية أكثر ما يميز التحولات السياسية، التي لم تكن منفصلة عن عملية الاندماج في الخريطة السياسية الإسرائيلية والتعرف على المجتمع الإسرائيلي، وعلى أساليب التنظيم والتعبئة، وعلى أنواع النشاط، واستخدام الجهاز القضائي ووسائل الإعلام والتوجه إلى العالم الخارجي.

لكن عملية تبلور الهوية والتوصل إلى إجماع سياسي كانت مترافقة مع ظهور التمايز والتباين والتنوع؛ فقد حملت عملية بنينة المجتمع في طياتها ظهور التمايز بين شرائح طبقية متعددة، والاختلاف في مستوى الحياة ومستوى التعليم، والتنوع في الثقافة وأسلوب التنظيم الاجتماعي، والتباين في درجات الاندماج في المجتمع الإسرائيلي وفي نوع العلاقات والتفاعلات إزاءه، وهو الأمر الذي يفرض اختلاف أنواع التنظيم السياسي والارتباطات السياسية.

وأدت جميع التحولات المذكورة إلى ظهور مجتمع جديد في بنيته وخصائصه وأسلوب تعامله وتفاعله مع المحيط. والسؤالان اللذان يُطرحان في هذه المرحلة هما: إلى أي مدى

يستطيع المجتمع الجديد مواجهة التحديات الخارجية؟ وإلى أي مدى يملك هذا المجتمع الموارد والقدرة على تحديد مسيرة المستقبل في ظل اتفاقات السلام؟ هذا ما سيتم البحث فيه ومعالجته في الجزء التالي.

الجزء الثالث

الفصل السّابع
التوجّهات السّياسيّة الحاليّة

أولاً: الانتفاضة وآثارها في التوجهات السياسية

تعتبر الانتفاضة أهم تطور سياسي كان، قبل بدء عملية السلام، ذا أثر في بلورة وحسم مواقف العرب في إسرائيل من القضايا الأساسية، التي تشغل الحيز الرئيسي في توجهاتهم السياسية. ولذلك، فهي تشكل بداية مرحلة جديدة في العمل السياسي العربي.

وقد تجلت الأهمية الأولى للانتفاضة في أنها أبرزت بوضوح الفوارق بين العرب في إسرائيل وبين التجمعات الفلسطينية الأُخرى، ولا سيما في الأراضي المحتلة. إذ أثبتت أحداث الانتفاضة وأسلوب تفاعل العرب في إسرائيل معها أن الخط الأخضر يشكل حدوداً فاصلة بين واقعهم وواقع الفلسطينيين الآخرين وكذلك مصيرهم المختلف سياسياً.[1]

(١) N. Rouhana, «The Intifada and the Palestinians of Israel: Resurrection the Green Line,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XIX, No. 3, Spring 1990, pp. 58-75.

وكانت نتيجة هذا الوضع الجديد ازدياد الارتباك في مواقف العرب في إسرائيل، وترسّخ الشعور بأنهم مهمَّشون في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى الشعور المشابه الذي تكوّن سابقاً حيال المجتمع الإسرائيلي. ولذلك فإن الانتفاضة نفسها زادت في غموض التوجهات السياسية لكنها ساهمت، في وقت لاحق، في بلورة هذه التوجهات وإيضاحها بما أحدثته من تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية، وفي مواقف القيادة العربية منها ومن دورها في النضال العربي.

فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية، وجدت السلطة في الانتفاضة فرصة سانحة لاتخاذ خطوات وإجراءات تعيد سيطرتها على العرب في إسرائيل، بعد أن شاع الشعور بفقدان هذه السيطرة أو بضعفها.[٢] وقد أشار عدد من المسؤولين الإسرائيليين إلى ضعف وسائل ضبط العرب بالعرب والتحكم فيهم في الفترة التي سبقت الانتفاضة.[٣] إذ كان الجمهور العربي قد بدأ يمارس الضغوط السياسية على السلطة عن طريق احتجاج متوال ضد سياسة السلطة تجاهه. وكُلّل الاحتجاج بإضراب «يوم المساواة» في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٧، وبمزيد من الاحتجاج ضد استخدام القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة في بداية الانتفاضة. وشكلت تلك الضغوط مصدر قلق وإزعاج للسلطة الإسرائيلية،

(٢) أنظر تفصيلات وافية بشأن هذا الموضوع في:
E. Zureik and A. Haidar, «The Impact of the Intifada on the Palestinians in Israel,» *International Journal of the Sociology of Law,* 19, 1991, pp. 475-499.

(٣) صحيفة «كول هَعير»، ٣٠/١٠/١٩٨٧. راجع أيضاً أعلاه الفصل السابق.

التي بدأت تتخوف من أن يكثّف العرب في إسرائيل تدخلهم المباشر ومشاركتهم في أحداث الانتفاضة. وقام المسؤولون الأمنيون ووسائل الإعلام الإسرائيلية، الرسمية منها وغير الرسمية، بدور كبير في تضخيم الأحداث داخل الخط الأخضر وفي إشاعة الذعر في الجمهور الإسرائيلي، وتكوين جو عام يحتم على السلطة اتخاذ إجراءات فورية. وكان هذا الجو مؤاتياً لتعميق سياسة «الجزرة والعصا» المعروفة؛[٤] وذلك بالوسائل التالية:

١) التهديد: كانت لغة التهديد، التي استخدمها كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين، عامة وغامضة أحياناً وأكثر وضوحاً وتحديداً أحياناً أُخرى، كأن يهدَّد بفرض الحكم العسكري من جديد، أو بتعميق استخدام أنظمة الطوارىء، أو بإلغاء المواطَنة الإسرائيلية، أو بربط حق التصويت في انتخابات الكنيست بالخدمة العسكرية، وغير ذلك.

٢) العنف: كان أبرز وسائل استخدام العنف تأليف وحدة الشرطة المختصة بـ «معالجة» التطورات في التجمعات السكنية العربية. وقد استخدمت هذه الوحدة القوة بحجج مختلفة في عشرات القرى، وخصوصاً في منطقة الجليل. كما أن السلطة استخدمت أنظمة الطوارىء في تقييد حركة التنقل وتنفيذ عمليات اعتقال بصورة أكثف مما كان يجري في الفترات السابقة.

٣) زيادة عزلة العرب في المجتمع الإسرائيلي اجتماعياً

(٤) المصدر نفسه.

وكانت نتيجة هذا الوضع الجديد ازدياد الارتباك في مواقف العرب في إسرائيل، وترسّخ الشعور بأنهم مهمَّشون في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى الشعور المشابه الذي تكوّن سابقاً حيال المجتمع الإسرائيلي. ولذلك فإن الانتفاضة نفسها زادت في غموض التوجهات السياسية لكنها ساهمت، في وقت لاحق، في بلورة هذه التوجهات وإيضاحها بما أحدثته من تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية، وفي مواقف القيادة العربية منها ومن دورها في النضال العربي.

فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية، وجدت السلطة في الانتفاضة فرصة سانحة لاتخاذ خطوات وإجراءات تعيد سيطرتها على العرب في إسرائيل، بعد أن شاع الشعور بفقدان هذه السيطرة أو بضعفها.[(٢)] وقد أشار عدد من المسؤولين الإسرائيليين إلى ضعف وسائل ضبط العرب بالعرب والتحكم فيهم في الفترة التي سبقت الانتفاضة.[(٣)] إذ كان الجمهور العربي قد بدأ يمارس الضغوط السياسية على السلطة عن طريق احتجاج متوال ضد سياسة السلطة تجاهه. وكُلّل الاحتجاج بإضراب «يوم المساواة» في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٧، وبمزيد من الاحتجاج ضد استخدام القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة في بداية الانتفاضة. وشكلت تلك الضغوط مصدر قلق وإزعاج للسلطة الإسرائيلية،

(٢) أنظر تفصيلات وافية بشأن هذا الموضوع في:
E. Zureik and A. Haidar, «The Impact of the Intifada on the Palestinians in Israel,» *International Journal of the Sociology of Law,* 19, 1991, pp. 475-499.

(٣) صحيفة «كول هَعير»، ٣٠/١٠/١٩٨٧. راجع أيضاً أعلاه الفصل السابق.

التي بدأت تتخوف من أن يكثّف العرب في إسرائيل تدخلهم المباشر ومشاركتهم في أحداث الانتفاضة. وقام المسؤولون الأمنيون ووسائل الإعلام الإسرائيلية، الرسمية منها وغير الرسمية، بدور كبير في تضخيم الأحداث داخل الخط الأخضر وفي إشاعة الذعر في الجمهور الإسرائيلي، وتكوين جو عام يحتم على السلطة اتخاذ إجراءات فورية. وكان هذا الجو مؤاتياً لتعميق سياسة «الجزرة والعصا» المعروفة؛[(٤)] وذلك بالوسائل التالية:

١) التهديد: كانت لغة التهديد، التي استخدمها كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين، عامة وغامضة أحياناً وأكثر وضوحاً وتحديداً أحياناً أُخرى، كأن يهدِّد بفرض الحكم العسكري من جديد، أو بتعميق استخدام أنظمة الطوارىء، أو بإلغاء المواطَنة الإسرائيلية، أو بربط حق التصويت في انتخابات الكنيست بالخدمة العسكرية، وغير ذلك.

٢) العنف: كان أبرز وسائل استخدام العنف تأليف وحدة الشرطة المختصة بـ «معالجة» التطورات في التجمعات السكنية العربية. وقد استخدمت هذه الوحدة القوة بحجج مختلفة في عشرات القرى، وخصوصاً في منطقة الجليل. كما أن السلطة استخدمت أنظمة الطوارىء في تقييد حركة التنقل وتنفيذ عمليات اعتقال بصورة أكثف مما كان يجري في الفترات السابقة.

٣) زيادة عزلة العرب في المجتمع الإسرائيلي اجتماعياً

(٤) المصدر نفسه.

ونفسياً عن طريق استخدام وسائل الإعلام.

٤) تعميق سياسة الاستقطاب السياسي، وشراء الولاءات، ولا سيما ولاءات القيادات السياسية والنخب الاجتماعية والثقافية والأكاديمية.

وقد أحرزت تلك الوسائل نجاحاً كبيراً في تحقيق أهداف إسرائيلية قصيرة المدى، وفي إحداث تحولات أساسية بعيدة المدى في التوجهات السياسية.

وفي الإمكان ردّ ذلك النجاح إلى الأسباب التالية:

- التنافس الشديد بين التنظيمات السياسية الفلسطينية؛ إذ إنه زاد في حاجة التنظيمات إلى الموارد المادية غير المتوفرة إلا عند السلطة، التي هي معنية باستخدامها.
- التنافس الشديد بين الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين في إسرائيل (العمل والليكود)، ودخول أحزاب اليمين، وخصوصاً المتدينة منها، التنافس في استقطاب الصوت العربي، الأمر الذي زاد في ثمن هذا الصوت وفي استعداد جميع الأحزاب لدفع هذا الثمن.
- القرار الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، واستثناء العرب في إسرائيل من الحل القومي للقضية الفلسطينية.
- محاولات منظمة التحرير الفلسطينية استمالة الشخصيات العربية المقرّبة من السلطة، وبصورة خاصة الشخصيات المقربة من حزب العمل.

- شعور رؤساء السلطات المحلية العربية بالثقة بالنفس لكونهم منتخبين انتخاباً مباشراً، وهو الأمر الذي منحهم حرية اتخاذ المواقف السياسية من دون الرجوع إلى الجمهور.

وقد أدى نجاح سياسة الاستقطاب والتحولات في السياسة العربية إلى عدد من النتائج الاجتماعية ـ السياسية، على المستويين القيمي والسلوكي. ويمكن إيجازها بما يلي:

١) الغموض في القيم السياسية الوطنية، والانسحاب من أساليب العمل الجماعي، والتقوقع في أطر تقليدية محلية.

٢) إعادة النظر في مضمون الهوية الوطنية الفلسطينية.

٣) إعادة النظر في قضية الاندماج في إسرائيل، وتعميق محاولات الاندماج الفردي في إسرائيل سياسياً واجتماعياً وثقافياً، مع القبول بالموقع الهامشي والدوني في المجتمع الإسرائيلي.

٤) تعميق الفجوة بين العرب في إسرائيل وبقية الفلسطينيين في قضية الغايات والمصير السياسي.

٥) تحول القيادات السياسية إلى وسيط بين الجمهور العربي والسلطات الإسرائيلية من جهة، وبينه وبين القيادات الفلسطينية من جهة أُخرى.

وكان للمرحلة الجديدة، منذ اندلاع الانتفاضة، أيضاً انعكاسات واضحة على مستوى التنظيم السياسي، برزت في التطورات التالية:

١) انسحاب عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة من حزب العمل، وتأسيسه حزباً جديداً تحت اسم «الحزب الديمقراطي العربي»، الذي يعد أول حزب عربي مستقل يُنشأ في إسرائيل منذ إقامتها، وهو يمثل اتجاهاً جديداً في الفكر السياسي يتمثل في جمع قوة سياسية على أساس المصالح المشتركة، واستخدامها في دفع الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي.

٢) انسحاب «القائمة التقدمية للسلام» بالتدريج من مبدأ العمل والتعاون السياسي اليهودي ـ العربي حتى تحولت إلى قائمة عربية محض.

٣) بداية النقد الشديد في الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ضد الكثير من مواقفهما، و«خلود» القيادة اليهودية.

٤) بروز الحركة الإسلامية قوة سياسية ـ اجتماعية ذات أثر كبير، على المستويين المحلي والقطري.

أشار مجمل هذه التطورات إلى ازدياد تقوقع العرب في إسرائيل قومياً، في المرحلة الأولى من اندلاع الانتفاضة، وهو أمر معاكس للميول التي تبلورت في منظمة التحرير الفلسطينية في اتجاه الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي ومحاولة التأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية لمصلحة حزب العمل والأحزاب اليسارية. وعلى هذا الأساس اتجهت القيادة الفلسطينية نحو زيادة التعاون مع العناصر التي تدعم هذه الأحزاب لتعزيز موقفها وزيادة تأثيرها، ودعت العرب بصورة صريحة في الوقت نفسه إلى المشاركة في

الانتخابات، وعملت بصورة غير معلنة على إضعاف القائمة التقدمية وحركة أبناء البلد. وكان هذا التوجه يعني في الأساس إضفاء الشرعية على الفكرة الصهيونية عن طريق دعم أحزاب صهيونية، فتم بالتالي كسر الحاجز الرئيسي ـ أي الاعتبار الوطني ـ أمام اندماج العرب في إسرائيل.

على هذا الأساس يمكن فهم التطورات السياسية السريعة بين العرب في إسرائيل في هذه المرحلة. فقد كانت التوجهات نحو التقوقع الإثني/القومي موقتة وقصيرة الأمد بسبب تعارضها مع الميول السياسية، التي تبلورت في منظمة التحرير الفلسطينية وانعكست في اتخاذ قرار إعلان الاستقلال سنة ١٩٨٨. ومهما تكن الأوضاع التي أحاطت باتخاذ هذا القرار والتفسيرات التي يمكن أن تعطى له، فقد كان القرار يعني بالنسبة إلى العرب في إسرائيل إعلاناً واضحاً وصريحاً باختلاف مصيرهم السياسي عن مصير بقية الفلسطينيين، واعترافاً من جانب القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧ التي تشمل المواطنين العرب. وترسخ بعد ذلك اقتناع بأن مصيرهم مرتبط بالدولة، وبأن اندماجهم فيها لا يشكل أي ضرر للقضية الفلسطينية.

لقد ترافق هذا التطور مع حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، الأمر الذي ساهم في إزالة جميع الخيارات الأيديولوجية والسياسية من أمام العرب في إسرائيل. وقد كانت نتائج هذا التطور ظاهرة في التحولات التالية:

- تعميق نزعة الفردانية وأولوية المصالح الفردية الخاصة بين العرب.

• تحطيم القيود المفروضة على التعددية السياسية والاجتماعية بحيث أصبحت التعددية بلا حدود وبلا معايير، وأصبح كل موقف ممكناً، ومنحت الشرعية لمواقف كانت سابقاً تُعتبر خيانة فتحولت إلى وجهة نظر تتمتع بالصدقية الشعبية.

• تراجُع العرب عن جميع أشكال الاحتجاج الجماعية، حتى باتت مقصورة على القيادات السياسية، ولا سيما رؤساء السلطات المحلية، وانحصرت في قضية المطالبة بزيادة الميزانيات.

ثانياً: انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢: المنعطف الحاد

في انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢، انعكست هذه التحولات بوضوح في السلوكيات التالية:

١) أصبح الانتماء إلى الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً الأحزاب اليمينية، ظاهرة عادية وغير منبوذة.

٢) أصبح تحول المواقف السياسية وتغير الولاءات بسرعة جزءاً لا يتجزأ من تجسيد مبدأ أولوية المصالح الفردية.

٣) أصبح التنافس بين القيادات العربية في البلد محتدماً على نحو لم يسبق له مثيل، وهو ما سبب فشل أية محاولة للقيام بعمل سياسي مشترك، مثل إحياء «يوم الأرض» الذي أُعلن سنة ١٩٩١ يوم «عيد وطني».

٤) عكست نتائج الانتخابات، أكثر من أية ظاهرة أُخرى،

مدى التحول الذي حدث بين العرب في إسرائيل. فقد حصلت الأحزاب الصهيونية على أكثرية أصواتهم (٥٣٪)، وهذا أمر لم يحدث منذ انتخابات سنة ١٩٧٣. والأهم من ذلك أن الأحزاب اليمينية (الليكود والمفدال وشاس)، حصلت على ٢٢٪ من هذه الأصوات.

لقد كشفت معركة الانتخابات سنة ١٩٩٢ عن عدد من المظاهر والتوجهات الجديدة ميَّزها من أية انتخابات كنيست سابقة، وأهم تلك المظاهر والتوجهات:

• تدخل منظمة التحرير الفلسطينية والنظام المصري تدخلاً مباشراً في تركيب القوائم العربية ودعمها والتأثير في المقترعين.

• هبوط أهمية الشعارات الوطنية، وانعدام تأثيرها في المقترعين العرب، قياساً بتأثيرات المصالح الشخصية والعائلية.

• إجماع التنظيمات السياسية على الاندماج في إسرائيل، والقذف بالحل الوطني خارج الخط الأخضر.

على خلفية هذه التوجهات ونتائج الانتخابات، وبإيحاء منها، جاء قرار حكومة حزب العمل بتعميق سياسة الاستقطاب، وتوظيف الأموال في النشاط الثقافي والتربوي في القطاع العربي.

لقد شكلت انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢ منعطفاً مهماً في التاريخ السياسي للعرب في إسرائيل، من حيث الأجواء التي سادت خلال المعركة الدعائية ومن حيث نتائج المعركة، وذلك على النحو التالي:

١) كشفت الانتخابات عن عجز التنظيمات السياسية العربية

عن إقناع الناخب العربي بفائدة التضامن والتكتل على أساس قومي ـ إثني، كما كشفت عن عدم ثقة الجمهور بهذه التنظيمات وببرامجها وأهدافها.

٢) كشفت الانتخابات عما لدى العرب من ميل ورغبة راسخة وقوية في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وكان لنتائجها تأثير عميق في الفئة المترددة بين العرب، وقدرة على الدفع بقوة في اتجاه الاندماج والقبول بالواقع. كما أن هذه النتائج شكلت هزة عنيفة للفئات الرافضة للاندماج، ذات النزعة الانفصالية أو الرافضة للواقع، واضطرتها إلى إعادة حساباتها والبحث عن سبيل للتعايش مع التحولات السياسية ـ الاجتماعية التي يمر بها العرب في إسرائيل.

٣) أقنعت نتائج الانتخابات الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً حزب العمل، بضرورة إجراء تغيير في سياستها تجاه الجمهور العربي، والعمل على إرضائه وكسب دعمه من دون وساطة التنظيمات السياسية العربية.

ثالثاً: اتفاق أوسلو:
تعميق التحولات والخضوع للواقع

لقد ازدادت الآثار التي أحدثتها انتخابات سنة ١٩٩٢ عمقاً ورسوخاً بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٣. إذ إن الاتفاق شكّل دعماً قوياً للتيار الجارف نحو القبول بالواقع والاندماج في المجتمع

الإسرائيلي، لكنه أضاف إلى هذه النزعة أمراً جديداً يتمثل في تخفيض مستوى الاندماج وشروطه؛ فقد أصبحت أكثرية العرب تقبل به بحسب شروط الأكثرية اليهودية، كما أن الاتفاق رسخ لدى هؤلاء الشعور بأنهم يشكلون فئة هامشية في المجتمع الفلسطيني، على غرار ما هم عليه في المجتمع الإسرائيلي؛ فهم ليسوا طرفاً في التطورات السياسية الجارية حولهم، وليس لهم أي تأثير في العملية السلمية، لا بصفتهم إسرائيليين ولا بصفتهم فلسطينيين.

وأدى الاتفاق إلى فك الارتباط بين حل القضية الفلسطينية وبين تحسن مكانة وأوضاع العرب في إسرائيل. وقد كان هذا الارتباط راسخاً في الفكر السياسي عند جميع التيارات السياسية العربية في إسرائيل طوال خمسة عقود تقريباً. وحكومات إسرائيل المتعاقبة هي التي روّجت فكرة أن السلام مع الدول العربية والفلسطينيين سوف يؤدي مباشرة إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأقلية العربية. وقد ساهمت القيادات الفلسطينية والعربية في ترسيخ هذه الفكرة؛ إذ إنها لم تطالب الأقلية العربية بأكثر من انتظار «الخلاص» من الخارج. أمّا التبرير للفكرة، فكان أن التوصل إلى السلام يُحدث التطورات التالية:

١) يتلاشى الشك في ولاء العرب لدولة إسرائيل.

٢) تسقط الحجج الأمنية التي تستغلها الأكثرية اليهودية والسلطات للتمييز ضد العرب.

٣) يعيد قيام دولة فلسطينية إلى العرب الشعور بالكرامة القومية، ويمنحهم مرونة في حرية الاندماج في إسرائيل، ويحررهم

ربما من الشعور بأن اندماجهم يأتي على حساب القضية الوطنية.

٤) ترتفع مكانة العرب بسبب حاجة جميع الجهات ذات العلاقة بالقضية إلى خدماتهم كوسطاء، ومن شأن ذلك أن يساهم في منحهم مكاسب اقتصادية ومعنوية.

لقد أيقن العرب في إسرائيل بعد توقيع الاتفاق أن العلاقة بين حل القضية الفلسطينية وتحسّن مكانتهم وأوضاعهم علاقة واهية، بل وهمية، وأن تحسّن هذه الأوضاع مرهون، أولاً وأخيراً، بعلاقتهم بالسلطات الإسرائيلية. كما أن الاتفاق عزز محاولات الاندماج الفردي في إسرائيل، لأن العرب اعتبروا، في معظمهم، توقيع الاتفاق عنصراً مهماً في إزاحة جميع الحواجز من أمام هذا الاندماج، وخصوصاً الرادع الوطني. إذ كان الكثيرون يعتبرون الاندماج في ظل السياسة الإسرائيلية السابقة تجاه شعبهم نوعاً من التواطؤ أو الخيانة.

وهكذا، فإن اتفاق أوسلو يصب في مجمل التطورات التي عززت التيار الداعي إلى الاندماج الفردي. وثمة متغيرات وعوامل أُخرى شجعت هذا التيار، هي:

أ) صيغة العلاقة بين حكومة حزب العمل والكتل العربية في الكنيست

بعد انتخابات سنة ١٩٩٢، أُلِّفت حكومة حزب العمل وحزب ميرتس بدعم من خمسة أعضاء عرب في الكنيست (الجبهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي العربي). ولم يُحتسب الأعضاء العرب ضمن الائتلاف الحكومي، وإنما احتسبوا جزءاً من الكتلة

المانعة، أي الأكثرية التي تمنع تولي اليمين الإسرائيلي السلطة. وكان هذا الدعم بلا أية شروط، حتى بعد أن تيقن أعضاء الكنيست العرب أن رئيس الحكومة، يتسحاق رابين، كان أشد المعارضين لدخولهم الائتلاف، الأمر الذي بلور العلاقة بين الجانبين على النحو التالي:

١) لم يُمنح أعضاء الكنيست العرب أية فرصة للتأثير في سياسة الحكومة، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة تجاه الأقلية العربية.

٢) لم تتعد مطالب هؤلاء الأعضاء بعض المكاسب المادية البسيطة نسبياً، إذ إنهم لم يصروا على أية مطالب يمكن أن تحدث تغييراً في جوهر العلاقة بين الأكثرية والأقلية. ومع ذلك، فإن السلطة فضّلت التعامل مع القيادات المحلية مباشرة، ولا سيما فيما يتعلق بإضافة الميزانيات وتنفيذ المشاريع ومعايير توزيعها.

٣) لم يكن للأعضاء العرب أي تأثير في مضمون الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية فيما بعد.

٤) استمرت الحكومة في حرمان أعضاء الكنيست العرب من الانضمام إلى لجان الكنيست ذات الشأن، التي تتمتع بمكانة وبتأثير عميق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفرضت على انضمامهم إلى بعض اللجان شروطاً خاصة مهينة.

يمكن الاستنتاج أن الموقف العام من الكتل العربية في الكنيست ينعكس في عدم الاكتراث لها ولقوتها السياسية إلى حد

الاستهتار بقدرتها على إسقاط الحكومة. ويمكن فهم هذا الموقف بأنه يرتكز على اعتبارٍ فحواه أن ليس أمام هذه الكتل خيار آخر، وأنها ليست مستقلة في قرارها أصلاً، وإنما تستمد مواقفها من قرارات السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فقد استمرت هذه الكتل في دعم الحكومة من دون أية شروط، مع أن عدداً من الفرص كان مؤاتياً لأن يحقق للجمهور العربي مطالب ومكاسب مهمة. وقد أثبت هذا الموقفَ دعمُ الأعضاء العرب للحكومة في الأزمة الوزارية التي أحدثتها حركة شاس سنة ١٩٩٣، من دون أن يقرن الدعم بأية شروط ومن دون الحصول على مقابل. كما أنهم صوّتوا لمصلحة الحكومة كل مرة طُرح فيها اقتراح بنزع الثقة، ما عدا مرة واحدة، حين تأكدوا أن الحكومة لن تسقط بسبب تصويتهم، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويضاف إلى ذلك كله توصُّل الحكومة إلى حلول وسط مع رؤساء السلطات المحلية العربية بشأن قضية الميزانيات في أكثر من مناسبة (وخصوصاً بعد إضراب أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وإضراب تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) من دون أن يُسأل أعضاء الكنيست العرب عن رأيهم في هذا الصدد.

إن ضعف الكتل العربية في الكنيست، وعدم إقدامها على انتهاز الفرص واستخدام قوتها السياسية، في أفضل وضع حققه العرب حتى الآن، من ناحية وزنهم في الكنيست، وكذلك عدم تحقيق أية مكاسب مهمة للعرب في إسرائيل، كل ذلك أثبت للكتل العربية نفسها أن استخدام قوتها السياسية لا يجدي ولا يؤثر في أوضاعها.

وكان من شأن هذا الوضع أن أوجد لدى العرب ولدى قيادتي حزب العمل وحزب ميرتس شكلين متشابهين من الاقتناع فيما يتعلق بمسألة أسلوب التعامل بين الجانبين:

- تعمق وترسخ عند الجمهور العربي الاقتناع بأن التعامل المباشر مع الأحزاب الصهيونية والسلطات، للحصول على مكاسب شخصية، أفضل وأجدى من وساطة الكتل البرلمانية وأعضاء الكنيست.
- ترسخ عند حزب العمل وحزب ميرتس الاقتناع بأن التعامل المباشر مع قضايا العرب كأفراد، وإهمال تنظيماتهم وممثليهم، يسهلان عملية استقطابهم وضمان ولائهم. كما أن إهمال الحكومة لأعضاء الكنيست العرب يهدف إلى تجنب اتهام اليمين الإسرائيلي لها بأنها لا تمثل الأكثرية اليهودية، وبأنها ترتكز على النواب العرب الذين يمثلون المصالح الفلسطينية، وتتأثر بقوتهم السياسية.

وقد سهل هذان الشكلان من الاقتناع للحزبين المذكورين تبنّي سياسة جديدة تجاه الأقلية العربية، ارتكزت على تكثيف الإغراءات لاستقطاب القيادات المحلية والقطرية والجمهور، وتقليص استخدام وسائل الضغط والقوة.[٥] وفي الإمكان تمييز الجزء الذي يهدف إلى استقطاب القيادة من الجزء الذي يهدف إلى استقطاب الجمهور الواسع على النحو التالي:

(٥) لمزيد من التفصيلات، راجع: عزيز حيدر، «الحركة الوطنية التقدمية ـ أبناء البلد» (بير زيت: جامعة بير زيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، ١٩٩٥)، الفصل الثاني.

ب) السياسة تجاه القيادة

يلاحظ المراقب لسياسة الحكومة الحالية المظاهر التالية في سياستها تجاه القيادة العربية:

● توجيه أموال على شكل منح وقروض إلى السلطات المحلية، بموجب اتفاقات بين رؤساء السلطات المحلية والمسؤولين، من دون إجراء أي تغيير جوهري في سياسة وزارة الداخلية والوزارات الأُخرى تجاه توزيع الميزانيات العادية. وبما أن هذه الأموال لا تُمنح بحسب معايير واضحة وشاملة، فإنها تُعتبر «قبولاً» مشروطاً برغبة المسؤولين.

● سكوت السلطة وغض النظر عن سياسات القيادة الفلسطينية على المستوى المحلي بما رسخ أساليب استنزاف الجمهور عن طريق جباية أموال وأنواع مختلفة من الضرائب من دون تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً طلاب المدارس. وهناك أيضاً غض للنظر عن تفشي الوساطات والمحسوبيات والرشاوى واستخدام الأموال العامة لتحقيق مصالح سياسية.

● سكوت السلطة وغض النظر عن تجاوزات رؤساء السلطات المحلية في تعيين الموظفين (وخصوصاً في جهاز التعليم والسلطة المحلية نفسها)، والإسراف والتبذير، ولا سيما في الاحتفالات والمناسبات والمهرجانات التظاهرية المتكررة.

● غض النظر عن العلاقات التي أقامتها شخصيات معينة من العرب في إسرائيل مع القيادة الفلسطينية في الخارج، والسماح لهذه الشخصيات بالسفر مراراً وتكراراً إلى دول عربية مختلفة،

ومنها تونس بصورة خاصة، وكذلك غض النظر عن عملية دخول «أموال الصمود» لحساب الأشخاص والمؤسسات.[٦]

● استعمال وسائل الإعلام الإسرائيلية لإبراز هذه الشخصيات على النحو الذي جعلها ظاهرة يومية، مع إطلاق ألقاب مختلفة على هذه الشخصيات، مثل: زعماء عرب إسرائيل؛ قيادة عرب إسرائيل؛ رئيس جمعية كذا.. (غالباً ما تكون هذه الجمعيات وهمية وغير قائمة فعلاً). وكان أبرز ما في هذه السياسة تقديم المنابر الإعلامية إلى عدد من الشخصيات المعروفة في مجالات الأدب والشعر والثقافة والسياسة، والشهيرة سابقاً بمواقفها السياسية الوطنية، إلى جانب الشخصيات المعروفة بدعمها لسياسة السلطة ونشاطها السياسي لمصلحة الأحزاب الصهيونية.

● تعيين عدد من العرب في وظائف رمزية، وعادة ما تكون بصفة مستشارين في الوزارات والأحزاب الإسرائيلية.

ج) السياسة العامة تجاه المواطنين العرب

● إطلاق الحريات الشخصية، والإقلال من استخدام أنظمة الطوارىء إلى الحد الأدنى.

● فتح مجال النقاش والحوار والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.

● قبول جميع التنظيمات السياسية كما هي، وإدخالها دائرة الولاء.

---
(٦) صحيفة «الصنارة»، ١٩٩٢/١١/٢٧.

● الإقلال من التدخل في التنافس الداخلي بين هذه التنظيمات نفسها، وكذلك بينها وبين التجمعات والتحالفات العائلية والطائفية، والعمل على ضمان ولائها جميعاً ومن دون استثناء، وخصوصاً القوية منها.

● تشجيع التطوع للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، والترويج لفكرة الحاجة إلى الدفاع عن النفس بين الطوائف والعائلات.

● توظيف أموال طائلة في النشاط الثقافي والتربوي من خلال دائرة الثقافة العربية وصناديق تمويل مختلفة، وتوجيهها لاستقطاب جميع المؤسسات والشخصيات المعروفة، من دون اعتبار لماضيها ومواقفها السياسية.

ولقد نجحت هذه السياسة نجاحاً كبيراً جداً في استقطاب القيادات السياسية والنخب الأكاديمية والمثقفين، وحتى الجمهور الواسع. وقد لوحظ هذا بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» بين إسرائيل ومنظمة التحرير. فقد أقنع هذا الاتفاق العرب في إسرائيل بأن انتظار الحل الوطني أصبح نوعاً من العبث، وبأن انتماءهم الفلسطيني لا يعني قطعاً أنهم شركاء في حل القضية الفلسطينية، وبأن مصيرهم مرتبط بالوجود الإسرائيلي.

من المهم هنا أن نفهم عملية الاستقطاب في سياقها الصحيح؛ إذ إنها تختلف عن عملية استقطاب النخب التي جرت في السابق اختلافاً كلياً. فقد كان ولاء البعض للأحزاب الصهيونية وللسلطة ودعم البعض الآخر لها في الانتخابات في مقابل منافع مادية يعتبران أمرين مناقضين للمصلحة العامة وضارين بالقضية

الوطنية. أمّا في الوضع الجديد، الذي نتج أساساً من اتفاقات السلام، فإن العرب في أكثريتهم يندفعون نحو الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ويعتبرون تحصيل الموارد المادية حقاً من حقوقهم ومتوافقاً مع المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبهذا، يكتسب الاستقطاب معنى مختلفاً ومضموناً جديداً يجعلان تقويم الجمهور للاندماج ونظرته إليه إيجابيين. ونحن نعتقد أن الكثير من المؤشرات يبيِّن أن الادعاء أننا نتحدث هنا عن مستويين مختلفين من الولاء أمر غير دقيق. بل إن أسلوب الاندماج وعمقه يدلان على تحولات أعمق من مجرد وسيلة براغماتية لجني المنافع المادية.

إن هناك مؤشرات سلوكية كثيرة تؤكد عمق التحولات التي يمر بها العرب في إسرائيل؛ فالاندماج الفردي يكتسب أبعاداً جديدة، لم نعهدها من قبل، تتعدى الانتساب إلى الأحزاب الصهيونية أو التصويت لمصلحتها، وتتعدى حد الاندماج في النشاط الاقتصادي. وأبرز الأمثلة لذلك:

● التطوع للخدمة العسكرية، والعمل في وحدات الشرطة الخاصة ووحدات المستعربين في المناطق المحتلة.

● الاحتفالات الجماعية والفردية، بمبادرة ذاتية، بعيد الاستقلال، ورفع الأعلام بكثافة فوق البيوت ووسائل النقل.

● التماثل المنقطع النظير مع الإسرائيليين في حالات معينة، مثل اغتيال رئيس الحكومة السابق، رابين، ووقوع عمليات انتحارية.

● الانفتاح والاستعداد لتبنّي عناصر ثقافية إسرائيلية، والتماثل مع رموز يهودية وإسرائيلية في مجالات الفن والأدب والرياضة والثقافة والسياسة.

● الإقلال من التدخل في التنافس الداخلي بين هذه التنظيمات نفسها، وكذلك بينها وبين التجمعات والتحالفات العائلية والطائفية، والعمل على ضمان ولائها جميعاً ومن دون استثناء، وخصوصاً القوية منها.

● تشجيع التطوع للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، والترويج لفكرة الحاجة إلى الدفاع عن النفس بين الطوائف والعائلات.

● توظيف أموال طائلة في النشاط الثقافي والتربوي من خلال دائرة الثقافة العربية وصناديق تمويل مختلفة، وتوجيهها لاستقطاب جميع المؤسسات والشخصيات المعروفة، من دون اعتبار لماضيها ومواقفها السياسية.

ولقد نجحت هذه السياسة نجاحاً كبيراً جداً في استقطاب القيادات السياسية والنخب الأكاديمية والمثقفين، وحتى الجمهور الواسع. وقد لوحظ هذا بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» بين إسرائيل ومنظمة التحرير. فقد أقنع هذا الاتفاق العرب في إسرائيل بأن انتظار الحل الوطني أصبح نوعاً من العبث، وبأن انتماءهم الفلسطيني لا يعني قطعاً أنهم شركاء في حل القضية الفلسطينية، وبأن مصيرهم مرتبط بالوجود الإسرائيلي.

من المهم هنا أن نفهم عملية الاستقطاب في سياقها الصحيح؛ إذ إنها تختلف عن عملية استقطاب النخب التي جرت في السابق اختلافاً كلياً. فقد كان ولاء البعض للأحزاب الصهيونية وللسلطة ودعم البعض الآخر لها في الانتخابات في مقابل منافع مادية يعتبران أمرين مناقضين للمصلحة العامة وضارين بالقضية

الوطنية. أمّا في الوضع الجديد، الذي نتج أساساً من اتفاقات السلام، فإن العرب في أكثريتهم يندفعون نحو الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ويعتبرون تحصيل الموارد المادية حقاً من حقوقهم ومتوافقاً مع المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبهذا، يكتسب الاستقطاب معنى مختلفاً ومضموناً جديداً يجعلان تقويم الجمهور للاندماج ونظرته إليه إيجابيين. ونحن نعتقد أن الكثير من المؤشرات يبيِّن أن الادعاء أننا نتحدث هنا عن مستويين مختلفين من الولاء أمر غير دقيق. بل إن أسلوب الاندماج وعمقه يدلان على تحولات أعمق من مجرد وسيلة براغماتية لجني المنافع المادية.

إن هناك مؤشرات سلوكية كثيرة تؤكد عمق التحولات التي يمر بها العرب في إسرائيل؛ فالاندماج الفردي يكتسب أبعاداً جديدة، لم نعهدها من قبل، تتعدى الانتساب إلى الأحزاب الصهيونية أو التصويت لمصلحتها، وتتعدى حد الاندماج في النشاط الاقتصادي. وأبرز الأمثلة لذلك:

● التطوع للخدمة العسكرية، والعمل في وحدات الشرطة الخاصة ووحدات المستعربين في المناطق المحتلة.

● الاحتفالات الجماعية والفردية، بمبادرة ذاتية، بعيد الاستقلال، ورفع الأعلام بكثافة فوق البيوت ووسائل النقل.

● التماثل المنقطع النظير مع الإسرائيليين في حالات معينة، مثل اغتيال رئيس الحكومة السابق، رابين، ووقوع عمليات انتحارية.

● الانفتاح والاستعداد لتبنّي عناصر ثقافية إسرائيلية، والتماثل مع رموز يهودية وإسرائيلية في مجالات الفن والأدب والرياضة والثقافة والسياسة.

● تهافت الشبيبة على الانتساب إلى منظمات الشبيبة الحزبية والمنظمات شبه العسكرية، مثل «كتائب الشبيبة» (الغدناع).

لم تكن هذه السلوكيات تخطر في بال أحد في الماضي القريب. وأهم ما فيها أنها لا تواجه ردات فعل سلبية أو معارضة جدية من القيادة والجمهور.

ومن غير الممكن النظر إلى مجمل هذه المظاهر من منظور الاندماج الأداتي والمنفعي البراغماتي، كما من غير الممكن النظر إليها بوصفها أحداثاً عرضية، ولا سيما أنها تترافق مع مظاهر وتعابير مهمة تشير إلى تحول ظاهر في الموقف من الفلسطينيين ومن الأحداث السياسية. فالمراقب يلاحظ ظاهرة عدم الاكتراث للأحداث وتطور العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، بل يمكن الملاحظة، بدرجات متفاوتة، نغمة الأسف والشماتة والسخرية من نوعية هذه العلاقات. وإلى جانب ذلك، تلاحَظ تعابير التسليم بأن النظام الفلسطيني لن يكون مختلفاً عن الأنظمة العربية التسلطية ونظرة الاستعلاء إلى الفلسطينيين، كما يلاحَظ التشديد على اختلاف في «العقلية» والثقافة وأسلوب الحياة. هذه المظاهر كلها ملازمة للمقارنة بالنظام الإسرائيلي والقوة الإسرائيلية.

أمام هذه المظاهر لم يعد في الإمكان تقويم التحولات الجارية من منطلق أنها مجرد مؤشرات إلى التأثر الثقافي والتفاعل البراغماتي. كما لم يعد في الإمكان تجاهل التساؤلات بشأن نتائجها على الانتماء والوعي الوطنيين. فقد شكل الانتماء والوعي والعاطفة، حتى وقت قريب، نقيضاً لـ «إسرائيلية» العرب وحاجزاً أمام الاندماج والمبالغة في التماثل مع الدولة. أمّا التفاعل مع

النظام الإسرائيلي والإسرائيليين، فكان منطلقه الضرورة المعيشية فقط. لكن يلاحظ أن الانتماء الإسرائيلي سلوك طوعي أخذ يكتسب معاني أعمق من مجرد التكيف والتعايش الاضطراري.

وعلى الرغم مما ذكرناه، فإن الانتماء الإسرائيلي بين العرب لم يرقَ بعدُ إلى مستوى الانتماء الفلسطيني من حيث المضمون الثقافي والعاطفي. ويمكن أن نعزو ذلك في هذه المرحلة إلى خيبة الأمل في الفلسطينيين، واستهجان سرعة تطبيع علاقاتهم بالإسرائيليين، ودفعهم العرب في إسرائيل إلى تسريع اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي.

بناء على هذه الخلفية، يمكن فهم الاندفاع نحو الاندماج الذي يعبر عن التماثل مع القوي والمنتصر، والنفور من الضعيف والمغلوب. ومن هنا يمكن تفسير سهولة استقطاب العرب في إسرائيل، نخبة وجمهوراً.

ولا يغني هذا الفهم لعملية الاستقطاب عن التحليل الموضوعي للتطورات والأحداث الجارية، وعن التغيرات المترتبة عليها، بهدف محاولة توقع التطورات المستقبلية والتنبؤ بها. فالاندماج في هذه الفترة اندماج فردي غير ناتج من تحول جوهري في السياسة الإسرائيلية تجاه العرب في إسرائيل كأقلية قومية، وهو ما يعني أنه يجري في النهاية على حساب المصالح الجماعية، ويساهم في توسيع الفجوة بين الإنجازات الفردية والإنجازات الجماعية بما قد يؤدي في المستقبل إلى زيادة حدة التناقضات في حياة العرب، وحدوث تحول جذري في مواقفهم في اتجاه مغاير، وحتى معاكس، للتوجهات الحالية.

لقد جاءت التطورات الحالية في موقف العرب من الاندماج الفردي نتيجة التطورات السياسية في المنطقة ونتيجة الانفتاح الذي تبديه السلطة الإسرائيلية في سياستها وفي توظيفها للحوافز المادية. غير أن هذه السياسة لم تتغير في اتجاه الاعتراف بالعرب مواطنين متساوي الحقوق فعلاً، ودمجهم في حياة الدولة دمجاً حقيقياً.

هذه الحقيقة يشير إليها آخر تقرير رسمي شامل عن سياسة مختلف الوزارات الإسرائيلية (في حكومة العمل) تجاه الأقلية العربية. فهذا التقرير لا يشير بكلمة واحدة إلى أوضاع العرب اليوم، ولا إلى الفجوة القائمة بين هذه الأوضاع وأوضاع الأكثرية اليهودية، وإنما يشمل خطط الوزارات وسياستها الحالية والمستقبلية.[٧] ويمكننا تلخيص هذه الخطط بالنقاط التالية:

● توظف جميع الوزارات لتطوير القرى والمدن العربية ٤٠٠ مليون شيكل جديد، منها ٢٢,٢٪ لسد النقص في أبنية المدارس، و٢٢٪ لتطوير السلطات المحلية، و١٥٪ لشق وإصلاح الشوارع، و١٧,٤٪ لتغطية اتفاقات استملاك أراضي بدو النقب (أي تعويضات من الأراضي المصادرة). أمّا ما يخصص لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، فلا يتجاوز إلا قليلاً نسبة ٦,٥٪ من الميزانية (٥٪ للصناعة و١,٥٪ للسياحة و٠,٠٤٪ للزراعة).

● إن جزءاً كبيراً من ميزانيات التطوير والجهود المبذولة له مخصص للسكان البدو في النقب. وهو يهدف أساساً إلى تجميع

(٧) مكتب رئيس الحكومة، «فعاليات وزارات الحكومة سنة ١٩٩٤ وخططها في إطار ميزانية سنة ١٩٩٥ في الوسط العربي» (بالعبرية)، لجنة مديري الوزارات لشؤون العرب في إسرائيل، ١٩٩٥.

هؤلاء السكان في القرى التي أقيمت لهذا الغرض، وتخليص الأراضي التي في حيازتهم.

● تُبدي السلطات اهتماماً بتوظيف الأموال في الأنشطة الثقافية والتربوية، إذ إنها وظفت ٦,٢ ملايين شيكل جديد سنة ١٩٩٤. ومع أن توظيف هذا المبلغ يعتبر تحولاً كبيراً، نسبة إلى الأعوام السابقة، فإنه لا يساوي أكثر من ٣,٣٪ من ميزانية الدولة في هذا المجال.

من الواضح أن الزيادة الكبيرة في ميزانيات التطوير (من ١٥٦ مليون شيكل سنة ١٩٩٢ إلى ٤٠٠ مليون شيكل سنة ١٩٩٥) لم تخصص لتطوير بنية تحتية ملائمة للتطوير الاقتصادي، الأمر الذي يضمن استمرار تبعية العرب للأحزاب اليهودية وللسلطات، اقتصادياً وسياسياً. كما أن هذه الميزانيات منفصلة عن الميزانيات العادية للسلطات المحلية، ولا توزع بحسب معايير محددة بوضوح، وبالتالي تُعتبر مِنَّة ونعمة مرهونة بإرادة السلطة والمسؤولين.

وهناك مؤشر آخر إلى أن التغيير في السياسة ليس جوهرياً، هو عدم توجه السلطات إلى معالجة القضايا والمشكلات التي تعانيها الأقلية العربية، وبالذات القضايا والمشكلات التي تنتج من السياسة المتبعة تجاهها. وأهم هذه القضايا، التي تعتبر حاسمة في تحديد أوضاع العرب الاقتصادية والاجتماعية، هي:

١) قضية القرى غير المعترف بها (قبيل انتخابات سنة ١٩٩٦ أعلنت السلطة نيتها الاعتراف بأربع قرى).

٢) أوضاع الخدمات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبدو

النقب وللسكان العرب في المدن المختلطة.

٣) مستوى التعليم والتحصيل الأكاديمي في جهاز التعليم العربي.

٤) قضية المهجرين داخلياً، ولا سيما قضية قريتي إقرت وبرعم (أقرّت لجنة ليبائي السماح لعدد من أبناء القريتين بالعودة إليهما من دون إعادة أراضيهم المصادرة).

٥) مشكلة تشغيل الأكاديميين العرب.

٦) قانون ضريبة الأملاك.

٧) المشكلات والآفات الاجتماعية، مثل النقص في الخدمات للعاجزين جسدياً وللمتخلفين عقلياً، ومشكلات إدمان المخدرات.

٨) قضية تحرير الوقف الإسلامي.

ولم تتوقف سياسة حكومة العمل عند إهمال القضايا والمشكلات التي تعانيها الأقلية العربية، أو على الأقل إيجاد حلول جزئية لبعضها، بل هناك مؤشرات إلى أنها اتخذت قرارات منافية لمصلحة الجمهور العربي وإلى أنها استمرت في سياستها المعروفة والهادفة إلى إضعاف هذا الجمهور وتجريده من موارده والتحكم فيه. وأهم هذه القرارات:

١) إقامة سلطات محلية جديدة وتعيين موظفين من اليهود رؤساء لها. وأبرز مثال لذلك تعيين مجلس إقليمي لوادي عارة الذي يضم ثماني قرى. وقد أثار قرار هذا التعيين الذي اتخذته وزارة الداخلية ضجة صاخبة وموجة احتجاج واسعة من جانب سكان هذه القرى.

٢) تتابُع قرارات ضم الأراضي العربية إلى مناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية. ويذكر هنا، بصورة خاصة، قضية ضم الأراضي إلى منطقة نفوذ مجلس مسغاف الإقليمي للمستعمرات الجديدة في الجليل.

٣) مصادرة الأراضي في منطقة المثلث لشق طريق عبر إسرائيل، ومصادرة أراضي قريتي الرينة والمشهد في منطقة الناصرة لشق الشارع رقم ٧٩.

٤) تعديل بعض القوانين التي تتضمن تمييزاً مباشراً ضد العرب، ولا سيما قانون الجنود المسرحين.

٥) فرض إسكان العملاء من المناطق المحتلة في التجمعات السكنية العربية والمدن المختلطة. وقد أثار ذلك ضجة واحتجاجاً، وخصوصاً في عكا ويافا.

إن إهمال معالجة المشكلات القائمة، وإضافة مشكلات جديدة، يشيران بصورة لا تبقي مجالاً للشك إلى أن الموقف الجوهري من الأقلية العربية لم يتغير، وأن السياسة المتبعة مستمرة في إنتاج الفجوة وتعميقها بين الأقلية العربية والأكثرية اليهودية. لكن الظاهرة البارزة في الموضوع هي الاستهتار بقوة العرب السياسية وبتأثيرهم في نتائج الانتخابات، وبحقيقة أن حكومة العمل أُلّفت بدعم من أعضاء الكنيست العرب وأن استمرار تلك الحكومة كان رهن ذلك الدعم.

لقد أكّد صحة استنتاجنا بالنسبة إلى سياسة حكومة العمل تقرير شامل نشرته جمعية سيكوي (المقربة من الدوائر الرسمية) وتناول إنجازات هذه الحكومة وإخفاقاتها في فترة ١٩٩٢ ـ

١٩٩٦.[٨] إذ أشار التقرير بوضوح إلى أن جميع القضايا المهمة والحاسمة في حياة العرب لم تعالَج، وأن بعضها لا يزال يتفاقم. وفي محاولة البحث عن إنجازات إيجابية في هذه الفترة، أشار التقرير إلى تحول قوة العرب السياسية وازدياد تأثيرهم في بعض القرارات *، وانفتاح مؤسسات الدولة واستعدادها لمعالجة بعض قضايا العرب**، وازدياد ميزانيات السلطات المحلية (لا بد من الإشارة هنا إلى أن نصيب الفرد العربي ما زال نحو ٣٠٪ من نصيب الفرد اليهودي).

لكن، على الرغم من ذلك، فقد لوحظ أن العرب، على الصعيد الفردي، شعروا بصورة متنامية ومعمقة بنوع من الانفراج وتحسن الأوضاع المعيشية في ظل حكومة العمل ـ ميرتس. ويمكن أن نعزو هذا الشعور إلى الأسباب التالية:

● اعتبار التوصل إلى اتفاقات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية خطوة على طريق إزالة العقبات الرئيسية من أمام الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، والتفرغ لتحقيق المصالح الشخصية.

● توظيف الأموال في تمويل المشاريع التطويرية والأنشطة الثقافية والتربوية التي تعود بالنفع على عدد كبير من العاملين

(٨) جمعية سيكوي، «نظرة إلى الخلف ونظرة إلى الأمام: المساواة والدمج» (القدس، ١٩٩٦).

* لم تثبت صحة هذا التحول.

** نعتقد أن جمعية سيكوي تشير هنا إلى إنجازاتها هي في معالجة بعض القضايا الفردية.

والنشيطين فيها.

● تقلص البطالة وارتفاع أجور العمال (بالمعنى المطلق)، وخصوصاً أجور المهنيين، وذلك بسبب الإغلاقات المتكررة التي فرضت على المناطق المحتلة، وبسبب التحسن الواضح في النشاط التجاري والورش الصناعية الصغيرة نتيجة توقف منافسة أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أشاعت هذه التطورات بين العرب في إسرائيل أجواء جديدة لم تُعرف من قبل. وكان لهذه الأجواء، بدورها، تأثير عميق في الميول السياسية وفي قوة التنظيمات السياسية الفاعلة ونفوذها. ويمكن ملاحظة التأثير في الميول السياسية في المظاهر التالية:

١) تصاعد قوة الأحزاب الصهيونية وتأكُّد حضورها في القطاع العربي، وخصوصاً في إبان انتخابات السلطات المحلية سنة ١٩٩٣ وانتخابات الهستدروت سنة ١٩٩٤. فقد استأنفت هذه الأحزاب، بعد انقطاع دام أعواماً طويلة، تنظيم أعضائها والمؤيدين لها في القرى والمدن العربية، وبدأت قوائم عربية تتشكل باسم هذه الأحزاب في الانتخابات المحلية. أمّا انتخابات الهستدروت، فقد دار خلالها صراع رئيسي بشأن الأصوات العربية بين قوائم تابعة لحزب العمل وبين أُخرى تابعة لحركة «رام» الجديدة برئاسة حاييم رامون. وكان أبرز التطورات في هذه الظاهرة إقامة لواء عربي في حزب الليكود أول مرة في تاريخ البلد، وقيام هذا الحزب بالتخطيط لترشيح عضو عربي (إضافة إلى المرشح الدرزي) في قائمته في انتخابات الكنيست لسنة ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، بدأت مجموعة من النشيطين العرب تنظم نفسها

لدعم الحركة الجديدة التي أقامها عضو الكنيست دافيد ليفي (وكان قد تم في هذه الأثناء الاتفاق على عودة ليفي إلى حزب الليكود، وهو ما يعني عودة مؤيديه من العرب إلى أحضان الحزب. كما تبيَّن بعد الانتخابات التمهيدية في الحزب أن أي مرشح من ممثلي «الأقليات» في مكان مضمون في قائمة مرشحي الحزب لم يجر انتخابه).

إضافة إلى ذلك، فقد استطاعت الأحزاب اليسارية أن تنظم الآلاف من الشبيبة العربية في صفوفها، وتبرز بصورة خاصة حركة شبيبة ميرتس، وحركة الشبيبة العربية الطلائعية التابعة لحزب مبام.

٢) الغياب شبه الكامل لنشاط بعض التنظيمات العربية، التي كان لها حضور بارز في الحياة السياسية ودور مهم وفاعل في تعبئة الجمهور العربي سياسياً. ومن هذه التنظيمات: لجنة الدفاع عن الأراضي، ولجنة المبادرة الدرزية. ونلاحظ التطور نفسه أيضاً في الحركة الطالبية التي استغرقت في سبات عميق منذ فترة طويلة. وفي هذه المرحلة بالذات تم حل معظم التنظيمات الطالبية في الجامعات الإسرائيلية، والاتحاد القُطري للطلاب العرب، والاتحاد القُطري للطلاب الثانويين.

٣) الهبوط المستمر في قوة الحركات السياسية العربية الفاعلة خارج الكنيست. فالحركة التقدمية عانت التفكك والانشقاق وانسحاب الكثيرين من النشيطين والمؤيدين، بعد فشلها في اجتياز نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الثالث عشر سنة ١٩٩٢. وقد أصبح انحلالها حقيقة واقعة بعد انضمام المجموعة المؤيدة لعضو الكنيست السابق محمد ميعاري إلى صفوف التجمع الوطني

الديمقراطي. أمّا المجموعة الثانية، فقد انضمت إلى القائمة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد طيبي، وهي الحركة العربية للتغيير. وهناك مجموعة ثالثة خاضت انتخابات الكنيست الرابع عشر في قائمة مشتركة مع مجموعة من المستقلين، وتدعى التحالف الديمقراطي. أمّا حركة أبناء البلد، فقد استمرت قوتها ودعمها في التقهقر، وفشلت فشلاً ذريعاً في انتخابات السلطات المحلية الأخيرة سنة ١٩٩٣. وأجبرها هذا التقهقر المتواصل على مراجعة برنامجها السياسي وموقفها المتصلب ضد المشاركة في انتخابات الكنيست، حتى أقرت منح أعضائها حرية التصويت في الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٩٦. وشكلت الحركة فيما بعد تجمعاً سياسياً جديداً تحت اسم التجمع الوطني الديمقراطي، تحالف مع قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لخوض انتخابات الكنيست.

٤) هيمنة التنظيمات العائلية والعشائرية في انتخابات السلطات المحلية على حساب القوائم الحزبية.

٥) غياب النضالات والفعاليات الشعبية، واقتصار العمل السياسي والاحتجاج والمطالبة بالحقوق على النشيطين السياسيين، وخصوصاً قيادات المؤسسات التمثيلية القطرية والأحزاب والحركات السياسية.

٦) انتشار سلوكيات تدل دلالة مهمة على المواقف السياسية والتحولات العميقة التي يمر بها العرب في إسرائيل. ومن أهم هذه السلوكيات: الاحتفالات بـ «عيد استقلال» إسرائيل، ورفع

العلم الإسرائيلي، والتطوع في الجيش. والمهم في هذا التطور الجديد، وبصرف النظر عن حجمه الآن، أنه مستمر في الانتشار، وغير مفروض من السلطات الإسرائيلية بل هو نابع من قرارات شخصية محسوبة. وأهم من ذلك أن الجمهور العربي لا يبدي حيال هذا التطور معارضة تذكر.

إن هذه المظاهر ومجمل التطورات السياسية والاجتماعية توضح أن فترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٦ كانت حاسمة في تبلور التوجهات السياسية للعرب في إسرائيل. ويظهَر هذا التأثير خصوصاً في تحديد وحسم مواقفهم من الدولة والاندماج فيها، وتحديد نظرتهم إلى مصيرهم ومستقبلهم. ومن هنا تحديد علاقاتهم ببقية الفلسطينيين. فقد أثبتت التطورات والأحداث لهم حقيقتين أساسيتين:

• إن انتماءهم الفلسطيني لا يعني وحدة المصير السياسي مع الفلسطينيين بأي شكل من الأشكال، ودورهم في العملية السياسية لا يتعدى حد التصويت لمصلحة القرارات التي تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية. أمّا دورهم في الحل السياسي، فمعدوم. وليس لهم تأثير يذكر في اتخاذ القرار في الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي. وأمّا تحركات بعض السياسيين النشيطين منهم، وسفرهم المتواصل ولقاءاتهم وتصريحاتهم، فليس لها أثر أو معنى في العملية السلمية.(٩)

(٩) يتسحاق رايتر، «المكانة المدنية للعرب في إسرائيل في عهد السلام» (بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٦).

• إن استخدام قوتهم السياسية بجميع الطرق المتاحة، حتى في ظل نشوء نظام المعسكرين الحزبيين الكبيرين الذي رفع من قيمة أصواتهم، لم يجد نفعاً في إحداث تغيير جوهري في مكانتهم وأوضاعهم المعيشية. فقد مروا بتجربة التصويت لمصلحة الأحزاب العربية والمشتركة، وتأليف القوة المرجحة والحاسمة في تشكيل الائتلاف الحكومي، لكن ذلك لم يجد في إقناع أحزاب اليسار بتقدير قوتهم في الخريطة السياسية والتعامل معهم بمستوى التعامل مع القوى السياسية الأُخرى. كما أن دعمهم المباشر للأحزاب الصهيونية لم يؤد إلى نتائج أفضل. كذلك، فإن إقامة الكتلة المانعة ودعم حكومة العمل من دون المشاركة في الائتلاف في فترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ لم يغيرا شيئاً في جوهر العلاقة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية. لذلك، فإن أقصى ما يمكن أن يطمحوا إليه هو إضافة معينة إلى ميزانيات السلطات المحلية، وحل بعض المشكلات الفردية، من دون المساس بالقضايا الجماعية التي تعني تغييراً في جوهر العلاقة بين الطرفين.

إن هذه الحقائق نابعة من المنطق الأساسي الذي يحدد مواقف الأكثرية اليهودية، وهو أن الدولة دولة يهودية، وأن العرب يشكلون خطراً أمنياً على مجرد وجودها. ومع أن الكثيرين من الإسرائيليين عدلوا نظرتهم هذه إلى الأقلية العربية، فإن الأغلبية العظمى، من اليسار واليمين، ما زالت مصرة على التمسك بالصبغة اليهودية للدولة. كما أن معسكراً كبيراً بين الإسرائيليين بدأ يبدي تخوفه من بعض التحولات التي حدثت في نظرة جزء من الإسرائيليين نحو الأقلية العربية، ومن بعض التحولات في

المعاملة. وقد تعاظم هذا التخوف من احتمالات تغيير صبغة الدولة في إثر قيام حكومة إسرائيلية بالاعتماد على دعم الأصوات العربية، وكذلك في إثر عملية السلام والدعوة إلى اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، وأدى إلى محاولات لوقف عملية تعميق اندماج العرب في السياسة الإسرائيلية، كما بدا ذلك بوضوح في الدعاية الانتخابية سنة ١٩٩٦.

رابعاً: التنظيم والفكر السياسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦

أثرت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عرضنا لها فيما سبق من هذا الفصل وفي الفصول السابقة، تأثيراً عميقاً في جوانب كثيرة من التنظيم السياسي للعرب في إسرائيل، أهمها:[١٠]

- مصادر قوة التنظيمات السياسية.
- مصادر الفكر السياسي.
- مضمون الفكر السياسي.
- أساليب العمل والتعبئة.

ونعرض فيما يلي، ومن هذه الجوانب الأربعة، أهم التحولات التي مرت بها التنظيمات السياسية الفاعلة في القطاع العربي:

(١٠) لمزيد من التفصيلات، أنظر: عزيز حيدر، «التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل» (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

أ) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

تعرضت هذه الجبهة، أكثر من التنظيمات السياسية الأُخرى، لأزمات أحدثت فيها تحولات عميقة في الجوانب كافة. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى فقدان الحزب الشيوعي، الذي يشكل العمود الفقري للجبهة، مصادر تمويله، وأفقده أحد أهم مصادر التأثير في العمل السياسي، وهو المنح الدراسية للطلاب في الدول الاشتراكية، والمصدر الرئيسي لأيديولوجيته وفكره السياسي، وباتت منظمة التحرير الفلسطينية بالتالي المصدر الرئيسي من مصادر صوغ المواقف السياسية للحزب والجبهة، ولا سيما في مسألة حل القضية الفلسطينية ومكانة العرب في إسرائيل، والمرجعية الوحيدة لبرنامج الجبهة حالياً. وبناءً على ذلك، وافقت الجبهة على الحلول التي تقبل منظمة التحرير بها، وكانت موافقة فيما سبق على هذه الحلول، بحيث غدا من الصعب الإشارة إلى فكر مستقل ومواقف ذاتية مستقلة في القضايا الرئيسية التي تواجه العرب في الخارج والداخل. وكانت الجبهة، وما زالت تطالب بمساواة العرب في إسرائيل وبدمجهم في حياة الدولة. ويُلاحظ أن الجبهة تحولت عملياً إلى الاهتمام بحل مشكلات السكان العرب المحلية عن طريق التوسط لدى السلطة أو الضغط عليها، والتخفيف من التركيز على المشكلات العامة والتغيير الشامل في السياسة تجاه الأقلية العربية.

ولا تزال الجبهة تشكل أكبر قوة سياسية في القطاع العربي. وهي تستمد دعمها من شرائح اجتماعية معينة، وخصوصاً في

منطقة الناصرة والجليل الغربي وحيفا، التي لم تغير ولاءها السياسي وما زالت تدعم الجبهة في كل الحالات. كذلك، فإن الجبهة شكلت لنفسها قاعدة قوية تتمثل في التحالف مع عائلات كبيرة على أساس الدعم المتبادل في انتخابات الكنيست والانتخابات المحلية. وعلى الرغم من قاعدتها الشعبية الواسعة نسبياً، فقد بدأت الجبهة تعاني تقلصاً في نفوذها وقوتها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وتسببت أزمة الحزب والجبهة بانسحاب عدد غير قليل من الشخصيات المعروفة، التي تتمتع برصيد كبير في مجالات الثقافة والأدب والسياسة، إضافة إلى انسحاب كثير من العناصر البارزة في كوادر الحزب والجبهة، ذات الخبرة الطويلة بالعمل الجماهيري والتنظيم والتعبئة. والجبهة تعاني أيضاً أزمة قيادة منذ وفاة زعيمها توفيق زياد، الذي كان رئيس بلدية الناصرة وعضواً في الكنيست السابق، وكان يعتبر شخصية قيادية تتمتع بجاذبية في التعبئة السياسية وفي تجنيد الأصوات، وبميزات شخصية ورصيد وطني. ومن جهة أُخرى، واجهت الجبهة ضغوطاً شديدة من داخلها ومن جمهورها ومؤيديها. فقد ظهرت معارضة شديدة لأسلوبي العمل والتنظيم اللذين لم يتغيرا على الرغم من جميع التغيرات التي عصفت بالحزب والجبهة. وهناك مطالبة قوية باتباع أساليب أكثر ديمقراطية، وخصوصاً في انتخاب مرشحي الجبهة لانتخابات الكنيست. وكان هناك إمكان لأن يؤدي رفض هذه المطالب إلى تكبيد الجبهة ثمناً باهظاً، ولا سيما أن الجبهة لا تتمتع بخصوصية تميزها من سائر القوائم العربية أيديولوجياً وبرنامجاً سياسياً واجتماعياً. غير أن تحالف الجبهة مع التجمع

الوطني الديمقراطي في قائمة مشتركة، من أجل خوض انتخابات الكنيست الرابع عشر، أعاد إليها شيئاً من الخصوصية والتميز في الخريطة السياسية.

ب) الحزب الديمقراطي العربي

لم يتعرض هذا الحزب لهزات أو لأزمات يمكن أن تؤدي إلى تحولات عميقة في فكره السياسي، أو في مصادر دعمه في الانتخابات. فموقفه من حل القضية الفلسطينية لم يتغير، كما لم يتغير موقفه من اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي على نحو فردي وعلى أساس العلاج البؤري للمشكلات والقضايا المحلية. وقد استند الحزب منذ تأسيسه إلى التحالفات العائلية والعشائرية، ولا سيما في منطقة الناصرة والنقب، وحصل على جزء كبير من الدعم من السكان البدو. لكن وضعه اختلف في فترة الإعداد لانتخابات سنة ١٩٩٦؛ إذ تعرض لأزمة حادة بسبب تحول القيادة العربية عن دعمه، وميلها إلى مساندة شخصيات أُخرى نشطت في محاولة تشكيل قائمة عربية جديدة لخوض الانتخابات. لذلك، حاول الحصول على دعم مادي ومعنوي من أنظمة عربية، الأمر الذي يبقي مصدر قوته الأساسي خارج الخط الأخضر. ولم يطرأ أي تغير على أساليب عمله وتجنيده للأصوات. ويلاحظ أنه عانى، قُبيل الانتخابات، ضعفاً بسبب تطابق برنامجه السياسي مع برنامجي حزب العمل وحزب ميرتس اللذين ينافسانه في كسب الأصوات العربية، وبسبب عدم إمكان

طرح برنامج متميز منهما. كما أنه واجه في هذه المرحلة منافسة شديدة من أطراف عربية بدأت الإعداد لخوض انتخابات الكنيست لسنة ١٩٩٦. وقد تعرض لضغوط من أطراف عدة لتشكيل قائمة موحدة مع الحركة العربية للتغيير، لكنه استطاع مواجهة هذه الضغوط، مسجلاً نصراً تكتياً مهماً على منافسيه، بعد أن تحالف مع القائمة الإسلامية لخوض الانتخابات في قائمة واحدة.

ج) القائمة التقدمية

سبّبت الأحداث السياسية في البلد وفي المنطقة تأثيراً عميقاً في القائمة التقدمية إلى حد أنها كادت تبلغ التفكك والانحلال. ففي حين كانت القائمة تتحول إلى حركة سياسية عربية، بعد أن كانت حركة عربية ـ يهودية مشتركة، كانت منظمة التحرير تعزز علاقاتها بالقيادات العربية المعتدلة وذات العلاقات بالأحزاب الصهيونية. كما أنها تعرضت لأزمة فكر في إثر حرب الخليج ونتائجها. وقد فشلت في إيصال ممثلين عنها إلى الكنيست في انتخابات سنة ١٩٩٢، ثم تعرضت لهزة جديدة بسبب اتفاق أوسلو. وأدت هذه الأزمات والهزات المتواصلة إلى انسحاب عدد كبير من النشيطين الرئيسيين، وانفضاض المؤيدين من حولها، ثم إلى انقسام في صفوفها. وهي الآن غير فعالة، وغير قائمة عملياً على الساحة السياسية، لكن بعض قياداتها أجرى مشاورات ومفاوضات مع جهات كثيرة وقوى سياسية جديدة لخوض انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٦. وطرح بعض قياداتها الآخر برنامجاً

سياسياً لا يختلف شكلاً ومضموناً عن الحركات السياسية الأُخرى، التي تدعم عملية السلام والاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وانضم الشق الذي يتزعمه المحامي محمد ميعاري إلى التجمع الوطني الديمقراطي، بينما انضم التحالف الديمقراطي، الذي يشكل الشق الثاني في القائمة التقدمية، إلى قائمة انتخابية تضم عدداً من المستقلين. أمّا الشق الثالث فقد انضم إلى الحركة العربية للتغيير.

د) الحركة الإسلامية

أثبتت الحركة الإسلامية قدرتها على استقطاب الأصوات على المستوى المحلي، وتحولت إلى قوة سياسية رئيسية. وهي لم تقم حتى الآن باختبار قوتها في انتخابات الكنيست، وإنْ كانت قررت عدم دعوة مؤيديها إلى مقاطعة التصويت في انتخابات سنة ١٩٩٢.

تشتمل الحركة على ثلاثة تيارات قوية مرتبطة بثلاث شخصيات قيادية: التيار الأول يمثله الشيخ عبد الله نمر درويش، وهو تيار براغماتي يمتنع من الاحتكاك بالسلطات ويميل إلى الاندماج في الواقع الإسرائيلي، ولذلك فقد دفع في اتجاه المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت لمصلحة قائمة عربية حليفة. وهذا التيار أكثر وضوحاً وعلانية في التعبير عن دعمه لعملية السلام واتفاق أوسلو، وذو علاقات قوية بالسلطة الوطنية. والتيار الثاني يقوده الشيخ رائد صلاح. وهو يقيم

طرح برنامج متميز منهما. كما أنه واجه في هذه المرحلة منافسة شديدة من أطراف عربية بدأت الإعداد لخوض انتخابات الكنيست لسنة ١٩٩٦. وقد تعرض لضغوط من أطراف عدة لتشكيل قائمة موحدة مع الحركة العربية للتغيير، لكنه استطاع مواجهة هذه الضغوط، مسجلاً نصراً تكتياً مهماً على منافسيه، بعد أن تحالف مع القائمة الإسلامية لخوض الانتخابات في قائمة واحدة.

ج) القائمة التقدمية

سبَّبت الأحداث السياسية في البلد وفي المنطقة تأثيراً عميقاً في القائمة التقدمية إلى حد أنها كادت تبلغ التفكك والانحلال. ففي حين كانت القائمة تتحول إلى حركة سياسية عربية، بعد أن كانت حركة عربية ـ يهودية مشتركة، كانت منظمة التحرير تعزز علاقاتها بالقيادات العربية المعتدلة وذات العلاقات بالأحزاب الصهيونية. كما أنها تعرضت لأزمة فكر في إثر حرب الخليج ونتائجها. وقد فشلت في إيصال ممثلين عنها إلى الكنيست في انتخابات سنة ١٩٩٢، ثم تعرضت لهزة جديدة بسبب اتفاق أوسلو. وأدت هذه الأزمات والهزات المتواصلة إلى انسحاب عدد كبير من النشيطين الرئيسيين، وانفضاض المؤيدين من حولها، ثم إلى انقسام في صفوفها. وهي الآن غير فعالة، وغير قائمة عملياً على الساحة السياسية، لكن بعض قياداتها أجرى مشاورات ومفاوضات مع جهات كثيرة وقوى سياسية جديدة لخوض انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٦. وطرح بعض قياداتها الآخر برنامجاً

سياسياً لا يختلف شكلاً ومضموناً عن الحركات السياسية الأُخرى، التي تدعم عملية السلام والاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وانضم الشق الذي يتزعمه المحامي محمد ميعاري إلى التجمع الوطني الديمقراطي، بينما انضم التحالف الديمقراطي، الذي يشكل الشق الثاني في القائمة التقدمية، إلى قائمة انتخابية تضم عدداً من المستقلين. أمّا الشق الثالث فقد انضم إلى الحركة العربية للتغيير.

د) الحركة الإسلامية

أثبتت الحركة الإسلامية قدرتها على استقطاب الأصوات على المستوى المحلي، وتحولت إلى قوة سياسية رئيسية. وهي لم تقم حتى الآن باختبار قوتها في انتخابات الكنيست، وإنْ كانت قررت عدم دعوة مؤيديها إلى مقاطعة التصويت في انتخابات سنة ١٩٩٢.

تشتمل الحركة على ثلاثة تيارات قوية مرتبطة بثلاث شخصيات قيادية: التيار الأول يمثله الشيخ عبد الله نمر درويش، وهو تيار براغماتي يمتنع من الاحتكاك بالسلطات ويميل إلى الاندماج في الواقع الإسرائيلي، ولذلك فقد دفع في اتجاه المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت لمصلحة قائمة عربية حليفة. وهذا التيار أكثر وضوحاً وعلانية في التعبير عن دعمه لعملية السلام واتفاق أوسلو، وذو علاقات قوية بالسلطة الوطنية. والتيار الثاني يقوده الشيخ رائد صلاح. وهو يقيم

علاقات قوية بالحركات الإسلامية في الضفة والقطاع، وكان موقفه من الانتخابات غير واضح، لكنه يحافظ على علاقات جيدة بالسلطات على المستوى المحلي كي يحصل على موارد لتمويل المشاريع التطويرية المحلية والخدمات. أمّا التيار الثالث فبقيادة الشيخ كمال خطيب، وهو ذو مواقف علنية متشددة ضد المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، لكن موقفه من عملية السلام غامض.

وكانت الحركة الإسلامية قررت، في وقت سابق، عدم خوض الانتخابات سنة ١٩٩٦، لكن الصراع بين التيارات الثلاثة استمر، ولا سيما أن التيار البراغماتي واصل محاولاته لتغيير القرار. وبعد إعلان القرار، خالفه الشيخ عاطف خطيب فقام بتشكيل قائمة إسلامية عربية لخوض انتخابات الكنيست. وقد انضمت هذه القائمة في وقت لاحق إلى الحركة العربية للتغيير، وهي تتمتع، كما يبدو، بدعم من الشيخ عبد الله نمر درويش.

لقد تأكدت توقعاتنا بعد التطورات التي حدثت في الحركة الإسلامية خلال الأسبوع الأخير من آذار/مارس ١٩٩٦. فعقب العمليات الانتحارية في القدس وتل أبيب، واجهت الحركة الإسلامية في إسرائيل ضغوطاً قوية من كل من السلطات الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، كي تغير موقفها من الانتخابات، ولا سيما أن موقف مرشح حزب العمل أصبح متأرجحاً وحساساً بسبب تأثير الأحداث في الجمهور اليهودي. لكن هذه الضغوط، أو على الأقل ضغوط السلطة الوطنية الفلسطينية والشيخ عبد الله نمر درويش، كانت موجهة أيضاً نحو دعم المرشح المفضل عندهما، وهو الدكتور أحمد طيبي، بعد أن

أثبتت الاستطلاعات في معظمها أن أمله بتجاوز نسبة الحسم ضئيل جداً. فقد استطاع الشيخ درويش، باستغلاله الضغوط على الحركة الإسلامية، أن يقنع مجلس الشورى واللجنة السياسية بإعادة النظر في أمر المشاركة في الانتخابات. وصدر عن هاتين الهيئتين قرارات بتشكيل قائمة إسلامية برئاسة المحامي عبد الحفيظ دهامشة. وتحالفت هذه القائمة مع الحزب الديمقراطي العربي، وانضم الشيخ عاطف خطيب إليهما، تاركاً الحركة العربية للتغيير. غير أن قرار المشاركة في الانتخابات واجه معارضة شديدة من جانب قيادات الحركة الإسلامية (وخصوصاً من الشيخ رائد صلاح والشيخ كمال خطيب). وهناك مؤشرات كثيرة وواضحة إلى حقيقة انشقاق الحركة الإسلامية بسبب إصرار الشيخ درويش على المشاركة في الانتخابات ودعم مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة.

هـ) حركة أبناء البلد

حافظت هذه الحركة نحو عشرين عاماً على موقفها الرافض للواقع الإسرائيلي وللاندماج فيه. كما أن برنامجها لحل القضية الفلسطينية يعتبر أكثر البرامج تصلباً، على الرغم من التحول الذي حدث فيه. لذلك كان للتطورات السياسية في المنطقة تأثير في الحركة يفوق تأثيرها في جميع التنظيمات السياسية الأُخرى، حتى أن الحركة وصلت إلى نقطة الانحلال. وشكلت حرب الخليج واتفاق أوسلو صدمة قوية لفكر الحركة السياسي فأدخلاها في أزمة

عميقة وصعبة بعد أن وجدت نفسها في عزلة تامة عن الجمهور العربي في البلد، وعلى المستويين الفلسطيني والعربي، وفقدت معظم أعضائها ومؤيديها، وهبطت قوتها في الانتخابات المحلية، كما هبط تأثيرها في الجمهور العربي على صعيد مناداتها بمقاطعة الانتخابات العامة. وبعد فترة طويلة من مراجعة الذات والبحث عن أساليب للمحافظة على إطارها، قررت الحركة منح أعضائها حرية التصويت في انتخابات سنة ١٩٩٦، ودعم قائمة التجمع الوطني الديمقراطي في حال خوض الانتخابات بقائمة مستقلة. ثم انضمت إلى التجمع، الذي تحالف بدوره مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

و) التجمع الوطني الديمقراطي

ما زال هذا الإطار السياسي الجديد في طور التشكيل والبحث عن برنامج سياسي يلائم المرحلة. وقد بادرت ثلاث قوى إلى إقامته: حركة أبناء البلد، وحركة ميثاق المساواة، والفئة المنشقة عن القائمة التقدمية بقيادة المحامي محمد ميعاري. ومن الممكن التنبؤ بأن فرص التجمع في التحول إلى قوة سياسية مركزية، في ظل الأجواء السياسية السائدة حالياً في القطاع العربي، ضئيلة جداً. وكان التجمع حسم قضية خوض الانتخابات وتقدم إلى لجنة الانتخابات المركزية بطلب رسمي لتسجيله، وعقد مؤتمره التأسيسي، وصاغ برنامجه السياسي، وانتخب مؤسساته وقائمة مرشحيه التي يقف على رأسها الدكتور عزمي بشارة.

وأجرى في الوقت نفسه مفاوضات مع الجبهة الديمقراطية لخوض الانتخابات في قائمة مشتركة، ونجحا كلاهما في صوغ برنامج مشترك وفي تقاسم المقاعد. وبهذا استطاع التجمع أن يوصل أحد مرشحي القائمة المشتركة إلى الكنيست ممثلاً عنه.

ز) الحركة العربية للتغيير

جاءت مبادرة تشكيل هذه القائمة من الدكتور أحمد طيبي، الذي أعلن إقامة الحركة العربية للتغيير. وكانت في البداية مدعومة من الفئة الباقية في الحركة التقدمية ومن محمد زيدان، الذي كان المرشح الثالث في قائمة الحزب الديمقراطي العربي في انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢. وكان أمل المبادرين بالنجاح يستند إلى الدعم من زعيم التيار البراغماتي في الحركة الإسلامية، الشيخ عبد الله نمر درويش، الذي يميل إلى مساندتها فعلاً؛ وكان، كما يبدو، يقف من وراء قرار الشيخ عاطف خطيب بالانضمام، مع قائمته، إلى الحركة وخوض الانتخابات في قائمة مشتركة. إلا إن الحركة الإسلامية قررت خوض الانتخابات، وتحالفت، على نحو غير متوقع، مع الحزب الديمقراطي ـ العربي، وانضم الشيخ عاطف خطيب إليهما. أمّا الحركة التقدمية، التي تحولت إلى التحالف الديمقراطي، فقد خاضت الانتخابات مع محمد زيدان في قائمة مشتركة، وتراجع بذلك إمكان نجاح الحركة العربية للتغيير في الانتخابات، الأمر الذي اضطر زعيمها إلى إعلان انسحاب القائمة من المعركة الانتخابية.

خامساً: الفكر السياسي العربي في المرحلة الحالية

يشير عرضنا لأوضاع التنظيم السياسي عند العرب في إسرائيل إلى دينامية الفكر السياسي والتغير المتواصل، وإلى بلورة قيم وأفكار مجددة والبحث عن أساليب تعبير وعمل جديدة. ويمكن أن نعزو هذه الدينامية ليس فقط إلى التطورات السياسية السريعة في المنطقة، وخصوصاً في القضية الفلسطينية، بل إلى واحدة من أهم وأبرز الصفات المميزة للعمل السياسي العربي أيضاً، وهي أن جميع التنظيمات السياسية الفاعلة في القطاع العربي في إسرائيل لم تنتج فكراً سياسياً خاصاً بها ونابعاً من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. فقد كانت، ولا تزال تابعة فكرياً، والأكثر مادياً، لمراكز سياسية وفكرية خارج الخط الأخضر، وترى فيها مرجعيتها ومصدر شرعيتها. وهناك ضرورة لزيادة التفصيل بشأن هذا الموضوع، نظراً إلى أهميته في توقع التطورات والتنبؤ بها:

- هناك ثلاثة تنظيمات سياسية ترى في السلطة الفلسطينية مرجعها الرئيسي، ومصدر فكرها ومواقفها في القضايا السياسية، وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي، والحركة التقدمية. ويضاف إليها الحركة العربية للتغيير، التنظيم السياسي الجديد والمدعوم من السلطة الفلسطينية دعماً واضحاً وصريحاً. وقد تنافست هذه التنظيمات فيما بينها فترة طويلة لنيل الدعم والتأييد من المنظمة، ومن السلطة الفلسطينية

فيما بعد، ومحاولة استثناء التنظيمات الأُخرى من الدعم. يُلاحظ أن هذه التنظيمات بدأت تنشط بعد مؤتمر مدريد، وعلى نحو أشد كثافة بعد انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٢، لكسب الدعم من السلطات الإسرائيلية بوصف هذه السلطات مصدراً أساسياً للنفوذ السياسي، والدعم المادي، بعد أن انهارت الحواجز الوطنية أمام عملية الاندماج في المجتمع والنظام الإسرائيليين.

- بدأت هذه التنظيمات الثلاثة تشعر بالخطر الداهم على مستقبلها واحتمالات استمرارها بسبب ظهور التنظيم السياسي الجديد المتمثل في الحركة العربية للتغيير، برئاسة الدكتور أحمد طيبي، الذي يحظى بدعم قوي من السلطة الفلسطينية. وشعرت هذه التنظيمات بخطر أكبر بسبب الدعم الإعلامي الذي تلقته هذه القائمة من السلطات الإسرائيلية، وهو ما دفعها إلى البحث عن مراكز قوى أُخرى للحصول على الدعم والتأييد. من هنا نلاحظ أن قيادة الحزب الديمقراطي العربي بحثت عن هذا الدعم في بعض البلاد العربية، مثل مصر والأردن وغيرهما. أمّا الجبهة الديمقراطية، فقد بدأت تنسحب نحو الداخل وتعتمد على مراكز القوة المحلية، ولا سيما أن رصيدها لدى السلطات المحلية ما زال كبيراً نسبياً، وشرعت في الوقت نفسه في بناء الجسور مع بعض الدول العربية. وبالنسبة إلى الحركة التقدمية، فيبدو أنها اختفت من الساحة السياسية بعد انقسامها إلى ثلاث مجموعات انضمت إلى قوائم انتخابية أُخرى.

- هناك حركتان سياسيتان لا تريان في السلطة الفلسطينية

ولا في السلطة الإسرائيلية مصدراً للقوة ومرجعاً لمواقفها وفكرها السياسي: الأُولى هي الحركة الإسلامية، التي ما زالت تابعة فكرياً وسياسياً للحركات الإسلامية خارج الخط الأخضر، ونخص بالذكر حركة «حماس» في الضفة الغربية وقطاع غزة، والإخوان المسلمين، على الرغم من أن الحركة الإسلامية تحاول إنكار هذه العلاقة والتبعية الفكرية. والحركة الأُخرى هي حركة أبناء البلد، التي كانت ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مرجعاً لفكرها ومواقفها، لكنها بدأت في الأعوام القليلة الماضية تتخلى عن هذه التبعية، وتحاول أن تنتج فكراً جديداً مستمداً من الأوضاع المحلية. وعلى هذا الأساس كانت مبادرتها إلى إقامة التجمع الوطني الديمقراطي، وإبداء المرونة في مسألة مقاطعة انتخابات الكنيست.

لقد كان لهذه الحقائق أهمية كبيرة في بلورة الفكر السياسي للتنظيمات السياسية العربية في إسرائيل، كما كان لها تأثير في درجة الدينامية والمرونة في هذا الفكر واحتمالات تحوله وتعديله. ومن هنا كانت التغيرات السريعة في المواقف السياسية، ولا سيما المواقف المتعلقة بحل القضية الفلسطينية والاندماج في إسرائيل، وتقارب هذه المواقف إلى حد التطابق في معظم الأحيان. ونحاول فيما يلي تلخيص هذه المواقف، واضعين الحدود بين مختلف التيارات:

١) إن بين جميع التنظيمات السياسية الفاعلة في الانتخابات البرلمانية إجماعاً مضمونه قبول الحل السياسي كما تراه السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو (مع الأخذ في الحسبان أن حركة

أبناء البلد تعارض هذا الحل. وقد تحولت إلى تنظيم يخوض الانتخابات من خلال التجمع الوطني الديمقراطي).

٢) هناك إجماع بين هذه التنظيمات على أن الحل السياسي لا يشمل العرب في إسرائيل.

٣) إن التجمع الوطني الديمقراطي لا يقبل الحل السياسي الذي تبلور في أوسلو، وينتقد استثناء العرب في إسرائيل منه. وعلى الرغم من أن هذا الرأي يعبر عن الموقف الرسمي للتجمع، فإننا نلاحظ هبوب رياح جديدة بعد الانتخابات الإسرائيلية لسنة ١٩٩٦. فقد صرح الدكتور عزمي بشارة، الشخصية البارزة في التجمع وممثلها في الكنيست، أن تسلُّم اليمين للحكم في إسرائيل يضطر التجمع إلى قبول اتفاق أوسلو، بل التشبث بمضمونه والإصرار على تطبيقه. وهو ما يعني أن التجمع يعتبر الاتفاق إنجازاً وطنياً للفلسطينيين في ظل التطورات السياسية في إسرائيل بعد الانتخابات.(١١)

أمّا الحركة الإسلامية، فإن مواقفها غير واضحة وليست نهائية، كما يبدو، لكنها لا تبدي في الوقت نفسه معارضة جادة للحل.

٤) بالنسبة إلى المواقف من إسرائيل ومكانة العرب فيها، يمكن أن نميز عند العرب في إسرائيل بين أربعة تيارات فكرية ـ سياسية على النحو التالي:

أ ـ أول هذه التيارات وأقواها في المرحلة الحالية هو ذلك

---

(١١) مقابلة مع الدكتور عزمي بشارة في صحيفة «كول هعير»، ١٣/١٢/١٩٩٦.

الذي يعترف، وباقتناع تام، بأن إسرائيل كدولة يهودية واقع محسوس و «وضع طبيعي»، ويؤكد الفصل بين الهوية الوطنية والثقافية وبين الهوية المدنية، ولا يرى تناقضاً بينهما. ومن هنا، فهو فعال ونشيط في محاولات تحقيق المساواة لا عن طريق النضال، وإنما عن طريق الاندماج في الأنشطة والفعاليات والنظام السياسي، والمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاحتفاظ، في الوقت نفسه، بالسمات الثقافية والقومية.

ويجد هذا التيار تعبيراً بارزاً في الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً في حزب العمل وحزب ميرتس. وقد بلغ عدد الذين انتسبوا إلى حزب العمل من هذا التيار نحو ٥٥ ألفاً (منهم ١٣ ألفاً من العرب الدروز)، وبلغ عدد الذين انتسبوا إلى ميرتس ٧ آلاف. أمّا عدد المنتسبين إلى حزب الليكود والأحزاب الأُخرى فغير معروف. ويذكر هنا أن «اللواء العربي» في حزب العمل أصبح حالياً أكبر لواء في الحزب، لكن هذا الحجم لم ينعكس على نسبة المرشحين في قائمته في الكنيست. أمّا ممارسة التأثير الفعلي في اتخاذ القرار، فهو هدف بعيد المنال؛ إذ أدت النتائج التمهيدية لانتخاب مرشحي الحزب إلى انتخاب ثلاثة مرشحين من العرب انتُخبوا في أماكن اعتُبرت مضمونة. لكن هذا العدد أقل كثيراً من أن يعكس ثقل الأصوات العربية.

ب ـ ثاني التيارات هو التيار الذي يقبل الدولة كواقع ويعترف بها على هذا الأساس، لكنه يرفض طابعها اليهودي ـ الصهيوني، ويطالب بتحويلها إلى دولة لجميع مواطنيها.

وهو يحاول تحقيق غايته عن طريق المشاركة والاندماج في جميع المجالات والأحداث.

يتألف هذا التيار من مجموعتين: الأُولى، وهي الأكثرية، تعبر عن نفسها سياسياً وتنظيمياً من خلال الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي. أمّا الأُخرى، فهي مجموعة صغيرة، وأتباعها في معظمهم من المتعلمين والمثقفين، لكنهم غير منظمين سياسياً، وليس لفكرهم تعبير في برامج سياسية خاصة بهم، بيد أنهم يعبّرون عن هذا الفكر بوسائل الإعلام.[12]

ج ـ ثالث التيارات هو الذي يتشدد أكثر من التيارين السابقين في قضية تعزيز الهوية القومية أو الدينية (الإسلامية)، ويطالب بالإدارة الذاتية للعرب في شؤون التعليم والثقافة، وبالمساواة وتحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها. أي أنه يطالب بالاندماج في النظام والمجتمع الإسرائيليين، لكن مع الاحتفاظ بالهوية الجماعية، وتحصيل الحقوق على أساس جماعي لا على أساس فردي فحسب.

ويتكون هذا التيار من فئتين متناقضتين فكرياً ومتصارعتين سياسياً: تتمثل الأُولى في التيار الإسلامي، بينما تتمثل الأُخرى في حركة أبناء البلد وفي التجمع الوطني الديمقراطي.

(١٢) عزيز حيدر، «الجامعيون الفلسطينيون في إسرائيل بين الفكر والممارسة السياسية»، «دراسات عربية»، عدد ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٦، ص ٢٩ ـ ٥٠.

د - رابع التيارات تيار ضعيف نسبياً، وليس له تعبير تنظيمي، وقليلاً ما يظهر علانية. وهو يتميز من التيارات الأُخرى كافة بأنه يرفض الاعتراف بالواقع الإسرائيلي، وذلك من منطلق قومي أو ديني. ويقوم على المثقفين ورجال الدين، الذين يرفضون الاندماج في الأنشطة والأحداث، ويرفضون بصورة خاصة المشاركة في انتخابات الكنيست.

ويواجه هذا التيار ضغوطاً هائلة من جميع الأطراف، ويشعر بالحصار الذي يضيّق عليه مجالات الفكر والنشاط. وقد اشتد هذا الشعور عقب انشقاق الحركة الإسلامية، وهو ما يعني انضمام جزء منها إلى التيار الثالث.

إن التمييز بين الأفراد بحسب التيار الفكري - السياسي الذي ينتمون إليه ليس دقيقاً وحاداً دوماً بسبب مرونة الحدود بين مختلف التيارات. فهناك كثيرون يحملون أفكاراً ومواقف مختلطة بدرجات متفاوتة، وقد يقوى أي من هذه الأفكار والمواقف أو يضعف بحسب التطورات السياسية الداخلية والخارجية. والأمر الذي يزيد التمييز بين هذه التيارات صعوبة هو أن هناك عدداً كبيراً من الناس يشارك في الحياة العامة بنشاط، ويتفاعل مع الأحداث، وقد يشغل وظائف عامة ويُظهر درجة عالية من الاندماج في الواقع، لكنه يعبّر عن مواقف سياسية مبدئية مناقضة تماماً لسلوكه. وقد انضاف هذا إلى صعوبة التمييز بين تيارات النشاط السياسي قبيل انتخابات الكنيست الرابع عشر سنة ١٩٩٦، والتحالفات وتشكيل القوائم المشتركة بين تنظيمات ذات توجه وفكر سياسي مختلفين.

سادساً: انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٦ واحتمالات المستقبل

تميزت انتخابات الكنيست الرابع عشر من جميع الانتخابات الإسرائيلية السابقة باستحداث تجديدين مهمين في طريقة الانتخابات ومضمونها:

كان التجديد الأول هو الفصل بين التصويت لرئاسة الحكومة وبين التصويت للقوائم الحزبية المتعلقة بعضوية الكنيست. وقد منح هذا التجديد الناخبين، أول مرة، فرصة لفصل اختيارهم لرئيس الحكومة عن دعمهم للحزب الذي يمثل مصالحهم. واستغلت الأغلبية العظمى من الإسرائيليين هذه الفرصة، فمنحت أصواتها للأحزاب الصغيرة التي تمثل الجماعات الإثنية المؤطرة بحسب المنشأ أو البلد الأصلي، كما تمثل جماعات المصالح الأُخرى.

أمّا التجديد الآخر، فيتعلق بمضمون الانتخابات والتصويت، أي بالموضوعات الأساسية التي شغلت بال الناخبين وشكلت محور التنافس والدعاية. فقد تمحورت الانتخابات حول هوية الدولة وطابعها وصبغتها اليهودية، وبالتالي شكّل موضوع دمج العرب في حياة الدولة ومكانتهم فيها وموضوع اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط جوهر الصراع بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين.

وأضفى هذان التجديدان على الانتخابات والدعاية الانتخابية طابعاً خاصاً ومميزاً. فقد كان التركيز في الانتخابات السابقة، منذ قيام الدولة، منصبّاً على القضايا السياسية المتعلقة بالعلاقات الخارجية وحل القضية الفلسطينية، و/أو على القضايا الاقتصادية

والاجتماعية. أمّا في انتخابات سنة ١٩٩٦، فقد اكتسبت القضايا السياسية المطروحة للنقاش طابعاً مختلفاً، لأن الجانب البارز فيها ارتبط بهوية الدولة. وقد ركز اليمين الإسرائيلي دعايته على الدفاع عن الهوية اليهودية للدولة بادعاء أنها مهددة بسبب نوع الحل السياسي الذي تبناه اليسار، مع ما يرافقه من نتائج ومضاعفات على المستويين الداخلي والخارجي.

وفيما يتعلق بالمضاعفات الداخلية، ركز اليمين دعايته على قضية اشتراك العرب في العملية السياسية، وإمكان تحولهم إلى قوة مؤثرة في القرار السياسي في حال قيام حكومة يسارية تستند إلى دعمهم. وقد ظهرت دعايات كثيرة حثت اليهود على التضامن ضد خطر دمج العرب بصفتهم شركاء، لأن مثل هذا التطور يعني الاعتراف اعترافاً مباشراً بحقيقة كون الدولة ثنائية القومية على المستوى الرسمي، وهو ما يقضي بإحداث تغييرات جوهرية تلغي الطابع اليهودي للدولة.

ظهرت انعكاسات هذا التركيز من جانب اليمين في أسلوب التعامل مع الناخبين العرب، وفي طريقة ومضمون توجّه جميع الأحزاب الإسرائيلية، اليمينية واليسارية، إليهم. كذلك انعكست هذه الأجواء على طبيعة تعامل العرب أنفسهم مع موضوع الانتخابات، وتنظيم القوائم العربية، وأسلوب الدعاية والتعبئة.

وقد أحجمت أحزاب اليمين عن التوجّه إلى الناخب العربي لكسب صوته، في حين أنها توجّهت إلى الناخب اليهودي ليدلي بصوته في مصلحتها بهدف المحافظة على الهوية اليهودية للدولة، ومنع العرب من الاندماج كشركاء ومن التأثير في طابع الدولة.

وقد ركزت هذه الأحزاب بصورة بارزة على أن الخطر الذي يهدد هذا الطابع يكمن في اعتماد الأحزاب اليسارية على العرب، وفي أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل أصواتهم. وفي هذا المجال بالذات، برز ضعف الأحزاب اليسارية أمام دعاية اليمين، ولم تخف عدم اقتناعها بمشاركة الجمهور العربي مشاركة حقيقية والتحالف معه لتأليف حكومة يمكنها أن تكمل عملية السلام مع الفلسطينيين، وأن تمنح بعض الحقوق التي حُرمت الأقلية العربية منها حتى الآن. فقد وقفت هذه الأحزاب موقف الدفاع عن النفس أمام هجمة اليمين، وحاولت التقرب من الجمهور اليهودي بشتى الطرق، مؤكدة التزامها بيهودية الدولة. وكانت قمة محاولات إقناع هذا الجمهور بموقفها الدخول في المغامرة العسكرية في لبنان (عملية «عناقيد الغضب» في نيسان/أبريل ١٩٩٦)، من دون أن تحسب حساباً لخطر خسارة الأصوات العربية.

لقد كان من المظاهر الواضحة في انتخابات الكنيست سنة ١٩٩٦ مظهر التركيز على انتخاب رئيس الحكومة، ولذلك غابت عن القطاع العربي دعاية الأحزاب الصهيونية اليسارية، وخصوصاً حزب العمل. وقد أتاح هذا الوضع فرصاً لعقد صفقات بين حزب العمل وجميع القوائم العربية، كان مضمونها توجيه الأصوات العربية إلى مرشح الحزب لرئاسة الحكومة في مقابل تنازله عن هذه الأصوات في التصويت لعضوية الكنيست، وحتى المساهمة في توجيه الأصوات المضمونة لمصلحته إلى هذه القوائم. لذلك، فقد انحصر التنافس في شأن أصوات العرب بين القوائم العربية فقط، وبالتالي كان مضمون دعاية الأحزاب العربية التصويت

لمصلحة مرشح حزب العمل من أجل ضمان استمرار العملية السلمية، والتصويت لمصلحتها هي من أجل معالجة أوضاع العرب الاقتصادية والاجتماعية.

انعكست نتائج تخلي الأحزاب اليهودية عن الأصوات العربية وتشابه برامج القوائم العربية، إلى حد التطابق، على طبيعة التنافس في القطاع العربي. فقد اتسمت هذه الانتخابات بطابع التنافس الشخصي بين القوائم وفي كل قائمة على حدة. وثبت هذا الطابع من خلال تفصيلات المفاوضات التي جرت لتأليف القوائم الجديدة، ومن خلال تفصيلات مفاوضات التحالف وتأليف القوائم المشتركة. فالتنافس لم يتجاوز حد توزيع المقاعد وترتيب قوائم المرشحين. أمّا القضايا السياسية فلم تكن موضوع نقاش بسبب اتفاق جميع القوائم على الحل السياسي للقضية الفلسطينية، وحسم قضية الاندماج في الدولة، كما انعكست في شعارات المساواة ودولة لجميع مواطنيها. ولا بد من ملاحظة أن النقاش بشأن إعادة تعريف الدولة وتغيير طابعها لم يكن جاهزاً على المستوى الشعبي؛ فالجمهور العربي شُغل بالقضايا الحياتية، مثل فرص العمل ورخص البناء والخدمات والتعليم والمناطق الصناعية، وغيرها من القضايا التي تعوق عملية التطور والاندماج وتحسين الأوضاع المعيشية. وليس هناك أدل على ذلك من أن مطالب لجنة المتابعة العليا لم تتجاوز زيادة الميزانيات وتحقيق بعض المكاسب الرمزية. كما يؤكد هيمنةَ القضايا المحلية اضطرارُ قائمة الحركة العربية للتغيير إلى الانسحاب من التنافس في الانتخابات.

ونتج من الطابع الخاص الذي ميز الانتخابات دعم المصوتين العرب لمرشح حزب العمل بنسبة عالية (٩٥٪ من المصوتين)، وتصويت الأغلبية (٧٣٪) لمصلحة القوائم العربية.[١٣] وكان معنى هذا التصويت دعم العملية السلمية كما تبلورت في اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، ودعم عملية الاندماج في النظام الإسرائيلي. وقد برزت في تصويت الجمهور العربي الولاءات الشخصية والطائفية والجهوية.

من الواضح أن الجمهور العربي دعم قوائم لا تتجاوز طروحاتها حدود الخريطة السياسية الإسرائيلية، وأن هذه القوائم تحاول التأثير من داخل هذه الخريطة، الأمر الذي يعني، في النهاية، قبول الخطاب السياسي الإسرائيلي. وإذا أخذنا في الحسبان أن التنظيمات التي كانت في الماضي ترفض المشاركة في الانتخابات من منطلقات أيديولوجية - سياسية، قد دخلت معترك التنافس في شأن التمثيل في الكنيست بحسب المفاهيم والمعايير والقوانين الإسرائيلية، واندمجت في قوائم لا تخفي دعوتها إلى الاندماج في حياة الدولة، فإنه يتضح أن هذه التوجهات تعكس ميول الأغلبية العظمى من الجمهور العربي ومواقفها.

أمّا بالنسبة إلى نتائج الانتخابات في القطاع اليهودي، فقد تبيَّن بوضوح أن الأكثرية حسمت موقفها من اندماج العرب في

(١٣) أنظر تفصيلات بشأن نتائج الانتخابات في القطاع العربي في: بنيامين نويبرغ، «انتخابات الكنيست في الجمهور العربي والدرزي» (تل أبيب: جامعة تل أبيب - مركز دايان، ١٩٩٦).

الدولة في اتجاه معاكس؛ فالجمهور اليهودي يرفض تحول العرب إلى جزء عضوي في النظام الإسرائيلي، ويرفض التنازل عن الطابع اليهودي للدولة، كما أنه يرفض منح الأقلية العربية مكانة جماعية وحقوقاً جماعية. وبهذا، يكون قد صوت لمصلحة موقف يحدد دور العرب في النظام السياسي واللعبة الديمقراطية، ويبقيه مقصوراً على حق التصويت والتمثيل في الكنيست.

إن نتيجة الانتخابات تعني إضعاف قوة العرب السياسية وقدرتهم على التأثير في اتخاذ القرار السياسي، على مستوى حل القضية الفلسطينية والعلاقات بالدول العربية، وتعني أيضاً حرمانهم من فرصة التأثير في القرارات المتعلقة بأوضاعهم المعيشية. وبهذا، تكون الأكثرية اليهودية قررت إبقاء باب الاندماج الفردي المحدود فقط مفتوحاً أمام العرب، ورفض فكرة الاندماج كجماعة مميزة يحق لها أن تتمتع بحقوق جماعية.

وقد انتهت الانتخابات إلى عودة اليمين الإسرائيلي، بقيادة حزب الليكود، إلى سدة الحكم. وأثبتت التجارب الماضية مع هذا الحزب، ومع أحزاب اليمين الأُخرى، وبناءً على التوازنات القائمة في الخريطة السياسية، أن سياسة الحكومة الحالية تجاه الأقلية العربية لن تختلف عن سياسات الحكومات الإسرائيلية السابقة. ويدعم هذا الاستنتاج أن حكومة العمل - ميرتس لم تحدث في الأعوام الأربعة الماضية تغييراً جوهرياً في سياستها تجاه الأقلية العربية من حيث مكانة هذه الأقلية وحقوقها الجماعية. فالتغيير كان كمياً، وانحصر في زيادة ميزانيات السلطات المحلية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية. وفي هذا

المضمار، يجب الإشارة إلى أن حكومات الليكود السابقة كانت أقرت السياسة نفسها، وأن حاجتها إلى الأصوات العربية في الانتخابات المقبلة تعزز إمكان استمرارها في اتباع سياسة الحكومة السابقة.

لقد بدلت نتائج الانتخابات أجواء النشوة والتفاؤل التي عمّت أوساط العرب في إسرائيل في الأعوام الأربعة الماضية. كما أنها رسخت الاقتناع بصعوبة إحداث تحول في مكانتهم الجماعية عن طريق استخدام قوتهم السياسية بالأسلوب الديمقراطي. وليس هناك شك في أن هذا الاقتناع من جهة، وموقف الجمهور اليهودي من جهة أُخرى، سيكون لهما تأثير كبير في بلورة العلاقة بين الأقلية العربية وبين الدولة والأكثرية اليهودية في المستقبل. وقد يتركان بصمات عميقة على سلوكيات الجمهور العربي، الجماعية والفردية. وهذا موضوع سنعالجه في الفصل التالي.

الفصل الثامن

تصورات بشأن مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل

يشمل هذا الفصل من دراستنا تحليلاً لتفاعل العرب في إسرائيل مع العملية السلمية. ونحن ننطلق في هذا التحليل من وجهة نظر تقول إن موقف العرب في إسرائيل وطريقة تفاعلهم مع هذه العملية تأثرا بمجمل أوضاعهم وبتوقعاتهم حيال حالة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى هذا الأساس، سنعرض بالتفصيل للمتغيرات التي ساهمت في صوغ نمط تفاعل الأقلية العربية وبلورة مواقف مختلف فئاتها من الاتفاقات. وتتعلق هذه المتغيرات بأربعة مجالات هي: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ الانتماء الوطني والقومي؛ البناء السياسي؛ العلاقات القائمة مع الأكثرية اليهودية.

ثم نعرض للأسس والافتراضات، التي تشكل قاعدة للتصورات بشأن المستقبل، من خلال تصوير شبكة العلاقات المعقدة التي تربط الأقلية العربية بالأطراف المعنية بالعملية السلمية. ونحن نرى أن هذا النسيج من العلاقات والمواقف تَشكَّل بفعل التطورات في جميع المجالات، وعلى مستويات متعددة، في مدة تقارب الخمسة عقود، وهو الأساس الذي يصوغ

أنماط تفاعل العرب في إسرائيل في الحاضر والمستقبل مع مختلف الأطراف.

استناداً إلى هذه الافتراضات والأسس، نضع تصوراتنا للتطورات المستقبلية في أوضاع العرب في إسرائيل، ولأنماط الفعل وردات الفعل الممكنة والنتائج التي نتوقع أن تترتب عليها. وسنحاول، بقدر ما تسمح به المعطيات، أن نحصر جميع الاحتمالات والمسارات. لكن يجب أن نأخذ في الحسبان أننا نتعامل مع ذوات وتجمعات وعلاقات إنسانية، ولذلك فإن توقعاتنا تبقى دائماً ضمن الحدود التي تسمح العلوم الاجتماعية بالتنبؤ بها، بصرف النظر عن مدى واقعية الأساس الذي نبني توقعاتنا عليه ودقته. وفي هذا المجال، يبقى هناك احتمالات لحدوث تطورات لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في ظل العملية السلمية

تشير دراستنا لهذه الأوضاع إلى النتائج الرئيسية التالية:

أ) هناك شرائح كبيرة في الأقلية العربية تعاني ضائقة متعددة الأبعاد: فقراً اقتصادياً وآفات اجتماعية وأوضاعاً صحية سيئة وأوضاع سكن رديئة وخطرة ومستوى تعليم متدنياً. ولا تملك هذه الشرائح الموارد المادية والوسائل التنظيمية التي تمكنها من معالجة مشكلاتها بنفسها، ولذلك فهي تحتاج إلى تدخل مؤسسي من الخارج لإنقاذها من أوضاعها وتحسين ظروف معيشتها. لكن

التدخل المؤسسي ضعيف جداً ولا يساهم كثيراً في معالجة هذه الأوضاع. يضاف إلى ذلك أن الأولويات وأساليب العلاج وأنواعه تفرضها المؤسسات الحكومية التي تقوم بنسخها عن الأساليب المتبعة في القطاع اليهودي، من دون أي اعتبار لخصوصياتها. أمّا المجتمع العربي، فإنه لم يبادر حتى الآن إلى إقامة المؤسسات الملائمة وتنظيم المساعدات وبرامج التدخل الملائمة والقادرة على معالجة القضايا والمشكلات الأساسية.[١]

ب) إن جميع التجمعات السكنية العربية في إسرائيل تعاني ضعفاً في البنية التحتية الملائمة للتطوير الاقتصادي. وبسبب هذا الضعف، وبسبب النقص في رؤوس الأموال الكافية وقلة التجارب والخبرات في العمل الاقتصادي، بفعل التهميش، فإن العرب لم يطوروا قاعدة اقتصادية متينة، وتدخلهم في العملية الاقتصادية ضعيف وهامشي.

من هنا، فإن العرب يفتقرون إلى القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، وإلى وسائل استغلال الفرص التي يمكن أن توفرها الاتفاقات السياسية وتطوُّر العلاقات الإسرائيلية بالسلطة الفلسطينية والدول العربية. وإمكانات مشاركتهم في العملية الاقتصادية من خلال المبادرة كمستثمرين ضئيلة جداً ومحدودة

(١) تبين دراسة حديثة نشرت خلال إعدادنا لهذه الدراسة أن أوضاع هذه الشرائح ساءت اقتصادياً في فترة حكم العمل ـ ميرتس، وأن أعداداً جديدة من العائلات العربية انضمت إلى حلقة الفقراء في إسرائيل. أنظر: أمين فارس، «الفقر بين العرب في إسرائيل: ما زلنا على الخبز وحده» (بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٦).

جداً. أمّا المشاركة من خلال الوساطة، فهي غير واردة بدورها لأن التطورات ماضياً وحاضراً تؤشر إلى عدم حاجة جميع الأطراف ذات العلاقة إلى هذه الوساطة.

ج) ثمة في التعليم اعتماد كلي على الجهاز الحكومي، وعدم مبادرة إلى التنظيم الذاتي وإقامة المؤسسات التعليمية ومعالجة القضايا الجوهرية، التي تسبب عجز الجهاز الحكومي عن تلبية الحاجات وتحقيق مستوى من التعليم وتنوع الاختصاصات التي تخدم تنمية القدرات الذاتية والاندماج في سوق العمل من نقطة انطلاق أعلى وأفضل.

لقد ركزت النخب العربية في تطوير جهاز التعليم حتى الآن على النواقص المادية، ولم توجه اهتمامها ومجهودها نحو معالجة قضايا مستوى التعليم والمنهاج وتعيين المعلمين والإداريين. غير أن القضية الأهم هي أن المساحة الممنوحة للسلطات المحلية من أجل تحديد وجهة جهاز التعليم لم تُستغل على الوجه الأفضل، واستمرت المشكلة الأساسية التي تعانيها المدارس العربية، وهي سوء الإدارة وضعف الأداء الوظيفي بسبب تدخل السياسة في التعيين واستخدام التعليم وسيلة في التنافس العائلي والحزبي.

وقد أدى تدني التحصيل والتأهيل العلميين بين العرب، وإهدار الطاقات وتدني مردود التعليم، إلى بطء في التطوير في جميع المجالات، وضعف ردات فعل الأقلية العربية إزاء التطورات السريعة في المنطقة. وتدني المستويين التعليمي والمهني نسبياً، وضعف التجارب العملية والخبرات، لا يسمحان باستغلال الفرص التي يوفرها السلام في المنطقة استغلالاً يعود بالفائدة

المتوخاة. ونحن نتوقع أن يشكل موضوع التعليم والتحصيل العلمي سبباً مهماً من أسباب الاحتكاك بين الأقلية العربية ودولة إسرائيل، وربما يكون أهم أسباب الصدام بينهما في حال توفّر الأوضاع المؤاتية لذلك.

د) إن وضع الأقلية العربية القانوني المتدني يشكل غطاءً للتمييز المتبع إزاءها في جميع المجالات. وقد رأينا نتائجها في الفجوة الكبيرة بين القطاعين على صعيد الاقتصاد والتعليم والأوضاع الاجتماعية. ولم يحدث في هذا الوضع أي تحول جوهري منذ بداية العملية السلمية وتوقيع اتفاقات السلام، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين لا يعني تحسن مكانة الأقلية العربية بصورة تلقائية. لذلك، فإن هذه الأقلية ستكون مضطرة إلى خوض عملية طويلة من الاحتجاج، كما ستكون مضطرة إلى استخدام قوتها السياسية استخداماً مكثفاً لتغيير الوضع القانوني وتحصيل حقوقها.

هـ) هناك ضعف في التنظيم الجماعي الذاتي، على الرغم من التطور الذي تراكم في المجالات كافة في السبعينات والثمانينات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الفجوة بين التطور الفردي والتطور الجماعي، وإلى تخلف الأخير عن توفير الخدمات الأساسية الضرورية؛ فالعيش داخل المجتمع الإسرائيلي زود الأفراد بفرص كثيرة نسبياً للتطور ومراكمة الموارد الاقتصادية والمعرفية والمهنية والخبرات، ولرفع مستوى التعليم وتعدد مصادر الثقافة. ونتيجة هذا الوضع، يُلاحظ ما يظهر من تفاوت بين قدرات الأفراد ومواردهم، على مستوى التعليم والشهادات

التي يحملونها وعلى مستوى البناء والاستهلاك ومعظم مؤشرات مستوى الحياة، وبين مستوى البنية التحتية والمؤسسية ومستوى الخدمات الاجتماعية والتربوية والثقافية؛ وهو تفاوت يؤدي إلى تعزيز تبعية الأفراد للسلطة وللقطاع اليهودي من أجل الحصول على مستوى خدمات أفضل، وعلى موارد كافية لصون مستوى الحياة والبحث عن قنوات حِراك. ونلاحظ في الوقت نفسه أن هذه الفئات التي راكمت الموارد وتطورت بوتيرة أسرع من التطور الجماعي، وخصوصاً في الأعوام الأخيرة، قد كشفت استغلالها للموارد القليلة التي تمنحها السلطة الإسرائيلية للقطاع العربي عبر السلطات المحلية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية، كما أنها كشفت استغلال الموارد، التي توظفها جهات خارجية (معظمها فلسطينية)، لمصلحة المؤسسات المحلية.

ومن شأن هذا الوضع أن يبقي البناء المؤسسي ضعيفاً بسبب تحكم الأهواء الشخصية والمصالح العائلية في جميع المؤسسات المحلية والقطرية. ومن هنا استمرار تدني المستوى التنظيمي والأداء الوظيفي، وعدم التنسيق بين مختلف المؤسسات والتنظيمات، وضعف التعاون.

لقد أدت أوضاع الأقلية العربية حتى سنة ١٩٨٨ إلى تضامن معظم الفئات للاحتجاج على سياسة السلطة الإسرائيلية باعتبارها المسبب الرئيسي لتلك الأوضاع. لكن هذا التضامن لم يرفَق بمحاولات جادة لرفع مستوى التنظيم الداخلي ومعالجة المشكلات وتقوية قدرة المجتمع على مواجهة التحديات واستغلال الفرص. ومن هنا احتدام مشكلة العلاقة بين الفرد

والجماعة القومية التي ينتمي إليها إلى درجة أن الأفراد توجهوا في معظمهم إلى البحث عن حلول خارج إطار الجماعة التي يشعرون بأن الانتماء إليها والتضامن معها لم يحلا المشكلات ولم يساهما في دفع الفرد نحو تحقيق طموحاته، بل إنهما سبّبا عرقلة مسيرة تطوره وإعاقتها. وقد انتشر هذا الشعور وشاع بازدياد الفجوة اتساعاً بين مستوى تطور الفرد ومستوى التطور الجماعي.

نستنتج من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومكانة الأقلية العربية في إسرائيل أن اتفاقات السلام مع الفلسطينيين وبعض الدول العربية، وتطورات علاقات سلام في الواقع مع دول أُخرى، لم تؤد إلى سلام حقيقي داخلي في إسرائيل؛ فالدولة لم تغير جوهر موقفها من مواطنيها العرب وعلاقاتها بهم، بمعنى أنها لم تخطو خطوة واحدة في اتجاه إصلاح وضعهم القانوني وإلغاء أشكال التمييز ضدهم.[٢] وهذا التغير المطلوب يختلف كلياً عن عملية توجيه الموارد المادية للنخب العربية منذ سنة ١٩٩٠ حتى الآن. فهذه الموارد تُمنَح هباتٍ ونعماً مرهونة برغبة صاحب النعمة ومصلحته، وليس هناك أي أساس قانوني يضمن استمرارها حقاً طبيعياً من حقوق المواطن. وقد أدى هذا التوجه بالذات إلى تعزيز العلاقة بين مصلحة أفراد النخب العربية وبين الدولة، وإلى ترسيخ التوجه الفردي في حل المشكلات وانتهاز الفرص من دون إحداث تطورات في حل المشكلات الجماعية، أو حتى على حسابها.

(٢) أنظر تفصيلات كاملة بشأن إنجازات حكومة العمل - ميرتس وإخفاقاتها في هذا المجال في التقرير التالي: جمعية سيكوي، «نظرة إلى الخلف ونظرة إلى الأمام: المساواة والدمج» (القدس، ١٩٩٦).

ونظراً إلى هذه الأوضاع، فإن الأقلية العربية في إسرائيل تدخل المرحلة الجديدة من تاريخ المنطقة من نقطة انطلاق متدنية، وخالية الوفاض من الموارد والوسائل، وعاجزة عن استغلال الفرص الجديدة. أمّا الفوائد التي تجنيها، فإنها توازي موقعها الهامشي في المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني. وهي تفتقر إلى البنية التحتية والتجارب والخبرات الحيوية للتفاعل وجني الفوائد من تطور العلاقات السلمية بين إسرائيل والدول العربية عامة، وبينها وبين الفلسطينيين خاصة. وقد أثبتت التطورات حتى الآن أن أطراف السلام لا يحتاجون إلى وساطة العرب في إسرائيل في أي مجال، أي أن هذه التطورات أثبتت خطأ فكرة «الجسر» التي روّجها البعض منذ أعوام.

ثانياً: أثر العملية السلمية في أوضاع العرب في إسرائيل

عرّضت العملية السلمية العرب في إسرائيل لأزمة عميقة وحادة تمس بصورة مباشرة مسألة الهوية القومية والانتماء الجماعي. فهذه العملية أكدت هامشيتهم في المجتمع الفلسطيني، واستثناءهم من الحل السياسي للقضية الفلسطينية، وعدم قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور. وانعكست هذه الأزمة في عدد من الظواهر أبرزها:

أ) غياب الإجماع الوطني عن معظم القضايا الجماعية التي تواجه العرب في إسرائيل، بل غياب الغايات والأهداف المصيرية

المشتركة، على الرغم من الاتفاق الواضح حيال قضية الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. ويبرز التشتت في الانتماءات السياسية الكثيرة، وخصوصاً الانتماء إلى الأحزاب الصهيونية، وحتى اليمينية منها. وكان ظهور القوائم الانتخابية الجديدة قُبيل انتخابات سنة ١٩٩٦، واعتمادها جميعها على شخصية الزعيم، وغياب الخلافات الأيديولوجية والسياسية، قد أكدت كلها أن صفة التشرذم لا التعددية السياسية هي المهيمنة في القطاع العربي.

ب) ضعف القيم الاجتماعية، وغياب آليات ضبط سلوكيات الأفراد، والاندفاع بلا قيود نحو الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي. وقد أشرنا إلى الكثير من السلوكيات ذات الدلالة على هذا الوضع.

ج) الفصل الواضح والحاد بين المستوى القومي والمستوى اليومي والمدني في الفكر والسلوك، بحيث أصبح الأول يعني «الموافقة» على الحلول السلمية التي يرضى الفلسطينيون الآخرون بها، بينما يعني الآخر تكثيف النشاط اليومي للاندماج في إسرائيل. ولا يظهر في الوضع الحالي، وبعد توقيع الاتفاقات، وجود تناقض بين المستويين، على اعتبار أن الحل القومي يستثني الفلسطينيين في إسرائيل، ولا يعتبر الاندماج متناقضاً مع المصلحة الفلسطينية. ويلاحَظ أن عملية الاندماج وجدت في الفترة الأخيرة دعماً قوياً من السلطة الفلسطينية التي ترى الاندماج مساهمة في تحقيق المصلحة الوطنية لأنه يعمّق تأثير العرب في إسرائيل في عملية اتخاذ القرار وتوجيه السياسة الإسرائيلية.

د) القبول بالواقع كما هو، أي إهمال مسألة المكانة الجماعية

للعرب في إسرائيل، والقبول بالموقع الهامشي والتبعية السياسية والاقتصادية شبه الكاملة للسلطات الإسرائيلية والأحزاب اليهودية.

هـ) البحث عن موارد يؤتى بها من مراكز قوى خارج فلسطين، وإقامة علاقات بالأنظمة العربية على نحو خاص.

وليس صحيحاً أن نعزو هذه الظواهر إلى موقف سلبي، أو إلى موقف إيجابي للعرب في إسرائيل تجاه العملية السلمية أو تجاه الحلول التي أوصلت إليها، ولا سيما أن بين الأكثرية إجماعاً واضحاً على الموافقة على هذه الحلول، وإن يكن الإجماع على معالجة المشكلات والمكانة الجماعية غائباً. فالجزء الذي عبّر عن رفضه للاتفاقات يشكل أقلية ضئيلة جداً، وموقعه هامشي في الساحة السياسية. وبغض النظر عن هذا الموقف، فإن في إمكاننا أن نقرر أن الأغلبية العظمى من العرب في إسرائيل تتماثل مع الحلول من الناحية العملية، وتحاول من خلال سلوكياتها استغلال الفرص المتاحة حتى أقصى درجة لتعزيز قوة الأفراد الذاتية من خلال مراكمة الموارد. وهذه العملية تجري بوتيرة سريعة على الرغم من النقد اللاذع الذي يطلقه الأفراد على ما وصلت أوضاعهم الجماعية إليه، وعلى التوجه الفردي نحو تطوير الذات من دون قيود على الوسائل ومن دون رادع أو وازع.

إن كشف حقيقة المواقف التي أدت إلى الأوضاع الحالية والسلوكيات التي تؤشر إلى شيوع الفردية وهيمنة المصالح الشخصية وضعف العمل الجماعي وتفكك الأطر الجماعية إنما لها علاقة قوية بالنتائج المستقبلية لعملية السلام على مصير العرب في إسرائيل ومستقبلهم. لهذا السبب، يمكننا الإشارة إلى أن الإجماع بشأن

الموافقة على عملية السلام وتأييد الاتفاقات قد نبع من اعتبارات مختلفة، وأحياناً متناقضة، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١ ـ الفئات التي كانت تابعة للسلطة والأحزاب اليهودية دائماً، ولم تكن تحفل بطريقة التوصل إلى اتفاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ولا بمضمون هذا السلام، وبغض النظر عما تحققه للشعب الفلسطيني؛ إذ إن القضية المهمة بالنسبة إليها كانت، وما زالت، أن هذه العملية تزيل العراقيل السياسية الوطنية من أمام تعبئة الجمهور العربي لمصلحتها. ومن الطبيعي أن تدعم هذه الفئات اتفاقات السلام مهما يكن مضمونها ومهما تكن نتائجها، وهي تعتبرها تأكيداً لصحة مواقفها السابقة ولخطأ مواقف الفئات الوطنية من الدولة ومن الاندماج في مؤسساتها.

٢ ـ انتماء معظم الفلسطينيين في إسرائيل إلى الفئات التي عاشت التناقض بين مصالحها في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً في المجالين الاقتصادي والسياسي، وبين انتمائها الوطني إلى الشعب الفلسطيني وانتمائها القومي العربي. ولقد تأثرت هذه الفئات كثيراً بهذا التناقض، فكانت في معظم الحالات تندمج في الوجود الإسرائيلي بطريقة انتقائية فتحقق إنجازات ومكاسب في مجالات معينة (مثل التعليم)، وتتردد في المجالات الأُخرى. وكان الجزء الأعظم من هذه الفئات يعزو أهمية كبيرة إلى انتمائه الوطني، وإلى مصالح الشعب الفلسطيني الجماعية وضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً. وكان مقتنعاً اقتناعاً أكيداً بأن هذا الحل سيساهم في تخفيف الضغط عن

الفلسطينيين في إسرائيل، وسيضمن حقوقهم القومية والمدنية.

لقد شكلت اتفاقات السلام خيبة أمل كبيرة لهذه الفئات التي اقتنعت بأنها عاشت في وهم فترة طويلة، وتأكدت من أن ليس للعرب في إسرائيل دور في العملية السياسية، وأن الحلول التي وافقت منظمة التحرير عليها لن تساهم في حل قضاياها، وخصوصاً قضية مكانتها في النظام الإسرائيلي. بل إن جزءاً من هذه الفئات لا بأس فيه شعر بأنه عاش فترة طويلة من التضليل المقصود، وشعر جزء آخر بأنه فقد فيما مضى موارد وفرصاً كثيرة خلال سعيه للمصلحة الجماعية.

٣ ـ ثمة بين العرب في إسرائيل فئة صغيرة نسبياً كانت دائماً ترفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ولا تنتظر حلولاً سياسية تحسن أوضاعها، لكنها كانت تنتظر حلاً قومياً شاملاً للقضية الفلسطينية. وكانت بين الفئات الأُخرى أكثر تأثراً باتفاقات السلام، وهي تعيش حالة أزمة نفسية صعبة، وتبحث عن حلول لأزمتها تنتهي بالعزلة الاجتماعية، والانسحاب من الحياة العامة، وعدم الاكتراث للأحداث. لكن قسماً من هذه الفئة اندمج في التيار المؤيد للحل السياسي، مستغلاً الفرص المتاحة اقتصادياً. بل في الإمكان ملاحظة اندفاع بعضها وانغماسه في النشاط الاقتصادي والثقافي بحماسة عالية، وكأنه يحاول أن يعوض من الفرص التي فقدها في الماضي.(٣)

(٣) أنظر، بصورة خاصة، الفصل الأخير من: عزيز حيدر، «الحركة الوطنية التقدمية ـ أبناء البلد» (بير زيت: جامعة بير زيت، مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني، ١٩٩٥).

٤ ـ ساهمت التطورات المتلاحقة خلال الأعوام الماضية في تبلور نخبة عربية في إسرائيل، تشكلت من سياسيين ينتمون إلى جميع التيارات والفئات، وحوّلت العمل السياسي إلى «مهنة». وتشمل هذه النخبة رجال أعمال وأكاديميين ومثقفين وموظفين، وترى مصلحتها في استمرار الأوضاع الحالية واستغلال الفجوة القائمة بين الهامش العربي والمركز الإسرائيلي للقيام بعملية وساطة بينهما. فهي تجمع القوة السياسية العربية وتستخدمها في مساومة السلطة للحصول على موارد تستفيد هي منها قبل غيرها، لكن هذه الموارد لا تكفي إحداث تطور جماعي من جهة، ويتم توزيعها وتوجيهها بواسطة هذه النخبة من جهة أُخرى.

وقد تعمق تأثير هذه النخبة في التوجهات السياسية بين العرب في إسرائيل لما لها من سيطرة على الموارد المادية والمعنوية التي تمدها بها السلطة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والأنظمة العربية والمؤسسات الأميركية والأوروبية. إضافة إلى ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية تمدها بوسائل الإعلام بحيث بات عندها وسائلها الإعلامية المحلية الخاصة، وأضحت قادرة على التأثير في صوغ الرأي العام، ولا سيما في ظل عدم وجود بدائل سياسية واقتصادية أُخرى لدى الجمهور العربي في إسرائيل.

بناء على هذه الخلفية يمكن الاستنتاج أن الاندفاع نحو الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وهو اندفاع يشمل الأغلبية العظمى من العرب في إسرائيل، يعكس تياراً جارفاً انضمت إليه الفئات الأُولى والفئات الثانية، التي تشكل الأغلبية، كما انضم

إليه جزء من الفئة التي كانت رافضة للواقع.[٤] والانطباع الذي يحصل عليه المراقب هو أن الأغلبية الساحقة من العرب في إسرائيل كانت، منذ فترة طويلة، تنتظر إزاحة الحواجز وتذليل العراقيل أمام اندماجها في المجتمع الإسرائيلي، وأن اتفاقات السلام ألغت الحواجز والعقبات، وخصوصاً الرادع الوطني، فمنحتها لأول مرة فرصة التفرغ للأمور الحياتية، والانسجام في الأنشطة المتنوعة في حياة الدولة، وتحسين أوضاعها المعيشية. بل إن الأغلبية يمكن أن تندفع في مسيرة الاندماج إلى أقصى الحدود، على حساب المصالح الجماعية، بدعوى أن الاندماج أصبح مطلباً وطنياً فلسطينياً ووسيلة لتحقيق المصالح الفلسطينية عن طريق دعم «معسكر السلام» في إسرائيل.

على الرغم من هذا الاندفاع نحو الاندماج في إسرائيل، فإنه يمكن ملاحظة بعض المظاهر التي تؤشر إلى عدم الرضى عن هذا التطور كما لو أنه سلوك اضطراري أو قدر لا يمكن مقاومته أو صدّه. ويمكن أن ينجم عن هذه المظاهر عمليات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل:

١ ـ على المستوى الشخصي، يُلاحظ أن درجة الاغتراب عالية لثلاثة أسباب:

أ) إن الاندماج في الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي توفرها السلطات الإسرائيلية وتمولها لا يعني، في المرحلة

(٤) بشأن هذا الاندفاع، وخصوصاً نحو الانخراط في حزب العمل، أنظر: منقذ الزعبي، «حزب العمل: الموعد»، «كل العرب»، ٥/١/١٩٩٦.

الحالية على الأقل، قبول المجتمع الإسرائيلي بالعرب جزءاً «طبيعياً» منه. وتسبب هذه الحالة الكثير من الصدمات والمفاجآت التي لا يتوقعها الكثيرون من الأفراد، وحتى الجماعات، الذين لا يجيدون تقويم الصورة الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي ويخطئون في تقدير درجة الانفتاح التي يمكن أن يسمح هذا المجتمع بها.

ب) إن الفجوة المستمرة في الاتساع بين الإنجازات الفردية ومستوى التطور الجماعي تنتج توتراً دائماً. فالمجتمع الإسرائيلي يقدم الموارد وفرص التطور الفردي من خلال النشاط في القطاع اليهودي نفسه (الاقتصاد والتعليم)، لكنه لا يوفر فرص التوازن والملاءمة بين الإنجاز الفردي ونوعية الحياة في التجمعات السكنية العربية. ومن هنا، فإن الأفراد يعيشون، في معظمهم، في حالة من الهروب أو البحث عن الموارد في القطاع اليهودي، ويضطرون إلى أن يعيشوا في أماكن تفتقر إلى الخدمات والمؤسسات والفعاليات التي تلبي حاجاتهم، وتفتقر إلى نوعية حياة أفضل.

ج) إن الكثيرين، وخصوصاً بين المتعلمين، عاجزون عن تحقيق طموحاتهم المهنية والاقتصادية، وعن تحقيق الحراك الاجتماعي بسبب سيطرة نخبة صغيرة على الموارد القليلة.

إن الظاهرة البارزة في حياة العرب في إسرائيل هي أن الفرص الممنوحة للأفراد لتطوير مواردهم تبقى محدودة جداً، لأن فرص الهجرة إلى المدن الأكثر تطوراً وإلى نمط الحياة الذي يتوق إليه كل الذين قطعوا شوطاً في مراكمة مواردهم الشخصية، نادرة جداً، ويعترضها الكثير من العقبات والمعوقات. ومن هنا، فإن الاضطرار إلى الفصل بين طاقات الأفراد وقدراتهم على تحقيق

مستوى ونمط حياة أكثر تطوراً وبين ما يتم تحقيقه فعلاً، يسبب حالةً دائمةً من التوتر وشعوراً بالاغتراب في المجتمعين. وإذا كان هذا الشعور يسبب ضعف الانتماء إلى الجماعة القومية وضعف التضامن، في المرحلة الحالية، فمن الممكن أن يكون سبباً من أسباب تعزيز الانتماء وتقوية التضامن والتعاون لتحقيق تطور جماعي يتلاءم ومتطلبات الأفراد وحاجاتهم في المستقبل.

٢ ـ إن أغلبية العرب في إسرائيل، وخصوصاً تلك الفئات التي «أجّلت» تفرّغها للقضايا المعيشية الشخصية وربطت الحل القومي للقضية الفلسطينية بالمساواة في الحقوق المدنية في إسرائيل، تشعر في أعماقها بأن تحول سلوكها هو نتيجة الخضوع الجماعي والانكسار بسبب انتصارات إسرائيل المتكررة عسكرياً وسياسياً وعجز القيادات العربية والفلسطينية عن المواجهة. هذه الأغلبية تقبل بالواقع لأن ليس أمامها خيارات أُخرى، وليس في إمكانها تحقيق وضع أفضل، أو تأجيل طموحاتها ورغباتها في تحقيق مستوى معيشي أفضل وفي استغلال الفرص المتاحة، إلى أجل لا تلوح معالمه في الأفق.

وستستمر هذه الفئات، في المدى القصير والمرئي على الأقل، في الشعور بالتناقض بين المصالح القومية وبين الاندماج في إسرائيل والقبول بالواقع والاكتفاء بالمكانة الهامشية المتدنية في المجتمع الإسرائيلي.

٣ ـ على الرغم من الارتفاع المتواصل في مستوى المعيشة ومن الشعور بنوع من الانفراج والرفاه، وخصوصاً في الأعوام الأخيرة، فإن الفجوة في المستوى الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية

والفرص المتاحة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية بارزة للعيان.[٥] والعرب يلمسون هذه الفجوة ويشعرون بها اليوم أكثر من أي وقت مضى، وبالذات بسبب معرفتهم بالمجتمع وبتفصيلات الحياة في إسرائيل، إضافةً إلى المعرفة الناتجة من الاطلاع على الأبحاث وقراءة الصحف واستخدام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها. وهم يعايشون الفوارق بين تطور التجمعات السكنية اليهودية والتجمعات العربية من خلال الاتصال اليومي. كما أن عرباً كثيرين مطلعون، على المستوى العام، على الفوارق في الاقتصاد والتعليم وتوظيف الأموال وفي جهود معالجة المشكلات الاجتماعية، ويلمسون الفارق الشاسع بين مستوى الاهتمام بالإنسان اليهودي ومستوى الاهتمام بالإنسان العربي.

من الممكن القول إنه على الرغم من الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين اليهود والعرب، وعلى الرغم من اطلاع الأكثرية الساحقة من العرب عليها، فإنها الآن غير ذات أثر بارز في بلورة مواقف معارضة للسياسة المتبعة، وليس هناك تعبير منظم عن الاحتجاج والمطالبة بالمساواة في الحقوق الكاملة على المستوى الشعبي. فالأكثرية بين العرب تشغل نفسها حالياً بنشاط حثيث لتحقيق إنجازات شخصية ومراكمة الموارد، وقد وضعت، على ما يبدو، سقفاً منخفضاً لطموحاتها. وقد يكون سبب وضع هذا السقف أيضاً المستوى الثقافي للإنسان المتوسط الذي يقرر مدى رفاهيته أو معاناته بناءً على فهمه الذاتي للحد الأقصى الذي يمكن

(٥) أنظر: فارس، مصدر سبق ذكره.

أن يحققه. فالمراقب يُلاحظ علامات الرفاهية على معظم فئات المجتمع، من مثل أساليب الاستهلاك، في الوقت الذي لم تحقق أدنى مستويات تطوير مجالات معينة يعتبرها اليهودي أساسية وجوهرية في الحياة، مثل الخدمات العامة والأنشطة الثقافية المختلفة. فالاستهلاك مختلف كثيراً مستوى وأنماطاً ومتدن جداً، قياساً بالاستهلاك في القطاع اليهودي، كما سبق أن أوضحنا في دراستنا للأوضاع الاقتصادية (الفصل الثالث). ويمكن تفسير هذا الوضع عند الأكثرية بأنه نتيجة اقتناع آخذ في الرسوخ بأن الفجوة بين القطاعين «طبيعية» لأن الدولة دولة يهودية، ولا يمكن توقع أن تتحقق فيها المساواة بين اليهود والعرب. وهذا يعني أن الأكثرية بين العرب تنازلت عن مطلب المساواة في المرحلة الحالية. وهناك تفسير آخر للحد من الطموحات والقبول بالواقع هو أن العرب في إسرائيل «تنازلوا» في معظمهم حالياً عن مقابلة أوضاعهم بأوضاع الأكثرية اليهودية، وأخذوا يجرون هذه المقابلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في البلاد العربية، وخصوصاً في مصر والأردن، اللذين أتيحت لهم فرصة زيارتهما والاطلاع مباشرة على مستوى ونوع الحياة فيهما. ويعني هذا «التنازل» في جوهره القبول بالادعاءات الإسرائيلية القائلة إن العرب في إسرائيل يعيشون مستوى حياة أفضل من مستوى حياة الشعوب العربية كلها؛ وهذه ادعاءات كان هؤلاء يرفضونها في الماضي، على اعتبار أنها تقارن بين فئات سكانية تعيش في سياق اجتماعي مختلف تماماً. وقد لاحظنا في الفترة الحالية لجوء الكثيرين إلى إعطاء هذه الفجوة

تفسيراً ثالثاً هو «تخلف» الثقافة العربية والعلاقات الاجتماعية والعقلية، وهذا يعني رفع المسؤولية عن السياسة الإسرائيلية واللجوء إلى تفسير التخلف بالتخلف.

إن نتائج استمرار الفجوة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ستعتمد في المستقبل على تفسير أسبابها، وعلى عناصر ومتغيرات أُخرى نعرضها لاحقاً.

ثالثاً: الوضع السياسي
بعد انتخابات سنة ١٩٩٦

عرضنا في الفصلين السادس والسابع لتطور البنية السياسية للعرب في إسرائيل، وللتحولات التي حدثت في ردات فعلهم تجاه الأحداث والتطورات في البلد والمنطقة. وقد تبين لنا، في الفصل السابع، أن مواقف التيارات السياسية العربية تتصف بالانسجام والاتفاق في شأن القضايا الأساسية التي تطرحها في برامجها، وأن طروحاتها لا تخرج عن إطار الطروحات والمواقف التي تعبر الأحزاب اليسارية الإسرائيلية عنها.

لقد أدت التحولات السياسية في الأقلية العربية وفي فعالية التنظيمات السياسية، وكذلك التحولات التي شهدها النظام والمجتمع في إسرائيل إلى نتيجتين: الأُولى هي توسيع مساحة الحرية التي يتمتع العرب بها في النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي. والنتيجة الأُخرى هي انضمامهم إلى الخريطة السياسية في إسرائيل، وزيادة فعاليتهم واتصالاتهم بالتنظيمات السياسية

الإسرائيلية، واندماجهم في أنواع كثيرة من النشاط الاجتماعي والثقافي.

لكن هذه التطورات لم تمكنهم من إحداث تحول جوهري في مكانتهم الجماعية في الدولة؛ فتمثيل العرب في النخب السياسية والإدارية والمؤسسات الحكومية والعامة، وبصورة خاصة في مراكز القوة والنفوذ، غير ملموس على الإطلاق. أمّا قوتهم السياسية في الكنيست، فما زالت غير مستخدمة بالأسلوب والمستوى أنفسهما اللذين يميزان الأحزاب الصغيرة، ولا سيما أحزاب المتدينين.

إن عجز العمل السياسي العربي عن إحداث تحولات جوهرية يظهر في عدم استغلال أفضل فرصة سنحت للقوى السياسية العربية منذ قيام الدولة. فقد شكلت هذه القوى الكتلة المانعة التي مكّنت من قيام حكومة العمل - ميرتس في فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦. لكن الإنجازات التي حققتها هذه القوى كانت ضئيلة جداً، إذ اقتصرت على إضافات طفيفة في ميزانيات السلطات المحلية، وعلى تمويل بعض المؤسسات، وعلى قرار مساواة مخصصات الأولاد.

وقد كشفت هذه الفترة بالذات عن ضعف الأقلية العربية سياسياً. فاليمين الإسرائيلي ادعى عدم شرعية الاستناد إلى أصوات العرب في الكنيست في القضايا المهمة والحاسمة في حياة الدولة. أمّا اليسار الإسرائيلي، فقد وقف موقف الدفاع عن النفس؛ موقف الخجل والاعتذار عن اضطراره إلى التعاون مع القوى السياسية العربية للبقاء في سدة الحكم. وكان أكثر وضوحاً

في محاولته تجنب العودة إلى الموقف نفسه والاضطرار إلى دعم الأصوات العربية في انتخابات الكنيست الرابع عشر.

يُظهر موقف اليسار من المشاركة السياسية مع العرب أن بينه وبين الأحزاب اليمينية اتفاقاً ضمنياً يقضي بوجوب توفر أكثرية يهودية في القضايا التي تمس صبغة الدولة والأمن والسلام.

وعلى الرغم من وضوح هذه الحقائق، فقد استمرت القوى السياسية العربية في محاولاتها الحثيثة لإثبات انضمامها إلى الخريطة السياسية، وذلك عن طريق دعمها غير المشروط لأحد المعسكرين المتنافسين داخل الأكثرية اليهودية. ويؤكد هذا الموقف، على الرغم من التجارب السابقة، قبول هذه القوى بنموذج الديمقراطية المنقوصة، وبيهودية الدولة والولاء لها في مقابل الحصول على بعض الحقوق، أو إعطاء النخب العربية بعض الموارد الإضافية.

وتوضحت هذه التوجهات قبيل انتخابات الكنيست الرابع عشر أكثر من أي وقت مضى؛ إذ كشفت هذه الانتخابات عن وضع التنظيم والفكر السياسي وتبينت سماته التالية:

أ) تشرذُم الأقلية العربية على أساس المصالح الشخصية والفئوية، وهيمنة الولاءات العائلية والطائفية والجهوية.

ب) ضعف تنظيم الأقلية العربية الداخلي بسبب استناده إلى الولاءات المذكورة أعلاه.

ج) اندفاع جميع التيارات نحو الأسرلة والاندماج في النظام الإسرائيلي إلى درجة استعداد بعض القوائم لدعم حكومة يمينية.

د) تمثيل القوائم والأحزاب السياسية لتيارات اجتماعية

لا تيارات سياسية ـ أيديولوجية.

هـ) توجّه النخب السياسية إلى خدمة مصلحتها في بقاء الأقلية العربية على هامش النظام والمجتمع، وممارسة دور الوساطة، من دون تحقيق إنجازات جماعية ملموسة.

تفسر هذه السمات كثيراً من المظاهر والتطورات في فترة ما قبل الانتخابات، كما تفسر نتائج التصويت في القطاع العربي. وقد أدت النتائج العامة للانتخابات إلى تعميق ضعف الأقلية العربية؛ فالوضع في الكنيست عاد إلى ما كان عليه قبل سنة ١٩٩٢، على الرغم من زيادة عدد الأعضاء العرب فيه، وأصبح متعذراً على القوى السياسية العربية ممارسة الضغوط لتحقيق إنجازات جماعية مهمة.

إن نتائج الانتخابات لا تغير كثيراً في وضع العرب، فيما يتعلق بنوع الحقوق التي يمكن أن يمارسوها أو نوع الإنجازات التي يمكن أن يحققوها في الأعوام المقبلة. ذلك بأن الخريطة السياسية في إسرائيل والتوازن الدقيق بين اليمين واليسار يبقيان مجالاً واسعاً واحتمالاً قوياً لاستمرار السياسة التي انتهجتها حكومة العمل ـ ميرتس في الأعوام الأربعة الماضية. فحزب الليكود وأحزاب اليمين الأُخرى لم تتنكر في الماضي لحقوق المواطنين العرب الفردية، النابعة من مجرد حصولهم على المواطَنة الإسرائيلية. كما أن برامج هذه الأحزاب وبرنامج الحكومة الحالية تؤكد هذه الحقوق. إضافة إلى ذلك، ليس في الإمكان تجاهل حقيقة أن حكومة الليكود اليمينية وحكومات الوحدة الوطنية في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٩٢ لم تتنكر للحقوق الفردية، ولم تكن سبباً لتدهور مكانة الأقلية العربية سياسياً

واقتصادياً. كما أن سياسة حكومة العمل ـ ميرتس تجاه مسألة إضافة الميزانيات وتمويل المؤسسات لم تعبّر عن تحول جوهري في الموقف من العرب بقدر ما مثلت إضافات كمية في هذا المجال. ولم تكن هذه السياسة جديدة، وإنما كانت استمراراً للسياسة التي بدأ وزير الداخلية الأسبق، آرييه درعي، تنفيذها منذ سنة ١٩٩٠. أمّا بالنسبة إلى المستقبل، فهناك مؤشرات كافية إلى أن هذه السياسة ستستمر، وقد تتعزز أكثر من السابق. إذ أعلن أكثر من ممثل رسمي للحزب الحاكم أن هدف الحزب سيكون الحصول على ما لا يقل عن ٢٠٪ ـ ٣٠٪ من الأصوات العربية في الانتخابات المقبلة التي ستجرى سنة ٢٠٠٠. ويعني تحقيق هذا الهدف، بوضوح، توظيف الأموال وتقديم الهبات ومنح الوظائف الرمزية ثمناً للأصوات العربية.

إذا تحقق هذا التصور، وهو احتمال كبير جداً، فإن تأثير نتائج الانتخابات الأخيرة في العرب في إسرائيل سيكون بسبب التحول في سياسة الحكومة إزاء موضوع تنفيذ الاتفاقات مع الفلسطينيين، واحتمالات حدوث صدامات عنيفة بين فترة وأُخرى، وتعثر التوصل إلى الاتفاق بشأن الحل النهائي.

رابعاً: علاقات الأكثرية بالأقلية

كانت ردات فعل الأقلية العربية في إسرائيل ونوعية فعالياتهم السياسية، وما زالت، تتأثر بنوعية العلاقة بالإسرائيليين في الحياة اليومية. وعلى الرغم من بعض التحولات التي حدثت في هذه

العلاقة، كما سنبين لاحقاً، فإنها ما زالت تتصف بوجود خلافات عميقة على صعيد القضايا الرئيسية، وبممارسة أنواع كثيرة من التمييز على المستوى الشعبي. ويمكننا اختصار الخلافات الرئيسية بالنقاط التالية:

أ) يحمل كل طرف من الطرفين العربي واليهودي آراء ومواقف نمطية سلبية تجاه الطرف الآخر. وهناك تحفظ واضح تجاه أنواع معينة من العلاقات. وبصورة عامة، تتميز مواقف الأفراد في الأكثرية اليهودية بأنها أكثر سلبية، وليس بين الطرفين توازن في التحفظ من العلاقات الشخصية أو السكن المشترك، وغير ذلك.[٦]

وتتعزز هذه المواقف المتحفظة بترسخ عدم ثقة طرف بالطرف الآخر. فاليهود يشكّون في نيات العرب، وما زال جزء كبير بينهم يعتبرهم طابوراً خامساً وخطراً على كيان الدولة.[٧] كذلك، فإن العرب لا يثقون بالدولة وأجهزتها، ويعتبرون اليهود

(٦) تؤكد دراسات الباحث سامي سموحا (جامعة حيفا)، المتكررة منذ أواسط السبعينات، رسوخ المواقف النمطية السلبية لدى كل طرف إزاء الطرف الآخر، وخصوصاً في الجانب اليهودي. وقد وجد النتائج نفسها في استطلاع أجراه سنة ١٩٩٥. أنظر: سامي سموحا، «نموذج الديمقراطية الإثنية»، في «علاقات اليهود والعرب في إسرائيل»، ملخص ورشة باحثين، تحرير ساره أوستكي ـ لازر (غفعات حبيبة: معهد دراسة السلام، ١٩٩٦)، ص ٢١ ـ ٢٥.

(٧) تظهر دراسة حديثة للباحثة شولاميت ليفي أن الإسرائيليين أصبحوا في التسعينات أكثر تطرفاً في عدم ثقتهم بالآخرين، وبالعرب بصورة خاصة؛ فقد تبين أن ٨٤٪ منهم يعتقدون أن جميع العرب «لاساميّون»، أي أنهم معادون لليهود. والدراسة نشرها مركز نيدل ششون لدراسة اللاسامية، جامعة تل أبيب.

عنصريين. وعلى هذا الأساس، يلاحَظ أن التمييز المتبع ضد العرب على المستوى الرسمي يلقى دعماً شعبياً من أغلبية اليهود، ويشكل قدوة للتميز على المستوى الشعبي.

ب) ما زالت الخلافات بين الطرفين عميقة جداً بشأن القضايا الأساسية والمبدئية، وخصوصاً قضيتي الطابع اليهودي للدولة والحل النهائي للقضية الفلسطينية. فالأغلبية العظمى من اليهود ترفض حتى مجرد التفكير في إمكان تغيير طابع الدولة وما يترتب عليه من تغييرات رمزية وعملية.(٨) كما أن هذه الأغلبية ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية، ولا توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً كاملاً، وترفض إزالة المستعمرات نهائياً وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض. أمّا الأقلية العربية، فتدعم مواقف معاكسة تماماً في هذه القضايا كافة.

ج) هناك خلاف عميق بشأن طبيعة نظام الحكم في إسرائيل. فالأكثرية اليهودية ترفض رفضاً باتاً تطبيق نظام ديمقراطي ليبرالي (المساواة الكاملة على أساس فردي)، أو تطبيق نظام ديمقراطي اتحادي (يعترف بحقوق جماعية لكل طرف)، وتصر على كون الدولة دولة يهودية بما يترتب على هذا التعريف من منح اليهود امتيازات خاصة.(٩)

(٨) تؤكد نتائج الأبحاث الحديثة بشأن الموضوع المواقف نفسها مرة أُخرى. راجع دراسة سموحا المذكورة سابقاً، وكذلك دراسة رمزي سليمان في المصدر نفسه.

(٩) نشر كثير من الاستطلاعات التي تظهر أن الأكثرية اليهودية تدعم النظام الديمقراطي، لكنها تصر على تحديد الديمقراطية للمواطنين العرب. وكان آخر استطلاع ما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٢٢/١٠/١٩٩٦.

إضافة إلى هذه الخلافات العميقة بشأن القضايا المبدئية، لا بد من الإشارة إلى أن تحولات معينة حدثت لدى الطرفين بمرور الوقت؛ فالجانب اليهودي يميز في التعامل بين مواطني إسرائيل العرب وبقية الفلسطينيين والعرب. وهناك أغلبية كبيرة بين اليهود تسلم بوجود الأقلية العربية في الدولة، وتؤمن بحق هذه الأقلية في التميز ثقافياً ودينياً وقومياً. كذلك، فالأغلبية أصبحت تبدي تقبّلاً للفرد العربي على المستوى الشخصي، وتعامله على أساس براغماتي، وتوافق على منحه حقوق المواطَنة ما دامت هذه الحقوق لا تؤثر في صبغة الدولة ولا تتحول إلى حقوق جماعية.

من جهة أُخرى، فإن الأقلية العربية، على الرغم من مواقفها المعاكسة للمواقف المذكورة، تعترف بالدولة وبحقها في الوجود، وتتعامل على أسس براغماتية في جميع القضايا، وتطرحها ضمن إطار ما يسمح القانون الإسرائيلي به. كذلك لا يمكن تجاهل التقارب الذي حدث بين الطرفين في كثير من القيم الاجتماعية وأساليب الحياة ومعايير السلوك والتعامل، التي مكّنت من إقامة علاقات شخصية وثيقة وتعاون في كثير من المجالات؛ وهو ما يخفف من حدة الخلافات، ويؤدي إلى تجاهلها أو عدم طرحها باستمرار.(١٠)

لقد أثرت عملية السلام في هذه العلاقات، وغيّرت بعض المفاهيم السائدة. إذ يلاحَظ في كثير من المجالات أن الطرفين

(١٠) أنظر دراستنا بشأن هذا الموضوع: عزيز حيدر، «أثر التفاعل الثقافي على الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين في إسرائيل»، «دراسات عربية»، عدد ١ ـ ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٤٣ ـ ٦٣.

أصبحا أكثر انفتاحاً وأكثر استعداداً لإقامة علاقات على المستوى الشخصي. وقد لاحظنا أن الطرف العربي اندفع أكثر من السابق في عملية الاندماج ضمن الشروط والمواصفات التي وضعتها الأكثرية اليهودية. لكن هذا الطرف تأثر في الأوضاع الجديدة إلى حد كبير فيما يتعلق بقضية قبوله بالواقع المفروض عليه ورؤية الجوانب الإيجابية فيه. فقد أصبح يرى في هذا الواقع «نعمة»، مقارنةً بالواقع السياسي والاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية والدول العربية. فهو يرى نفسه يعيش أوضاعاً اقتصادية أفضل كثيراً من أوضاع الفلسطينيين الآخرين، و «يتباهى» بالحريات الديمقراطية التي يتمتع بها في إسرائيل. ولا شك في أن هذه الرؤية الجديدة للواقع الإسرائيلي تخفف من حدة مواقف الأقلية العربية، وتؤثر إلى حد كبير في سلوكياتها في المستقبل.[١١]

أمّا فيما يتعلق بالطرف اليهودي، فقد أدت عملية السلام إلى تعميق التطرف في قضية صبغة الدولة. فمن جهة، تشعر الأكثرية اليهودية بأنها قدمت تنازلات سياسية للفلسطينيين، ومن حقها الاحتفاظ بهذه الصبغة المميزة. وباتت، من جهة أُخرى، تشعر بخطر زيادة اندماج الأقلية العربية واحتمالات اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، إذ ترى أن ذلك يفقد الدولة ميزتها، التي تشكل حجر الأساس في تبرير مجرد وجودها. وقد برز هذا التحول بصورة صريحة وواضحة في انتخابات الكنيست الأخيرة،

(١١) أنظر التحليل المفصل بشأن قضية صبغة الدولة في: ميرون بنفنيستي، «من يخاف من الثنائية القومية؟»، «هآرتس»، ١٦/٨/١٩٩٦.

كما بيّنا سابقاً. ومن البديهي أن تؤثر هذه المواقف في العلاقات بالأقلية العربية في المستقبل، وأن تقف بالمرصاد لكل تحرك جماعي يأتي العرب به ولأية محاولة للمسّ بالطابع اليهودي للدولة، وحتى اتخاذ إجراءات لإضعافهم سياسياً، وعدم منحهم الفرصة للتطور الاقتصادي والإقلال من أهمية وزنهم الديموغرافي، وقطع التواصل الجغرافي بين تجمعاتهم السكانية.

خامساً: تصورات للمستقبل

نخصص هذا الجزء لوضع تصورات للمسارات الممكنة في تطور أوضاع العرب في إسرائيل. طبعاً، ليس من السهل وضع مثل هذه التصورات في حالات التغير السريع، وخصوصاً أن البلد والمنطقة يمران بمرحلة تحول عميق، والأحداث السياسية تتلاحق بوتيرة سريعة، وإمكانات حدوث الانعطافات واردة. لكن يمكننا في جميع الأحوال أن نستنتج من دراستنا الحالية أن هناك ميزات معينة دائمة أو شبه دائمة في تطور أوضاع العرب في إسرائيل، وأن هناك توجهات عامة في السياسة والاقتصاد والأوضاع الاجتماعية تساهم جميعها في إمكان وضع تصورات ممكنة للمستقبل.

لقد عرضنا في الفصول السابقة وحللنا مسيرة التطور والتغير التي مر العرب في إسرائيل بها في جميع المجالات. وشمل التحليل الذي قدمناه مجمل العمليات التي نقلت هذا الجزء من الشعب الفلسطيني نقلاً كلياً وشاملاً من مجتمع فلاحي، يتكون

من جماعات تعيش في تجمعات وقرى مبعثرة وغير متطورة ويسوده الجهل (تدني مستوى التعليم) وأنماط التنظيم التقليدية القائمة على علاقة الدم، ويفتقر إلى معظم أنواع المؤسسات والخدمات، بلا قيادة سياسية ولا مركز مدني، إلى مجتمع جديد في جميع المجالات المذكورة. فهو مجتمع مختلف في مستوى حياته، وفي أنواع أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي أنماط الفكر السائدة فيه، وفي أساليب التنظيم. وقد حللنا مسيرة التحول والانتقال من نمط اجتماعي إلى نمط جديد من خلال أنماط الحركة الذاتية وردات الفعل، الفردية والجماعية، تجاه الواقع المستجد في إثر قيام دولة إسرائيل. وأوضحنا في دراستنا أن أنماط ردات الفعل والحركة نفسها مرت بعملية تحول بفعل تراكم نتائجها وآثارها فجعلت هذا المجتمع يعيش عملية دائمة من التغير وبلورة أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات ومأسستها.

إن هذا التحليل الكلي والشامل لمسيرة التغير يساهم في فهم الواقع الخاص الذي يعيشه العرب في إسرائيل وأنماط تفاعلهم مع هذا الواقع. ولذلك، فهو يشكل قاعدة لتصوراتنا على صعيد أنماط التفاعل المتوقعة والممكنة مع الأحداث والتطورات الجارية على مستوى المنطقة والمجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، في الحاضر والمستقبل.

إن الحدث الأساسي الذي يعنينا في هذه الدراسة هو العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين. وهدفنا هو تحليل وفهم ردات فعل الأقلية العربية في إسرائيل إزاء هذا الحدث، وتفاعلها معه،

ومستقبلها في ظله. ولتسهيل ذلك، قدمنا عرضاً مختصراً لأوضاع العرب في إسرائيل، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلاقاتهم بالدولة وبالأكثرية اليهودية كما تبلورت بعد خمسة قرون من العيش في إسرائيل، أي حتى نهاية سنة ١٩٩٦. وقد أوضح هذا العرض تأثير العملية السلمية في جميع هذه الأوضاع، والبصمات التي تطبعها على مجمل علاقاتهم بالأطراف المعنية، وأنماط السلوك التي نجمت عنها. وبهذا، فإن الأجزاء السابقة من هذا الفصل تشكل أساساً لفهم تفاعل العرب في إسرائيل مع العملية السلمية، ونتائج هذا التفاعل وآثاره في أنماط ردات الفعل، والتفاعل مع التطورات السياسية في المستقبل.

بناءً على تحليلنا السابق، يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات، التي تشكل أساساً مهماً لتوقعات يمكن أن تتحقق في المستقبل، وأساساً لبعض الافتراضات التي نبني تصوراتنا عليها:

أ) الوضع السياسي والقضية الفلسطينية

١ ـ دخلت العملية السلمية مرحلة جديدة بعد انتخابات الكنيست الرابع عشر وصعود اليمين إلى سدة الحكم في إسرائيل. وتتصف هذه المرحلة بغموض مسار المفاوضات واتجاهها ومستقبلها. لكننا نفترض، بناءً على التطورات التي حدثت حتى الآن وعلى الأوضاع الدولية المحيطة بعملية السلام، أن هذه العملية ستستمر بوتيرة بطيئة، وستنتابها الأزمات، وقد يقع بعض الصدامات العنيفة. أمّا الوضع النهائي، فإن تفصيلاته

ومضامينه أصبحت أكثر غموضاً مما كانت عليه حتى إجراء الانتخابات، ولن يتم تحقيقه قبل مرور فترة طويلة.

٢ ـ إن استمرار العملية السلمية يمكن أن يحدث أزمات سياسية داخلية في إسرائيل، وخصوصاً بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي. وقد تفرض هذه الأزمات تقديم موعد انتخابات الكنيست، أو إقامة حكومة وحدة وطنية في إسرائيل.

٣ ـ إن انفتاح الدول العربية على إسرائيل وتطور علاقاتها بها، قد يكونان موازيين في تقدمهما للتقدم في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن هذا الارتباط بين المسارين ليس مؤكداً. وقد تحدث تحولات معينة في سياسة بعض الأنظمة العربية، إذا اقتضت مصالحها ذلك، بحيث تستمر علاقاتها بإسرائيل على مستويات مختلفة في الأوضاع كافة.

٤ ـ إن العملية السلمية، في مجملها، وتفصيلات الاتفاقات مع الفلسطينيين، وانفتاح الدول العربية على إسرائيل، كل ذلك لا يؤثر في مكانة العرب في إسرائيل بصورة مباشرة، ولا علاقة له بتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس فقد ألحق حتى الآن أضراراً بمصالحهم الاقتصادية بسبب نقل المصانع من المناطق العربية إلى مصر والأردن. لهذا، فإن طبيعة العملية السلمية ووتيرتها لن تغيرا من الاتجاه العام في الأقلية العربية نحو الاندماج في النظام الإسرائيلي. وفي جميع الأحوال، فإن ردات فعل العرب في إسرائيل تجاه تطور مسيرة السلام لن تتجاوز، في جميع الأحوال، حدود التصريحات والتضامن والفعاليات المؤيدة ضمن نطاق القانون الإسرائيلي.

ب) العلاقة بالفلسطينيين والسلطة الفلسطينية

١ ـ يعتبر العرب في إسرائيل أن القضية الفلسطينية حُلت على الرغم من العراقيل والعقبات، لكن المهم أن هؤلاء يرون في جميع الحالات أن مصيرهم السياسي حُسم، وأنهم سيبقون مواطنين في دولة إسرائيل.

٢ ـ يعتبر العرب في إسرائيل أن انتماءهم إلى الشعب الفلسطيني لا يعني، بالضرورة، أن يلتزموا المواقف والسلوكيات نفسها التي يلتزمها سائر الفلسطينيين في أماكن أُخرى. وهم يفسرون التزامهم المختلف بوضعهم الخاص الناجم عن كونهم مواطنين في إسرائيل. ولذلك، فإن التزاماتهم السلوكية وأساليب التضامن والدعم والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني تبقى ضمن حدود ما يسمح القانون الإسرائيلي به، وتعدي هذه الحدود يعرض وجودهم الجماعي للخطر.

٣ ـ إن حل القضية الفلسطينية وقيام دولة مستقلة للشعب الفلسطيني لا يؤثران في الأوضاع المعيشية للعرب في إسرائيل ولا في مكانتهم في الدولة؛ فهذا يرتبط بعلاقاتهم بدولة إسرائيل، وبعلاقاتهم بالأكثرية اليهودية.

٤ ـ إن العرب في إسرائيل لا يعتبرون أنماط العلاقات والتنظيم الاجتماعي والسياسي السائدة في المجتمع الفلسطيني قدوة تحتذى لتحقيق التطور وبناء مجتمع حديث قادر على مواجهة التحديات وتحصيل الحقوق. وترى الأغلبية أن هذه الأنماط تمثل السلبية وأسباب الفشل. وفي المقابل، تعبّر الأقلية،

بمناسبة أو من دون مناسبة، عن انبهارها بالنجاح الذي حققه الإسرائيليون في جميع المجالات، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي.

٥ ـ يعتبر العرب في إسرائيل أن النظام السياسي الفلسطيني، الذي بدأ يتبلور وبدأت ملامحه تتضح، لا يختلف جوهرياً عن الأنظمة العربية في قضايا أساسية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير. لذلك، تلاحَظ في كل مناسبة مؤشرات إلى تبلور مواقف سلبية من النظام تنعكس على وجهة نظرهم في القضية الفلسطينية بأكملها، فتبدل شعور الأكثرية من الإحساس بالمشاركة إلى الإحساس بأنها عبء.

ويلاحظ المراقب أن فئات كبيرة من العرب في إسرائيل تعبّر عن عدم رضاها، وحتى عن غضبها على النظام الفلسطيني لكونه أجبرها على الاعتراف بديمقراطية دولة إسرائيل وبأنها تعيش في نعيم.

٦ ـ قد يؤدي مجمل المواقف والعلاقات المذكورة أعلاه بجزء من العرب في إسرائيل إلى التضحية بالقضايا السياسية، وتبنّي مواقف غير مؤازرة للفلسطينيين في سبيل تحقيق مصالح شخصية عن طريق دعم سياسات إسرائيلية معينة. ومما يعزز هذا الإمكان تغير الحزب الحاكم في إسرائيل. لكن بعض المؤشرات إلى مثل هذا التوجه يمكن ملاحظته منذ اليوم؛ ففي أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، نقل بعض الصحف عن عوزي برعام، الوزير السابق في حكومة العمل وأحد المرشحين لقيادة الحزب، أنه يشعر بالحرج والدهشة إزاء التحول السياسي الذي مر به العرب

في إسرائيل. وقد صرح أن عرباً كثيرين طالبوه بالتنازل عن ترشيح نفسه لقيادة الحزب ودعم إيهود براك، وأن بعض أعضاء الكنيست العرب، الذين يمثلون أحزاباً عربية، مارس عليه ضغطاً شديداً لضمان نجاح الحزب في الانتخابات المقبلة. ومن المعروف أن براك يعتبر من «الصقور» بمواقفه السياسية والأمنية، قياساً بمواقف عوزي برعام والجناح «الحمائمي» في حزب العمل.

ج) علاقات العرب بالدولة وبالأكثرية اليهودية

١ ـ إن الخلافات بين العرب واليهود في إسرائيل خلافات جوهرية وعميقة، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية صبغة الدولة وهويتها اليهودية. لذلك، فإن إمكان حدوث تغير جوهري في مكانة العرب القانونية والفعلية غير وارد في الوقت الحاضر، وهناك مؤشرات كافية إلى تطرف مواقف الأكثرية اليهودية. فتقدم عملية السلام يقوي معارضة الإسرائيليين لدمج العرب في حياة الدولة دمجاً كاملاً. ومن الممكن أن يؤدي قيام دولة فلسطينية إلى تعزيز المواقف المطالِبة بنقل العرب إليها، أو على الأقل مطالبة العرب الذين يعبّرون عن احتجاجهم على سوء أوضاعهم، وعلى سياسة التمييز ضدهم، بالانتقال إلى الدولة الفلسطينية.

٢ ـ على الرغم من حدوث تحول واضح في درجة انفتاح جزء من الإسرائيليين على العرب وزيادة استعدادهم لإقامة علاقات شخصية والدخول في شراكات ومعاملات اقتصادية معهم، فإن الأغلبية العظمى تصر على المحافظة على صبغة الدولة

والامتيازات المترتبة عليها، وتعارض بشدة منح الأقلية العربية أية حقوق جماعية.

٣ ـ هناك بوادر ومؤشرات كافية ومدعومة بالمنطق السياسي، تدل على أن توجه اليمين الحاكم في إسرائيل وسياسته تجاه العرب سيتسمان بالبراغماتية لتجنيد أصوات عربية ضماناً لنجاحه في الانتخابات المقبلة. ويتعزز هذا الافتراض بفعل توقع خسارة مرشح حزب الليكود لجزء من الدعم الذي حصل عليه من مصوتي الأحزاب اليمينية المتطرفة، وخصوصاً الأحزاب الدينية، في حال استمراره في عملية السلام. وفي هذه الحالة، سيشتد التنافس في شأن الأصوات العربية، فيرفع ثمنها، ويمنح عملية الاندماج دفعة قوية وأبعاداً جديدة.

٤ ـ على الرغم من مطالبة الأحزاب العربية بتغيير صبغة الدولة وبالحقوق الجماعية، فإن نزعة المهادنة والبراغماتية تهيمن على سلوك هذه الأحزاب وعلى سلوك الجمهور العربي. فالمطالب الجماعية ما زالت في طور الشعارات السياسية، ولم تتحول إلى نقاط احتكاك ومواجهة مع الدولة والأكثرية اليهودية. ومن المهم أن نكرر أن الأحزاب العربية كانت، وما زالت حريصة على تفادي حدوث مواجهة، وعلى قصر نشاطها ومطالبتها على الأساليب والوسائل التي يتيحها القانون.

٥ ـ إن الميل إلى المهادنة والفعالية في إطار القانون لا يميّز الأحزاب العربية فحسب، بل إنه ينطبق أيضاً على الجمهور العربي ككل. وقد تعزز هذا الميل على نحو بارز بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا سيما بعد بداية

تطبيق الاتفاق في الواقع؛ فالعرب في إسرائيل يعون التمييز اللاحق بهم والفجوة الكبيرة بينهم وبين الأكثرية اليهودية، إلا إن مقارنة أوضاعهم الاقتصادية، وحتى السياسية، بأوضاع بقية الفلسطينيين تقوي الميل إلى القبول بالواقع، ومهادنة الدولة، وخفض نغمة الاحتجاج والمطالبة بالمساواة. وقد أصبحت هذه المطالبة مقصورة إلى حد بعيد على برامج القيادات السياسية وأنشطتها، في الوقت الذي يبدي الجمهور عزوفاً واضحاً عن المشاركة في هذه البرامج والأنشطة.

٦ ـ إن علاقات العرب بالأكثرية اليهودية وبالدولة تتسم بعدم التوازن؛ فالعرب لا يملكون اقتصاداً منفرداً، ووضعهم لا يوفر أدنى حدود الاستقلالية، وهم لا يملكون مقومات التطور الذاتي ولا شبكة خدمات خاصة بهم. فتبعيتهم للدولة والقطاع اليهودي شبه كاملة، سواء في مجال فرص العمل أو في مجال توفير الحاجات والمنتوجات الأساسية. لذلك، فإن معظم شرائح المجتمع يعتمد على العمل في القطاع اليهودي، أو على توفير الموارد للمؤسسات المحلية في المحافظة على مستوى الحياة وتحسينه، والطموح إلى الحراك الاقتصادي والاجتماعي. وتساهم هذه التبعية في تحديد أنواع ردات الفعل إزاء التطورات السياسية المحتملة، وفي توجيه مضامين الفعاليات ونغمتها وشدتها ومجال العلاقة بالدولة.

٧ ـ حدث في العقد الأخير، وخصوصاً في الأعوام الأربعة الماضية، تطور ملحوظ في علاقة الأقلية العربية بالمركز السياسي الإسرائيلي وبمختلف مؤسسات الدولة. فالعرب يستطيعون حالياً

النفاذ إلى مواقع اتخاذ القرار بسهولة نسبية، مقارنة بما كان الوضع عليه فيما مضى، وفي وسعهم إيصال مطالبهم، بل تحقيق بعضها بواسطة العلاقات الشخصية والمؤسسية. كما أن الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية في البلد وتوجيه النقد والاحتجاج، والتعبير عن الرأي، كل هذا أصبح متاحاً إلى حد بعيد.

ويؤدي هذا التطور إلى شعور متعاظم بإمكان التأثير من داخل النظام، وتحصيل الحقوق، وحل المشكلات. وهذا الإمكان يساهم بدوره في تحديد أنماط العمل السياسي، ولا سيما نمط قصور الفعالية على النخبة السياسية في القطاع العربي.

د) الأوضاع الداخلية للأقلية العربية

١ ـ تنتمي الأغلبية العظمى من العرب في إسرائيل إلى شرائح ذات مستوى معيشي متوسط بمعايير البناء الطبقي للأقلية العربية. وفي رأس الهرم الاجتماعي ـ الاقتصادي شريحة صغيرة، مكونة من رجال الأعمال والمقاولين والأكاديميين وأصحاب المهن الحرة والسياسيين، تتمتع بمستوى حياة عال نسبياً. أمّا في قاعدة الهرم، فهناك شرائح كبيرة تعاني ضائقة معينة، وبينها مجموعات تعاني ضائقة متعددة الأبعاد. لكن نسبة المعدومين اقتصادياً ضئيلة جداً، وهم الشريحة التي تعتمد في معيشتها على مخصصات الضمان الاجتماعي.

لقد أدى تبلور هذا البناء، نتيجة الفرز الاقتصادي ـ الاجتماعي المستمر منذ نحو عقدين، إلى اختلاف في المصالح

الاقتصادية التي تنعكس في المواقف السياسية. لكن التطورات السياسية التي حدثت في الأعوام الأخيرة قربت هذه المواقف، وأوجدت بين جميع الشرائح قاسماً مشتركاً هو مصلحتها القوية في الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما في ضوء غياب بدائل أُخرى. وتتفق هذه الشرائح على ضرورة التوصل إلى حل القضية الفلسطينية، بغض النظر عن مضمون هذا الحل.

٢ ـ أدت بدايات الخصخصة في الاقتصاد الإسرائيلي وفي أنواع معينة من الخدمات، منذ أكثر من عقد من الزمن، إلى تطور الشعور بالانفراج وتحسن الأوضاع الاقتصادية والخدمات. فهذه العملية أوجدت مجالات جديدة للعمل وفرصاً لمنافسة العمال اليهود، وأتاحت الحصول على بعض أنواع الخدمات بسهولة وسرعة، مقارنة بالماضي. ويُضاف إلى ذلك أن أعمال التطوير التي جرت في القرى والمدن العربية في الأعوام السابقة، ومشاريع التطوير والبناء القطرية، فسحت للمقاولين ورجال الأعمال مجالاً لتنفيذ جزء من هذه المشاريع.

وساهمت هذه التطورات في تعزيز الميل إلى القبول بالوضع القائم، بل تجميله عند مقابلته بأوضاع الفلسطينيين وأوضاع الشعوب العربية، وهي تقلل إمكانات نشوء حركة احتجاج شعبية واسعة بفعل الفجوة الكبيرة بين أوضاع العرب وأوضاع الأكثرية اليهودية.

٣ ـ إن الفجوة بين التطور الفردي والتطور الجماعي مستمرة في التوسع؛ وهي ترسخ الشعور بالفشل الجماعي، والبحث عن حلول فردية لمشكلات النقص في الخدمات، والبحث عن فرص

أفضل. لذلك، فإنها تزيد في هيمنة النشاط الفردي في الاقتصاد والسياسة والثقافة بحثاً عن قنوات حراك، وفي الحث على الاندماج الفردي في النظام والمجتمع الإسرائيليين. لكن النظام والمجتمع في إسرائيل لا يوفران الفرص لجميع الباحثين عن فرص تحقيق طموحاتهم المهنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أن المجتمع العربي لا يوفر لمعظم هؤلاء فرصاً ملائمة لطموحاتهم. لذلك، يلاحَظ أن ثمة فئات، ولا سيما فئة المتعلمين، دائمة التذمر والتعبير عن شعورها بالإحباط والنقمة على الأوضاع السائدة. وهذه الفئات توجه النقد إلى سياسة التمييز ضد الأقلية العربية عامة، لكن الأعوام الأخيرة شهدت تحول الكثيرين إلى توجيه النقد إلى القيادات العربية والمجتمع العربي.

٤ ـ شاع في الأعوام الأخيرة تعبير غير منظم عن الإحباط إزاء الوضع السياسي العام، وعن عجز العمل الجماعي في الأقلية العربية عن إحداث تحولات ملموسة في وضعها ومكانتها في الدولة. أمّا التأييد الواسع للعملية السلمية، فقد أصبح يعني، إلى حد بعيد، التخلص من أعباء القضية القومية، وإزالة العراقيل والحواجز من أمام الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، والتفرغ للقضايا الشخصية. لذلك، يمكن ملاحظة ظاهرة فك الارتباط بين ما يجري على الساحة الفلسطينية والعربية وبين النشاط السياسي والاجتماعي، وقصور مساهمة الأقلية العربية على التصويت في الانتخابات، ودعم الجماعات التي تؤيد عملية السلام، شرط ألا يتناقض ذلك مع المصالح الشخصية في الاندماج.

٥ ـ ظهرت في الأعوام الخمسة الماضية توجهات واضحة،

لكنها غير منظمة، تدعو إلى توجيه العمل السياسي والاجتماعي وتركيزه على تطوير المجتمع العربي في إسرائيل ذاتياً. ويلاحظ حتى الآن أن اهتمام هذه الدعوة ينصب على إقامة المؤسسات الخدماتية والثقافية والتعليمية وتطويرها. وتقوم هذه الدعوة على أربعة أسس: ١) إن الأقلية العربية تملك من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من الاعتماد على الذات في تطوير المجتمع؛ ٢) إن الوقت حان، بعد حل القضية الفلسطينية، للاهتمام بالذات، ولا سيما أن هذا الحل لم يأخذ وجود العرب في إسرائيل ومصالحهم في الحسبان؛ ٣) إن الدعوة إلى البناء والتطوير الذاتي لا تشكل بديلاً من المطالبة بالحقوق والمساواة؛ ٤) إن في الإمكان الاعتماد على موارد أجنبية (أوروبية أو أميركية) للمساهمة في عملية التطوير والبناء.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدعوة بدأت تكتسب شكلاً عملياً بإقامة مؤسسات خدماتية وثقافية لا تشغل القضية السياسية حيزاً في برامجها، وأنشطتها وارتباطاتها الفلسطينية والعربية ضعيفة جداً، أو غير قائمة على الإطلاق.

٦ ـ ليس هناك اتفاق بين التيارات السياسية العربية، وكذلك داخل الجمهور العربي، بشأن الغايات البعيدة المدى ومكانة العرب الجماعية في الدولة. لكن هناك إجماعاً واضحاً على مسألة الاندماج وعلى أن الاندماج يخدم القضية الفلسطينية. وبما أن هذا الاندماج اندماج فردي، فهو يعني اتفاقاً مبطناً على هدف أن يكونوا إسرائيليين.

ليس هناك شك في أن الاندماج الفردي يتناقض مع مصلحة

القيادات السياسية التي تطالب، إضافة إلى ما تطالب به من مساواة على أساس فردي، بالاعتراف بتفرد الأقلية العربية ومنحها حقوقاً جماعية. فالعمل السياسي أدى حتى الآن إلى تقريب الأفراد من السلطة الإسرائيلية بواسطة منحهم مراكز ووظائف، وهو ما يعني عادة إهمال النشاط الجماعي من جانب هؤلاء الأفراد، والاندماج في الأحزاب السياسية اليهودية، على حساب النشاط في الأحزاب العربية. لذلك، فإن مصلحة القيادات السياسية العربية هي في بقاء الأقلية العربية على هامش النظام والمجتمع الإسرائيليين كي تستمر في القيام بدور الوساطة وملء الفراغ الناتج من الهامشية. وهي تحاول ضمان مصلحتها وقيامها بهذا الدور عن طريق المطالبة بالاعتراف بمكانة جماعية للعرب.

٧ ـ تعيش فئات واسعة من العرب في إسرائيل توتراً دائماً بسبب التناقضات الدائمة في طبيعة حياتها. فهناك الكثيرون الذين يرفضون التطورات السياسية الجارية، ويشعرون بالإحباط نتيجة العجز الجماعي عن مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. لكن هؤلاء لا يختلفون عن الآخرين سلوكاً يومياً واندفاعاً فردياً بحثاً عن الحراك في اتجاه مستوى معيشة أفضل ومراكز اجتماعية أعلى. كذلك، فإن المتحمسين للاندماج في إسرائيل يعانون التمييز الفردي والجماعي، ويشعرون بالتوتر الدائم القائم بين مواقفهم وأنشطتهم وبين الواقع.

٨ ـ تتمتع الأقلية العربية بمساحة واسعة نسبياً من حرية الحركة والفعالية في مجال التنظيم والعمل السياسي والاجتماعي والثقافي. وقد ازدادت فرص الحراك ومجالاته وقنواته من خلال

المؤسسات الإسرائيلية الحكومية وغير الحكومية، من جهة، وتوسعت إلى حد كبير، قياساً بالماضي، مساحة حرية الحركة والعمل داخل القطاع العربي نفسه، من جهة أُخرى. وهذا يعني أنه على الرغم مما تعانيه الأقلية العربية من ضعف، فإنها تزود النخب السياسية والأكاديمية والاجتماعية بقاعدة مستقلة للفعالية السياسية والاجتماعية والثقافية، وبمعزل عن سياسة المركز السياسي الإسرائيلي، وعلى الرغم من هذه السياسة.

٩ ـ يتصف بناء الأقلية العربية السياسي بضعف التنظيم الداخلي، وبهيمنة الانتماءات العائلية والطائفية والميول الجهوية. فالمصالح الفئوية والشخصية تهيمن في المستويات كافة، وتتقدم على المصالح والغايات الجماعية. لذلك، فإن التيارات السياسية هي في الحقيقة تيارات اجتماعية، وتبرز المصالح الشخصية لقياداتها في نشاطها وعلاقاتها. من هنا، فإن الصفة الغالبة هي التشرذم، لا التعددية التي تعكس تعدد الأفكار والسبل لتحقيق مصالح جماعية.

استناداً إلى الافتراضات والأسس السالفة، يمكننا أن نصوغ توقعاتنا بشأن التطورات المستقبلية في المديين القريب والمتوسط، على النحو التالي:

● تستمر حكومة الليكود الحالية في تنفيذ السياسات المعهودة تجاه الأقلية العربية، والتي تتمثل في زيادة الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية والمؤسسات الخدماتية، وخصوصاً في النصف الثاني من فترة حكم الليكود، أي ابتداءً من سنة

١٩٩٨، على اعتبار أنه سيكمل فترة الأعوام الأربعة في تشكيل الائتلاف الحكومي.

وتأخذ هذه السياسة في حسابها ضبط صرف الميزانيات لضمان عدم تطور قاعدة اقتصادية مستقلة في القطاع العربي، ولضمان استمرار تبعية هذا القطاع، ولعدم إحداث تغيير جذري في جوهر العلاقة بين الأكثرية والأقلية.

كما أن تطبيق هذه السياسة يتم بحسب الخطوط المعروفة، التي تهدف إلى تمزيق الأقلية العربية وشرذمتها. لذلك سيبرز التمييز بين القطاعات والمناطق والطوائف والتجمعات السكانية المختلفة.

● يستمر الارتفاع في مستوى الحياة ومراكمة الموارد الاقتصادية. ومن المتوقع تعميق اندماج العرب في الفعاليات الاقتصادية نتيجة استمرار عملية الانفتاح والخصخصة في الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك، يمكن أن نتوقع زيادة عدد المبادرين والمستثمرين ورجال الأعمال، وتوسع مجالات الاستثمار، وازدياد عدد الشراكات الاقتصادية مع رجال أعمال ومؤسسات يهودية.

إن هذه العملية تحمل في طياتها تعميق الفوارق، وزيادة حجم الفجوة بين مستوى التطور الفردي ومستوى التطور الجماعي. وهي مترافقة مع زيادة حدة التمايز بين الشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية في الأقلية العربية، وبروز التفاوت في مستوى الحياة ونوعيتها بين الشرائح العليا والدنيا.

● يستمر التوسع في الحريات الشخصية وتعميقها، وتعزيز القدرة على التعبير. كذلك، يتوقع ازدياد فرص التعبير بواسطة تعزيز العلاقات بوسائل الإعلام المختلفة، وانفتاح هذه الوسائل

على القضايا الخاصة بالأقلية العربية. وتستمر أيضاً عملية إنشاء وسائل الإعلام العربية وتقويتها، وستبرز في الفترة المقبلة بصورة خاصة، قياساً بالماضي، ظاهرة إنشاء محطات إذاعة وقنوات تلفزة باللغة العربية، وتعود ملكية جزء منها على الأقل إلى مستثمرين من الأقلية العربية.

● نتوقع، على مستوى التنظيم والعمل السياسي، التطورات التالية: ستستمر ظاهرة بروز العوامل والميزات الشخصية في التبلور. وتتأثر هذه العملية بأنماط العمل السياسي في الأحزاب الإسرائيلية، وطريقة الانتخابات الشخصية في معظم المؤسسات والتنظيمات السياسية وفي الحكم المحلي.

من الطبيعي أن يتأثر التنظيم السياسي بهذا التطور الحديث على الساحة الإسرائيلية، وأن يتأثر كذلك بأنماط العمل وأساليب التعبئة. فهذه جميعها ستتحول كي تلائم الوضع الجديد. لذلك، من المتوقع أن تهبط أهمية الطروحات الأيديولوجية والسياسية، وأن تبرز أكثر فأكثر أهمية العلاقات الشخصية والصفات الشخصية واستخدام وسائل الإعلام الإلكترونية.

وستؤدي هذه التطورات إلى ظهور أحزاب جديدة وقيادات جديدة، وإلى تسارع عمليات الانشقاق والتحالف. من هنا، فإننا نتوقع تفاقم التشرذم السياسي، والتغير السريع في الخريطة السياسية، وتعدد الأحزاب والقوائم والحركات السياسية. ونتيجة ذلك، فإن حدة الصراع بين التنظيمات والقيادات السياسية ستشتد، وسيكثر معها لجوء هذه التنظيمات والقيادات إلى البحث عن مصادر دعم مختلفة خارج الأقلية العربية، ولا سيما في البلاد

العربية والأحزاب الصهيونية.

● ستساهم التحولات السياسية، في المديين القريب والمتوسط، في تعميق مشاركة العرب في العملية السياسية في إسرائيل، كما ستساهم في تسريع عملية الاندماج والانخراط في الأحزاب الصهيونية. وستسلك هذه العملية اتجاهين: تعميق العلاقات بالأحزاب اليسارية وتعميق الاندماج فيها؛ توجه فئات أُخرى إلى دعم أحزاب اليمين، ولا سيما حزب الليكود. فالتنافس بين المعسكرين والتوازن بينهما سيدفعانهما إلى تجنيد أصوات في القطاع العربي، في مقابل تحقيق مطالب ومصالح فردية، وأحياناً مصالح جماعية محلية على مستوى التجمع السكني أو الطائفة أو القطاع السكاني.

● تستمر القيادات والحركات السياسية في رفع الشعارات نفسها وعرض البرامج الحالية نفسها، التي تُختصر بمطلبين رئيسيين: استمرار العملية السلمية وتطبيق الاتفاقات؛ المطالبة بالمساواة أو تحويل الدولة إلى دولة جميع مواطنيها على المستوى المدني. ومن الناحية العملية، يتركز النشاط على القضايا المحلية، وتستمر عملية نزع الصفة السياسية عن هذه القضايا وتأكيد صبغتها المدنية فقط.

من جانب آخر، يستمر بعض الحركات السياسية في المطالبة بمنح الأقلية العربية نوعاً من الإدارة الذاتية في الشؤون الثقافية والدينية وشؤون الأوقاف. إلا إن هذه المطالبة تبقى مجرد بنود في البرامج السياسية، من دون أن تتحول إلى موضوعات رئيسية في العمل السياسي والتعبئة.

● تشير التطورات المتعددة، وخصوصاً في مجال العمل السياسي، إلى أن ظاهرة اقتصار هذا العمل والنشاط على القيادات السياسية ستستمر. أمّا مشاركة الجمهور الواسع فتبقى، كما هي اليوم، ضئيلة وفي مناسبات محددة. وفي جميع الحالات، فإن هذه المشاركة تنحصر في الأساليب والنوعية التي يسمح القانون بها. لكن هذه الحالة لا تستثني ردات فعل واسعة، من جانب الجمهور، في شكل إضرابات أو تظاهرات في حال حدوث تطورات درامية على المستوى السياسي، وخصوصاً في حال وقوع صدامات عنيفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن جهة أُخرى، فإن تجارب الأعوام السابقة تبين أن أكثر الحالات التي يمكن أن تسبب ردات فعل واسعة، وحوادث عنيفة متفرقة أحياناً، هي الأحداث ذات الطابع الديني، مثل الاعتداء على الأماكن المقدسة.

● ستشهد الأعوام المقبلة توسع وتعمق الدعوة إلى الاعتماد على الذات وبناء المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية. ويمكن أن تكسب هذه العملية طابعاً تنظيمياً قطرياً، وأن تتحول إلى عملية أساسية في حياة الأقلية العربية، وأن تميز الأعوام المقبلة.

● هناك إمكان لعودة القضايا المتعلقة بعملية السلام وأوضاع الفلسطينيين إلى صدارة العمل السياسي. ويرتبط هذا الإمكان بمصالح القيادات السياسية العربية في إسرائيل، وبتسهيل عملية الاندماج الفردي في النظام الإسرائيلي. فعند شعور هذه القيادة بتسارع عملية الاندماج، ولا سيما الاندماج في الأحزاب

الصهيونية، التي يمكن أن تهدد مصالحها، من المتوقع أن تميل القيادة إلى التركيز على القضايا السياسية والانتماء الوطني والقومي. ويعني مثل هذا التطور تحول السياسة الإثنية، لدى النخبة السياسية، إلى هدف في حد ذاتها. ويمكن أن نرى خطوة في هذا الاتجاه فيما جرى في الفترة الأخيرة من تجديد للاهتمام بمسألة الانتماء القومي العربي.

سادساً: تصورات بديلة

إن هذه التصورات مرهونة باستمرار التطورات السياسية التي ذكرناها، ولا سيما باستمرار عملية السلام مع الفلسطينيين؛ وهي تصورات للأعوام القليلة المقبلة. لكن وتيرة التفاعلات الداخلية والعلاقات الخارجية يمكن أن تتغير للأسباب التالية:

- إذا حدثت صراعات شديدة بشأن الحكم في الكيان الفلسطيني، أو إذا قام نظام دكتاتوري قمعي، فإن وتيرة التفاعلات المذكورة ستصبح أسرع كثيراً، وستكتسب عملية الأسرلة أبعاداً أعمق، وخصوصاً بالمعنى السياسي والثقافي.
- إذا حدثت صراعات عنيفة بين السلطة الفلسطينية والحركات الإسلامية، ولا سيما «حماس»، فإن الصراعات ستشتد بين التيارات المختلفة في الحركة الإسلامية في إسرائيل، وقد تُستخدم وسائل عنيفة في الصراع (كانت هذه الصراعات سبباً مهماً لانشقاق الحركة الإسلامية عقب العمليات الانتحارية).
- إن تسريع عملية اندماج العرب في إسرائيل، وخصوصاً

اندماجهم في العملية السياسية، وتحول الأصوات العربية إلى قوة ذات أثر كبير في السياسة الإسرائيلية، ولا سيما إذا تحولت هذه القوة السياسية إلى بيضة القبان في حسم القضايا القومية اليهودية، يوجِد إمكاناً قوياً لتأجّج العداء في الجمهور اليهودي واشتداد المعارضة لدمج العرب. كذلك، فإن مواقف الجمهور اليهودي يمكن أن تتأثر بحوادث العنف التي قد ينفذها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين من خارج الخط الأخضر، أو من داخله.

في حال حدوث مثل هذا التطور، يمكن أن نتصور ردة فعل الجمهور العربي على النحو التالي:

١) إذا استمرت الأحزاب اليهودية اليسارية في سياستها، وخصوصاً ميلها إلى دمج العرب بحسب فهمها لمعنى الدمج، وفي الاعتماد على قوتهم السياسية، فإن عملية الاندماج في هذه الأحزاب ستتسارع وتزداد عمقاً.

٢) إذا حدث بعض التردد في سياسة الأحزاب اليهودية، ففي الوسع توقُّع حدوث تراجع في عملية الاندماج وتقوقع العرب والعودة إلى التنظيم السياسي على أساس قومي/إثني. ونحن نأخذ في الاعتبار أن مثل هذا التردد يحدث في الفترة الحالية، لكنه لا يؤدي إلى النتائج التي نتوقعها في مدى أبعد. فقد أصبح واضحاً أن حزب العمل يحاول جاهداً أن يتقرب من الناخبين المتدينين واليمينيين من اليهود لضمان نجاحه من دون الاعتماد على الأصوات العربية. ويعتبر هذا هدفاً رئيسياً في حملة العمل الانتخابية، وخصوصاً فيما يتعلق بانتخابات رئيس الحكومة، وذلك لتجنب ادعاء اليمين عدم شرعية الحكومة وعدم صلاحيتها

لاتخاذ قرارات في القضايا القومية المهمة. ومع ذلك فإن العرب يزيدون، في المرحلة الحالية، في مجهودهم لدعم الحزب ودفع عملية الاندماج.

إن تصورنا المطروح للأعوام القليلة المقبلة يطرح في طياته تصورات محتملة في المديين القريب والمتوسط. وإذا كان من الصعب وضع تصورات بعيدة المدى، وخصوصاً بسبب حساسية وضع العرب في إسرائيل تجاه التطورات السياسية في البلد والمنطقة، فإن تصور المستقبل في المدى المتوسط يمكن إقامته على أسس راسخة نسبياً وأكثر واقعية. ونحن نبني اعتقادنا هذا على اعتبار أن تصورنا للتطورات في المستقبل القريب هو الأكثر واقعية والأكثر احتمالاً للتحقق.

إن تصورنا للمدى المتوسط مرهون باستمرار العمليات السياسية الحالية في البلد والمنطقة، وبتحقق التصور الذي طرحناه للمدى القريب والذي يعتبر، كما ذكرنا، الأكثر واقعية بحسب المؤشرات الظاهرة. أمّا احتمالات التطور في هذا المدى، فهي على النحو التالي:

١) بعد محاولات متواصلة، وبخطى حثيثة، لمراكمة الموارد الشخصية وتعزيزها، تصل نسبة كبيرة من المواطنين العرب إلى درجة عالية من إشباع الحاجات والرغبات المادية، بحسب المعايير الحالية، الأمر الذي يزيد في حدة الفوارق بين التطور على المستوى الفردي وبين التطور على المستوى الجماعي. إن مثل هذا الوضع يصل بالكثيرين إلى الاقتناع بأن التطور الفردي لا يمكن أن يغني عن تحقيق التطور الجماعي، ولا يمكن أن

يحقق نوعية الحياة التي يطمح معظم الأفراد إلى تحقيقها.

٢) إن التصور السابق يعتمد على استمرار السياسة الإسرائيلية الحالية، وعلى موقف الأكثرية اليهودية ومدى انفتاحها. وفي حال استمرار هذه السياسة وهذا الموقف، يمكن أن نتصور فشل محاولات الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي وتبلور الاقتناع لدى الأكثرية بأن هذه المحاولات كانت من جانب واحد، وهي لا تجدي نفعاً.

٣) إن استمرار التطورات الحالية، وزيادة فعالية العرب في اتجاه الاندماج وتعزيز مواردهم، يؤديان إلى ردات فعل من الأكثرية اليهودية، أو من جزء كبير منها، ضد خطر تحويل الدولة إلى دولة ثنائية القومية.

وإذا تحققت هذه التصورات، ونحن نجد أنها واقعية جداً كما ذكرنا، فإننا نرى أنها ستؤدي إلى ردات فعل في الأقلية العربية على النحو التالي:

١ ـ ردة الفعل الأُولى:

أ) تراجع عمليات الاندماج الفردي، وبروز محاولات جديدة لتجميع قوة العرب السياسية وتنظيم أنفسهم على أسس جديدة وبأساليب جديدة، حيث تكون المصلحة المشتركة للأفراد هي الأساس للتنظيمات الجديدة ويكون التبادل أساس العلاقات. ونحن نتصور أن يكون مركز اهتمام هذه التنظيمات هو القضايا المحلية: الاقتصاد والتعليم والمشكلات الاجتماعية، لا القضية القومية،

وأن تمارس التنظيمات أساليب ضغط سياسي على السلطة المركزية عن طريق انتخابات الكنيست، والعودة إلى تكثيف الفعاليات الجماهيرية من خارج الكنيست.

ب) الشق الثاني من هذا التصور هو بداية تنظيم الأقلية العربية ذاتياً عن طريق إقامة مؤسسات اجتماعية وسياسية، وتغيير البناء المؤسسي الحالي شكلاً ومضموناً، أي تعزيز الدعوة، التي سبق أن ذكرناها، إلى الاعتماد على الذات وتوظيف الموارد المحلية في البناء الذاتي.

ج) أمّا الشق الثالث من هذا التصور فهو تكثيف المطالبة بالإدارة الذاتية للمؤسسات والأجهزة القائمة على تقديم الخدمات للجمهور العربي، مثل: إدارة جهاز التعليم، والفعاليات الثقافية، والخدمات الاجتماعية.

٢ ـ ردة الفعل الثانية:

إننا نبني تصورنا لردة الفعل الثانية على توقع التطورات التالية:

أ) زيادة حدة التفاوت والتمايز بين الشرائح المستفيدة من التطورات الحالية وبين الشرائح التي تجني منافع أقل إلى درجة تعارض المصالح.

ب) زيادة حدة التفاوت والتمايز في مستوى تطور مختلف التجمعات السكنية بسبب التمييز في توظيف الميزانيات ووسائل التطوير.

إننا نتصور أن تؤدي هذه التطورات إلى تبلور تيارين سياسيين رئيسيين بين العرب في إسرائيل:

التيار الأول يدعم سياسة السلطة المركزية، ويبرز إيجابياتها، ويدلل عليها بمؤشرات التطور الذي يحدث في الأقلية العربية، مع استغلال عامل التفاوت بين مستوى حياة العرب في إسرائيل وبين مستويات حياة الشعوب العربية الأُخرى، وخصوصاً في مستوى التطور في المناطق الفلسطينية.

أما التيار الثاني، فيتخذ من التفاوت بين مستوى الحياة ونوعها في القطاع اليهودي وبين مستواها ونوعها في القطاع العربي، مؤشراً إلى استمرار التمييز واستحالة تحقيق المساواة نتيجة السياسة المتبعة. ولذلك يعارض هذا التيار هذه السياسة، ويدعو إلى التنظيم الجماعي للضغط من أجل تغييرها.

من الواضح أن نقاط الخلاف الرئيسية بين التيارين ستتمركز حول القضايا المحلية لا حول القضايا القومية، كما كان الأمر في السابق.

٣ ـ ردة الفعل الثالثة:

إن ردة الفعل هذه ليست مختلفة عن الأُولى والثانية، لكنها تكمل إحداهما أو كلتيهما. وهي مبنية على خيبة الأمل إزاء محاولات الاندماج وتحقيق مستويات تطور مقبولة لدى العرب في إسرائيل. أمّا المميز لردة الفعل هذه، فهو الربط بين خيبة الأمل وبين القضايا السياسية والاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وجوهر

هذا التصور هو محاولات العرب في إسرائيل للبحث عن حلفاء، داخل الكيان الفلسطيني وخارجه، متضررين من الحل السياسي أو معارضين له، لتكوين تيار رافض للحلول السياسية، على اعتبار أن هذه الحلول لم تحقق مصالحهم بل أضرت بها. وليس من الممكن توقع نتائج تحقُّق مثل هذا التصور لأنه يعتمد أساساً على تطور الأوضاع في الكيان الفلسطيني، وعلى الفرز بين مؤيدي الحل السياسي ومعارضيه. كما أنه يعتمد على نوع المعارضة وأساليب نشاطها.

سابعاً: المستقبل والبحث عن الذات

حين نُنعم النظر في فصول هذه الدراسة، وفي تفصيلات التطورات التي جرت خلال خمسين عاماً تقريباً، وفي احتمالات المستقبل، نُلاحظ أنها في مجملها تعرض مسيرة بناء مجتمع في أوضاع غير عادية. ومسيرة البناء هذه معقدة بسبب الحساسية التي لم نعهدها في مجتمعات أُخرى؛ فالمجتمع المدروس يعاني ما عانته مجتمعات العالم الثالث، ولا سيما مجتمعات البلاد العربية، من معوقات للتطور. لكن الأقلية العربية في إسرائيل لم تعان هذه المعوقات فحسب، بل إنها تعرضت أيضاً لأوضاع جعلت من التطور والبناء عملية حساسة بالمعنى الجماعي والفردي، وعقّدت الخيارات أمام الإنسان بحيث أصبح في وضع يضطره إلى اختيار سلوكه بدقة متناهية كمن يطلب منه أن يخطو بين قطرات المطر من دون أن يبتل.

لقد تراوحت الخيارات أمام العرب في إسرائيل بين التكيف لواقعهم من دون الاندماج فيه ومن دون الاعتراف بأنه وضع دائم من جهة، وبين رفض هذا الواقع والعمل على تغييره من دون تعريض وجودهم للخطر من جهة أُخرى. وكان التكيف يعني في الشق الأول من المعادلة مزاولة الحياة العادية والاندماج في النشاط الاقتصادي والسياسي لتحسين الأوضاع المعيشية والمحافظة على مسافة معينة من المجتمع والنظام. وكان على الإنسان أن يختار مسالك لا تعرضه لنقد جماعته ورفضهم من ناحية، وأن يبقى ضمن الحدود التي يسمح بها الطرف الآخر في المعادلة (الجانب الإسرائيلي) من ناحية أُخرى. وكان عليه، في الشق الآخر من المعادلة، أن يرفض الواقع من دون أن يعرض وجوده، الفردي والجماعي، للخطر.

عندما نراجع تاريخ العرب في إسرائيل بنظرة واقعية، نجد أن جميع الأطراف سهلت عليهم الاختيار، على الرغم من صعوبة الواقع وتعقيده؛ فالطرف الإسرائيلي لم يطالبهم بالاندماج والانتماء، ولا بالتخلي عن ثقافتهم وانتمائهم الجماعي ونمط حياتهم. بل إنه رفض اندماجهم فيه وانتماءهم إليه، ووضع القيود الكفيلة بمنع مثل هذه المحاولة. وبهذا يكون قد سمح باختيار طريق التفاعل والاندماج السطحي القائم على المنفعة والمصلحة في التكيف المادي. أمّا الطرف الفلسطيني/العربي، فإنه لم يطالب العرب في إسرائيل بأكثر من المحافظة على البقاء وانتظار الخلاص من الخارج.

لقد كان الاختيار سهلاً نسبياً، بمعنى أنه جنّب العرب في

إسرائيل الخيارات الأصعب. لكن هذا الاختيار كان متلازماً مع الأزمات والتوتر الدائمين؛ فالحياة لم تكن سهلة وإنما كانت، في طبيعتها، حافلة بالتناقضات والحساسية الشديدة والقرارات الصعبة. وهي مسيرة طويلة من التوازنات بين تطوير الذات، وتحسين الأوضاع المعيشية، ورفع مستوى التعليم والثقافة، وتبنّي أنماط جديدة من السلوك والاندماج المقيد والمحدود، على مستوى الفرد، وبين المحافظة على الوجود الجماعي ـ الاجتماعي والسياسي والوطني.

إن عملية اندماج العرب في المجتمع والنظام الإسرائيليين كانت بدأت منذ أعوام طويلة، وبصورة خاصة بعد حرب ١٩٦٧، وهي مستمرة، ويبدو أنها ستستمر في المستقبل. لكن الاندماج لم يكن يعني فقدان الشخصية الجماعية المتفردة والمميزة، إذ كان الاندماج والتميز عمليتين متلازمتين: فالاندماج لم يحول العرب إلى إسرائيليين، وليس هناك من يتوقع ذلك، في ظل معارضة الأغلبية العظمى من الجانبين العربي واليهودي لهذه العملية واستمرار التطابق بين الانتماء اليهودي والهوية الإسرائيلية الكاملة. وكان الاندماج يتجسد، وما زال، في تكثيف الفعالية السياسية والاقتصادية والتأثر الثقافي، وتحصيل حقوق إضافية في المجال المدني، وكان، وما زال يتجسد في الوقت نفسه في تعزيز الهوية الجماعية المختلفة، والمطالبة بالاعتراف بهذه الهوية وبما يترتب على ذلك من حقوق.

لم يكن الاندماج نتيجة قرار مبدئي اتخذه الأفراد بين العرب

في إسرائيل، وإنما كان محصلة عدد كبير من القرارات البسيطة التي تتعلق بالحياة اليومية والتكيف للواقع والحراك الاقتصادي والاجتماعي. لكن هذه القرارات الصغيرة تراكمت، وتراكمت معها نتائج تنفيذها في جميع المجالات. والتراكم يعني التحول الفردي والجماعي، الذي تبلور في أنماط السلوك والتنظيم والفكر والثقافة. والأنماط الجديدة هي محصلة دمج الأنماط التقليدية، التي كانت سائدة، في الأنماط التي تأثر العرب في إسرائيل بها من خلال تفاعلهم اليومي مع الواقع. وهكذا، بدأ يظهر مجتمع جديد تأثر بالإسرائيليين لكنه ليس إسرائيلياً؛ بل هو متميز في أنماط حياته وتنظيمه وثقافته وهويته الاجتماعية والسياسية والوطنية. غير أن أثر التفاعل مع الإسرائيليين تراكم من جهة، وتسارع من جهة أُخرى، بفعل التطورات السياسية على مستوى القضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، كانت هذه التطورات تنتج الاختلاف عن المجتمع الفلسطيني، وهو الاختلاف الذي كان قد بدأ يبرز بفعل التجارب المختلفة، وهو يترسخ ويتعمق بتأثير من العملية السلمية.

مع وضوح ملامح العملية السلمية، أصبح واضحاً للعرب في إسرائيل أن هذه العملية تكرس هامشيتهم في النظام والمجتمع الإسرائيليين، وتبيَّن لهم أن مكانتهم ووضعهم في النظام والمجتمع الفلسطينيين ليسا بأفضل؛ فهم لا يستطيعون أن يكونوا في نقطة المركز ولا جزءاً عضوياً في أي منهما، لذلك فإن هامشيتهم ثنائية ومضاعفة. وعلى هذا الأساس، يمكن فهم

مواقفهم وسلوكهم في الأعوام الأخيرة، وكذلك في المستقبل. فهم يدركون أن الهوية المدنية الإسرائيلية لا تجعل منهم إسرائيليين، لكنها تمنحهم حق المطالبة بالمساواة المدنية ووسائل التطوير وتحسين أوضاع معيشتهم. أمّا الانتماء الفلسطيني، فلا يعني تطابقاً في أنماط الحياة وأساليبها وفي التنظيم والسلوك، وإنما يفرض عليهم أن يساهموا في بناء كيان فلسطيني لا يشملهم، ضمن الحدود التي تسمح بها الحقوق المدنية والسياسية الممنوحة لهم في إسرائيل.

في هذه الحالة، يفرض كلٌّ من الانتماء الفلسطيني والانتماء الإسرائيلي نوعاً من التشابه، كما يفرض في الوقت نفسه نوعاً من الاختلاف في الشعور وفي الالتزامات السلوكية. وقد أخذت نتيجة هذا الوضع تتضح وتتبلور؛ فالتطورات الماضية والحاضرة، التي عرضناها وحللناها، تؤدي بالضرورة إلى تبلور مجتمع جديد ومتفرد في بنيته وأنماط حياته وثقافته وفكره، إلى جانب التداخل والتشابه مع المجتمعين الآخرين اللذين يتفاعل معهما ويتأثر بتطوراتهما ويؤثر فيهما. وقد أصبح واضحاً أن المستقبل يرسخ هذا الاتجاه، ويؤدي إلى تغير نظرة أبناء المجتمع إلى أنفسهم ونظرة الآخرين إليهم. ومع هذا التغير، يُتوقع تحول في علاقات العرب في إسرائيل بالمجتمع الإسرائيلي من جهة، وبالمجتمع الفلسطيني من جهة أُخرى. وهو يعني تغير الموقع الذي يشغله هؤلاء في المجتمعين المذكورين، موضوعياً وذاتياً. ونحن لا نؤكد حتمية هذا التغير، لكننا نعتقد أن إمكان العمل في اتجاه التخلص

من الوضع الهامشي ممكن في ضوء استمرار تراكم الطاقات والقدرات الذاتية، المادية والإنسانية، واستمرار عمليات تشكيل الأنماط الاجتماعية والسياسية والثقافية، وترسيخ الاقتناع واليقين باختلاف المصير السياسي عن الفلسطينيين، وضرورة البحث عن معادلة جديدة ومعانٍ جديدة للوجود الفردي والجماعي.

صدر من سلسلة
قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات
المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي

---

١ ـ أرونسون، جيفري. «مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع».

٢ ـ تماري، سليم. «مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية».

٣ ـ بابادجي، رمضان؛ ومونيك شُميلييه ـ جاندرو؛ وجيرو دو لا براديل. «حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادىء تطبيقه».

٤ ـ النقيب، فضل. «الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل».

٥ ـ حلبي، أسامة. «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب».

٦ ـ زريق، إيليا. «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية».

الكتاب

هذا الكتاب، وهو السابع في سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، محاولة لاستشراف مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، في ضوء التطورات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، فيعرض نظرتهم إلى العملية السلمية وعلاقاتهم بإخوانهم في الضفة والقطاع. كما يتناول أوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ثم يجمل المؤلف، في نهاية بحثه، تصوراته فيما يخص مستقبلهم في ظل اتفاقية أوسلو.

المؤلِّف

الدكتور عزيز حيدر، أستاذ في مركز الدراسات الإقليمية ـ جامعة القدس. متخصص بعلم الاجتماع، وله عدة دراسات ومؤلَّفات في مجال اختصاصه.

$ 5.00